

اخترنا لك ١٢٩

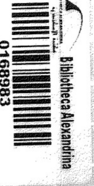
الفكر الاقتصادى

تأليف : فرديناند زويج

ترجمة : عمر القبانى

مراجعة : محمود فتحى عمر





اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راغب عباس

وكيل وزارة الثقافة سابقا

اخترنا لك

الفكر الاقتصادي

تأليف
فرديناند زويج
أستاذ الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة مانشستر
وأستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كركوف سابقا

ترجمة : عمر القباني
مراجعة : محمود فتحي عمر

محتويات الكتاب

آراء اقتصادية

١ ـــ دراسة لبعض وجهات النظر التاريخية

تفسير التاريخ

تاريخ النظريات الاقتصادية كتاريخ النظريات الاخـرى يتطلب اعادة الكتابة فيه لكل جيل لا لمجرد اضافة فصل جـديد مما اكتسبناه من خبرة ومعرفة بل لأن هذا التاريخ فى حاجة دائما الى تفسير جديد وهذا التفسير يضفى نورا وحياة على مجموعة الحقائق المجـردة التى تحتويها كتب هـذا التاريخ عن طريق الاندماج فى أحداث العصور السابقة بغية تفهمها لا لمجرد الحكم على نتائجها .

ذلك أن لكل جيل نظرة عميقة فى بعض فتراته . كما أن له فهمه المفكك المنفصل الحلقات لفترات أخرى . ولكل جيل اهتمامه بأطراف مختلفة من الثروة الضخمة التى لانهـاية لها من المادة التى تقدمها له الخبرة التاريخية ، وهو يختار من ثم معايير مختلفة لاختيار مادته .

والجيل الحاضر يهتم قبل كل شىء بالمادة الدسمة التى يقدمها له عصر التجاريين ، فنحن أكثر فهما لروحه وأحداثه وافكاره السائدة وكذلك منظماته ولقد مارس هذا العصر اقتصاديات الرقابة ، وهى من أهم موضوعات دراساتنا فى الوقت الحاضر .

ان رجال التخطيط فى عصرنا هذا قد ينظر اليهم على أنهم أحفاد هذا الزمن الملىء بالأحداث . والواقع أن نظرة التجاريين قد اختلفت كثيرا عما كانت عليه الحال فى عهد الحرية التجارية . لقد كان أنصار الحرية ينظرون الى التجاريين على أنهم دعاة جهل يتجـاهلون النور الحقيقى للحكمة الاقتصادية .

لقد أصبح لدينا الكثير مما نتعلمه من خطاء ذلك العصر وتجاربه ومن ادارة مؤسساته ومن القيود التى تتضمنها أية رقابة .

ولهذا السبب تقدم لنا مدرسة العصور الوسطى بما لها من آراء عن « الثمن العادل » و « الاجور العادية » آراء هامة ، بل أهم مما سبقها من العصور ، وقد آن لنا أن نتبين ن فكرة الأجور العادلة لاتعتبر قانونا للحكم الخلقى فحسب وانما تمثل طرازا بسيطا لسلوك محدود يؤثر على العملية الحقيقية لتكوين الاسعار تأثيرا أكبر مما كنا نظن ، وقد كشف البحث الذى أجراه جماعة الاقتصاديين باكسفورد سنة ١٩٣٩ عن أن المنظم انما يقوم بعمله مستهديا بفكرته عن «السعر العادل » ، وهو لا يصدر فى عمله كما صوره علماء نظريات الاقتصاد لمدرسة المنفعة الحدية ، من أنه يعمل على الحصول على أعلى قيمة لأقل عرض ، ولكنه يقوم بعمل حسبة جملة التكاليف . حتى يطلب مايعتبره مقابلا عادلا ، ويمكن القول ن التعاليم المسيحية فى مدى ستة أوسبعة قرون قد افادت الانسان فى الاقتصاد أكثر مما كنا نتصور ، فقد طبعت فى ذهنه نمطا خاصا من سلوك السعر . وان كنا نسلم أن سلوك السعر هذا كان أكثر سيادة فى العصور الوسطى منه الآن ، ولكنه لايزال موجودا ، يتجدد ويقوى فى المؤسسات الضخمة على نطاق أوسع مما كان عليه فى القرن التاسع عشر .

وهنالك أيضا اهتمام كبير بهذا الموضوع من جانب الاقتصاديين المحدثين بالمدرسة الاشتراكية والتى كانت تعتبر فيما مضى مدرسة خاصة فى ميدانى السياسة والاجتماع لا مدرسة خاصة بميدان التحليل الاقتصادى البحت الهادف . ونحن ننظر الآن الى مايطلق عليه بالهادفية أو الموضوعية بنظرات مختلفة ، وسنعود الى الكلام عنها فيما بعد .

نحن نعلم ان كل حقيقة نظرية تتصل بعدد من الافتراضات ، وأن المدرسة الاشتراكية ، بوعى منها أو بغير وعى ، اختارت عددا من الافتراضات مختلفا عن افتراضات المدرسة القديمة (الكلاسيكية) ، فعلى حين نظرت الثانية الى النشاط الاقتصادى القومى فى ضوء

العمليات التى يقوم بها الفرد لتحقيق ثرائه بأقصى مايستطيع من ربح، اختارت الاشتراكية المصلحة القوميـة ، أى مصلحة الأمـة ككل ، أو تحقيق أقصى دخل قومى ممكن •

وهذا الغرض يجعل مما ينشره الاشتراكيون مادة مهمة للقراءة فى الوقت الحاضر الذى توجه فيه العناية الى قياس لأقصى دخـل قومى حقيقى ، وماأضافتـه مدرسة ماركس الى فهم الاقتصاد الاحتـكارى يرتبط بما افترضته عن الصراع الطبقى ، فاستبدل الافرادالذين يعملون على تحقيق أقصى حد من الثروة الفردية بطبقات اجتماعية تعمل على تحقيق أقصى حد من ثروة أعضائها ، وهكذا ألقت ضوءا جديدا على الصراع الاقتصادى فى الظروف الاحتكارية •

ويوجه الاقتصادى فى الوقت الحاضر جل اهتمامه الى المدرسة التاريخية والتنظيمية التى تعنى بأهميـة الوضع التنظيمى والسلوك الجماعى فى دراسة الاقتصاد ، والمخطط الحديث هو أولا اخصائى فى التنظيم وفى السلوك •

ومن الناحية الاخـرى فان مدارس المنطقة الحدية والمـدارس الرياضية التى بدأت بجيفونز ومنجر ووالراس منذ عام ١٨٧٠ فقـدت الكثير من أهميتها السابقة ، اذ انها تقوم على افتراضات فقدت الكثير من قيمتها فى عصرنا الحاضر •

وهناك نوعان من الدراسات للفكر الاقتصادى ، أولهما مايمكن أن نسميه الدراسة التاريخية ، والآخر الدراسـة النظـرية ، فالمؤرخ يعتبر الفكر الاقتصادى تعميما عن الظروف الاقتصادية والسياسـية الاقتصادية التى تصلح لعصر ما ، أما الباحث النظرى فانه يعتبر حقيقة تصدق فى كل العصور ، وان كانت الحقيقة ذاتها افتراضية أى أنها تبنى على مجموعة من الافتراضات ، وهنـا يلتقى المؤرخ بالباحث النظرى ، فما دامت الحقيقة النظرية تصدق على عدد من الافتراضات، فهى اذن تصدق على العصر الذى تكون فيه هذه الافتراضات صحيحة

وكل عصر يختار افتراضاته على أساس أن تكون لها قيمتها من الواقع، أى أن تنطابق مع الحقيقة الى أقصى حد من الدقة .

وقد اختارت المدرسة الكنائسية فى العصور الوسطى ، عن قصد أو عن غير قصد ، افتراض ان الناس يعملون ليحتفظوا بالمستوى التقليدى لمعيشتهم، لا ليجمعوا الثروة ومن ثم وصلوا الى رأيهم عن السعر العادل والأجر العادل .

أما التجاريون فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فافترضوا أن الدول أو بمعنى أصح الملوك والامراء يشتبكون فى صراع لاينتهى للحصول على الثروة والسلطان ، ومن ثم وصلوا الى فكرة ايجادميزان تجارى من جانب واحد من نوع طاغ ، أما المدرسة الكلاسيكية فقد افترضت أن الناس كأفراد يشتبكون فى صراع لتحقيق أقصى ربح عن طريق تنافس شديد ، ووصلوا من ذلك الى رأيهم فى تقسيم العمل أو فيما يسمى بالاقتصاد الحر . ولقد نسبت هذه الافتراضات الخاصة الى عصر معين ، وكانت لها قيمة عملية كبرى بالنسبة لأجيالها ، فكان الناس يستهويهم البحث عن الطرق التى تفتحها أمامهم تلك الافتراضات لأنها كانت فى نظرهم المفاتيح التى تفتح لهم أبواب تفهم دنياهم ، وهذا الاستهواء هو العامل الحاسم فى توسيع ميادين الدراسة فى النظم والعلوم كلها ، اذ يجب أولا أن يكون هناك شغف بالدراسة من جانب الباحث ثم الناشر ثم القارىء وجماعة الطلاب والعلماء الذين يستجيبون للبحث ، ومن حسن الظن أن نقول : ان هذه الطبقات جميعا انما تستهويهم الدراسات القائمة على افتراضات حقيقية أكثر مما يستهويهم غيرها من الدراسات .

وحين ذكرت مرة أن النظرية الاقتصادية هى استدلال قائم على عدد من الافتراضات سألنى سائل : « لابد أن هناك آلافا بل ملايين من مجموعات الافتراضات ، فهل هناك أى مجال لتقدم النظرية الاقتصادية تقدما يتجاوز حدود التقريبات الأولى ، ولابد أن هناك حالات معقدة

لانهاية لها ، وان العلم كله انما يستمد حججه من عدد قليل جـدا من المبادىء العامة » وكان هذا فى نظرى نقطة هامة جدا .

فالواقع أن الوضع الحاضر للدراسة الاقتصادية يشبه غابة فيها عدد لانهاية له من الحالات وأشباه الحالات ، يأخذ كل واحد منهـا حالة ما : يحلل افتراضاته عنها كيف يشاء ، ويبدأ دراسته لها بمقدمة فيقول مثلا « نفرض للادخار د ، للاستثمار س ، ولمعدل الفائدة ف ، ونفرض أن ... ، ومن ثم نركب بعضا من المعادلات ثم نحلل هذه المعادلات ويعلق عليها بطريقة رياضية .

وكان جوابى عن سـؤال السـائل « ان غرضـنا هو وضع افتراضات صحيحة وسليمة لامجرد افتراضات لا أساس لها ، وبهذا لانختلف عن الغرض من دراسة التاريخ ، قديمه وحديثه ، والاتجاهات التى تشير الى المستقبل ، ويجب أن نركز على أهم الافتراضات ، لأن الاقتصاد يجب أن يمارس فى الدراسات الاقتصـادية ذاتها ، فحياتنا وجهودنا ، ووسائلنا ، كلها مقيدة ، ووقتنا قصير ، ومن ثم يجب أن تتوافر على مايبدو أنه بالغ الاهمية ، ومن حسن الحظ أنه يوجد فى كل جيل اتفاق كبير بين اقتصادييه على مايمكن أن يكون افتراضات بالغة الأهمية ، أو مشكلات بالغة الالحاح ، وان النظريات القائمـة على تلك الافتراضات ، وان كانت ذات صفة فرضية انما تعتبر عند ذلك الجيل حقائق مطلقة ، كما كانت الحال مثلا بالنسبة لما كان يسمى « النظرية البحتة » فى المدرسة الحدية من عشرين أو ثلاثين سـنة مضت ، ومن هذه الحقائق الافتراضية تصاغ المبـادىء العامة التى تنفذ الى أعماق وعى جيل بذاته ، ويعتبرها المؤرخ فيما بعد الأفكار الحية لذلك الجيل .

« وحين يمضى الزمن ، وتصبح افتراضاته جوفاء فان مبـادئه العامة تشبه حينئذ قصرا مهجورا يزوره السائحون وطلاب التـاريخ والثقـافة ، قد يكون القصر فى حالة خراب ، وقد يكون موضـع

صيانة ، ولكننا على أى حال نستطيع أن نفيد من بنائه ، ومن هندسته ومن نظامه الداخلى .

« ولاشك أننا نستطيع أن نتعلم من الأفكار الاقتصادية للأجيال الماضية أكثر مما نتعلم من القصور والعمائر القديمة ، فالحقائق التى تكشف عنها الآراء العظيمة للأجيال الماضية ، هى حقـائق خالدة ، بمعنى أنها صحيحة بالنسبة لجميع العصور ، مادامت الافتراضـات التى بنيت عليها صالحة للتطبيق ، وأفكار العصور الماضية ، كالنظرية الاقتصادية الحاضرة ، فهى خالدة وانتقالية فى الوقت نفسه مادامت متماسـكة ، ومنطقية ، وهى خالدة لأنها صـحيحة دائما بالنسـبة لافتراضات بذاتها ، وهى انتقالية لأن الافتراضات التى تقوم عليها لايحتمل أن تتكرر بظروفها نفسها . وان احتمل أن تتكرر أسسها . ومن هنا نفترض أهميتها

ويشبه الفكر التـاريخى للأجيال السـابقة « التجارب » اذا أدخلنا فى اعتبارنا طبعا ماهنالك من فروق بين تجربة جرت فى التاريخ وتجربة تجرى فى المعمل »

من هم رجال الاقتصاد ؟

يتعلق تاريخ الفكر الاقتصادى بالباحثين الناجحين فيه ، حتى وان لم يتحقق النجاح أثناء حياتهم . ويقاس النجاح بمدى أثرهم الذى خلفوه أولا فى معاصريهم ثم الأجيال اللاحقة بهم ، ومدى ماتركوه من أثر فى التشريع ، وفى السياسة الاقتصادية للعصر الذى عاشوا فيه مع تقدير مدى الوقت الذى استغرقه حدوث هذا الأثر ، وماذا كان للباحثين دور جدى فى تكييف الجو الاقتصادى فى جيلهم أو فى جيل لاحق بهم ، ثم ماأوحوا به الى غيرهم من الباحثين الذين اعتمدوا على آرائهم ومبادئهم ومدرستهم الفكرية ، ان الاجابة عن هذا كله ترسم لنا الخط الفاصل بين الباحث الناجح وغيره .

وبعبارة أخرى فالخط الفاصل انما هو خصوبة آراء الباحث فى ميدان السياسة والتشريع أو الحركات أو فى ميدان الفكر ، ويركز المؤرخ الاقتصادى أولا على الباحثين الذين كان لهم دور فى تشكيل الحقيقة . أما مؤرخ الفكر الاقتصادى فيركز على أولئك الذين كان لهم دورهم فى تشكيل نمط الفكر الاقتصادى فى العهود التالية ، والباحثون الذين شكلوا الحقيقة هم عادة الباحثون الذين شكلوا الفكر . نذكر من أولئك آدم سمث ، وريكاردو ، وجون ستوارت ميل . وكارل ماركس ، وهناك من ناحية أخرى باحثون يمتازون بالخصوبة العالية فى ميدان الفكر ، ولم يكن لهم أثر يذكر فى السياسة الاقتصادية أو التشريع أو الحركات ، نذكر منهم جيفونز ، ومينجر ووالراس وويزر وبوم باويرك .

لذلك اعتبر الباحثون من النوع الأول أعظم من الباحثين الآخرين ، لان تراثهم أخصب وأخلد ، وهم يأخذون مكان الصدارة فى سجل تاريخ الفكر الاقتصادى .

ومع ذلك فان المؤرخين قد سجلوا لغير الناجحين من الباحثين مارد اليهم اعتبارهم ، نذكر منهم مثلا رتشارد كاتيلون ، الذى وضع كتابه «بحث فى طبيعة التجارة» عام ١٧٥٥ وهو كتاب ذو قيمة نظرية فائقة ، وبحث أصيل ، يعتبر تقدميا بالنسبة لعصره ، فقد أوضح قبل آدم سمث ، نفس الآراء التى أوردها الأخير فى كتابه «ثروة الشعوب» وامتاز الأول فى كثير من آرائه بالتماسك والانطلاق والقوة ، حتى ان جيفونز اعتبره المؤسس الحقيقى للاقتصاد السياسى ، ومع ذلك فقد كان عمله غير ناجح ، وظل غامضا وان كان قد أدى الى مولد الكثير مما جاء فى بحوث الفيزوقراطيين وبحوث آدم سمث ومالتوس، بل وكان كونسياى وميرابو وترجو وآدم سمث تلامذة لكتاب « كاتيلون » ولكن شهرة « كاتيلون » مالبثت أن زالت بنشوء شهرة آدم سمث ، وقل أن يحظى اسمه بسطر أو سطرين فى تاريخ الفكر الاقتصادى مع أن القارىء المحدث يستطيع أن يجد فى ثنايا كتابه كثيرا من الآراء التى تستهويه .

وثمة مثال آخر هو « هرمان هينريش جوسن » الذى وضع أسس المدرسة الحدية الرياضية والذى كان يعتبر نفسه كوبرنيكوس الاقتصاديات الحديثة ، ومازال كثير من الاقتصاديين يعتبرونه كذلك . ومع ذلك فلم يكن ناجحا ، ولم يبع من كتابه الا أربع نسخ أو خمس ثم تولاه اليأس فمنعه من التداول ، حتى كشف عنه فيما بعد الأستاذ « آدامسون » من جامعة مانشستر ، ثم نشر عنه «جيفونز» فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « نظرية الاقتصاد السياسى سنة ١٨٧٩ » بصراحة وذكر أن جوسن قد سبقه فى المبادىء العامة للاقتصاد ووسائله .

ولكن جوسن كان قليل الأثر فى تطور الفكر الاقتصادى ، على حين أن جيفونز وهو أقل منه أصالة فى التفكير ، والذى نشر بحوثه بعد ذلك بسبع سنوات ، أصبح شخصية هامة فى ميدان الآراء الاقتصادية ، فالمعول اذن هو النجاح لا الأصالة فى تفضيل جيفونز على جوسن .

ولنقارن كذلك بين كارل رود برتوس وكارل ماركس ، فالأول مفكر يمتاز فى بحوثه بالأصالة والعمق والمنطق والوضوح والقوة ، كتب قبل ماركس بوقت طويل بحوثه عن « الاشتراكية العلمية » و «قانون القيمة الفائضة» و « قانون الأجور الحديدى » و «ضرورة التحول الاشتراكى للمجتمع » ، وقد كان أدولف واجنر على حق حين عمل على الاشادة باسم بروتوس ، وحين أطلق عليه لقب الأب الحقيقى للنظرية الاشتراكية ، ولكن رود بروتوس انفصل عن الحركة الاشتراكية ورفض أن يشترك فيها على الرغم من دعوة لاسال له ، ولم يكن له الا أثر طفيف فى حركات عصره وتشريعه ، وان كان أثره الكبير قد ظهر فى لاسال نفسه الذى استعار منه كثيرا من آرائه القوية . وعرف ماركس بحوثه غير أنه من الصعب أن نثبت مدى ما أخذ منها عنه ، ولكن مهما يكن الحكم فاننا حين نقدم بحوثهما للمقاييس المنطقية والنظرية ، نجد أن ماركس يبدو عملاقا أمام رود برتوس بسبب قيمته التاريخية الضخمة . فقد شكل ماركس الحقيقة والفكر فى السنوات المائة الأخيرة أكثر مما قام به أى باحث آخر ، وكل من يمتنع عن دراسته لأسباب نظرية أو منطقية ، انما يحرم نفسه من القدرة على فهم بعض الحركات القوية والتحولات الهامة فى التاريخ الحديث ، فليس هناك « رود برتيه » ولكن هناك «ماركسية» بغير شك .

كذلك يمكننا أن نقارن بين أدجورث ومارشال ، فالاول هو مؤلف كتاب الطبيعة الرياضية عام (١٨٨١) وغيره من البحوث التى جمعت فى مؤلف مكون من ثلاثة أجزاء عنوانه « أحاديث عن الاقتصاد السياسى » . وقد طبع عام ١٩٢٥ . وهو يمتاز بالاصالة وعمق التفكير والقدرة الكبيرة على التحليل والمنطق ، أما الآخر فكان مدرسا لمادة الكهرباء ربط بين شمولر وجيفونز ، أى بين نظرية التنظيم وفكرة المنفعة الحدية ، وأوضح ذلك فى كتابه « مبادىء الاقتصاد عام ١٨٩٠ » وقد تأثرت مادة بحثه بسبنسر ودراسة تاريخ

الأخلاق فى المدرسة التاريخية الألمانية ويعتبر مارشال خير ممثل للانجليز فىطبيعة التوفيق بأخلاقهم وبذلكوفق بينالوسائل التاريخية والنظرية وتوجت أعماله بنجاح كبير ، وكان معلم الاقتصاد لجيل أو جيلين من الاقتصاديين فى انجلترا وأمريكا ، ومازالت كتبه تدرس بعناية ، على حين أهملت كتب ادجورث وعلاها التراب فى رفوف المكتبات ، لذلك لم يكن غريبا أن يفرد له مؤرخ الاقتصاد فصلا كاملا ، على حين يكتب عن ادجورث سطرا أو سطرين .

ومن بين الكتب المعاصرة نذكر كتاب « جون مينارد كينز » عن « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود » فهذا كتاب جدير بأن يخلد فى تاريخ الفكر الاقتصادى فهو يعتبر واضع نظرية « التوظيف الكامل » . وهذه النظرية المقبولة فى كل المجتمعات الناطقة بالانجليزية . وكذلك فاننظرية الانفاق والكتاب الابيض عن العمالة عام (١٩٤٤) والكتاب الابيض الاسترالى . وخطط علاج الكساد الأمريكى فى السنوات الثلاثين ، كلها قائمة على مبدأ كينز الذى يقول : انه لكى تتحقق « العمالة الكاملة » أو « التوظيف الكامل » يجب الاحتفاظ بمستوى مناسب من الانفاق على الاستهلاك والاستثمار معا ولم يحظ مبدأ كينز بنجاح فى القارة الأوربية . ذلك لأن خبرة القارة بما فيها من مصاعب نقدية وائتمانية متلاحقة . وسلوك نقدى مختلف ، ونقص فىالأجهزة الانتاجية لايمكن أنتعتمد فحسب على الانفاق . ولو أن كينز ولد فى أوربا وكتب للشعب الفرنسى مثلا ، لظل مغمورا ، ولما وصل الى مكان الصدارة كأعظم مفكر اقتصادى فى سنى الحرب . وميدان اقتصاديات كينز هو اقتصاد بريطانيا وأمريكا خلال فترة الحرب بما فيه ميل كبير الى الادخار وحوافز ضعيفة للاستثمار ، وبما فيه من « فرص متداعية للاستثمار » تحددها عوامل تاريخية كثيرة فى تلك الفترة .

وبغير هذا الميدان ماكان لفلسفة كينز واقتصادياته أن تخلف أثرها الكبير الذى خلفته فى جيلنا ، وتتمثل عظمته فى أنه عبر عن

حاجة عصره ، وقدم لنا سلاحا قيما ووسائل فنية رائعة لمعالجة مشكلة البطالة ، ومما يبين خصوبة فكره ذلك الفيض من المجلات والمذكرات والدراسات التى تتناول كينز أو بحوثه .

وثمة مصدر آخر لشهرة كينز ، هو سرعة تحقق الجمهور من القيمة السياسية الاجتماعية لنظريته باعتبارها الرد الوحيد على نظرية ماركس . وقد ذكر كينز أن ضعف الرأسمالية واضطرابها انما هو فى الكم لا فى النوع ، وأنه على حين تفشل فى ايجاد « عمالة كاملة » ، فانها لاتسىء توجيه الموارد القومية ولاتهددها ، وأن هذا الضعف يمكن معالجته بوساطة تخطيط جزئى يقتصر على قطاع من الاقتصاد القومى . هو الاستثمار ، وكان التخطيط الجزئى هو رده على برنامج التخطيط الكلى الذى نادى به أتباع ماركس وغيرهم من رجال التخطيط .

«الفرويدية» الاجتماعية

أغفل طلاب النظرية المادية للتاريخ أهم الحقائق المتعلقة بأصلها : وهي نشأت أصلا أثناء نقد المبدأ الاقتصادي الذي جاء في كتاب ماركس « نقد الاقتصاد السياسي » عام (١٨٥٩) فماركس هنا يخاصم الاقتصاد السياسي ، وينقد نظرياته بشدة ، ويرى أنه مبدأ بورجوازي أو مبدأ طبقات أي أنه يقوم على مصالح الطبقات . وكان « ناسوسينور » وهو أقوى الاقتصاديين نفوذا بانجلترا في زمان ماركس ، يتزعم حملة كبيرة للقضاء على التشريع الاجتماعي الجديد وبخاصة محاولات تحديد ساعات العمل ، وكان يرى أن تحديد ساعات العمل سلاح يفتك بالصناعة البريطانية : لأن فائدة صاحب العمل تتحقق في الساعات الاخيرة من العمالة ، فالعمال في الساعات الأولى منها انما يعملون لأنفسهم ؛ ولعل الدراسة الدقيقة لاختلاف وجهات النظر على التشريع الاجتماعي بانجلترا كما ورد في عدد من الكتب البيضاء ، هي التي أوحت لماركس بفكرته عن فائض القيمة النسبي والمطلق . لقد كان رأي ماركس أن الصراع من أجل تحديد موحد لوقت العمل وهو أهم ناحية من نواحي الصراع بين الطبقتين . انما يعتبر تعميما للظروف التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر .

وقد وصم ماركس الاقتصاد السياسي في هجومه عليه بأنه يعمل على تعزيز مصالح الطبقة الحاكمة ، ثم عمم هذه الخصومة في بيان ذكر فيه أن الآراء والنظريات والفن والأدب والقانون والدين لاتعتبر الا أدوارا عليا تبنى فوق البناء الأساسي للقوى الانتاجية وقد بدأ المعنى المادي للتاريخ عنده في جدله مع الدعاة الى المدينة الفاضلة (يوتوبيا) ومخاصمته للاقتصاديين الذين كان ينظر الى

ايديولوجيتهم بعين الريبة ويعتبر آراءهم وحججهم ضده ستارا يخفى وراءه شيئا آخر ، وأنهم لم يصلوا من السفه الى حد الايمان بما يقولون ، وأنهم لو كانت لهم عيون تبصر ، وآذان تسمع لرأوا وسمعوا الحقيقة الناصعة .

وقد طبق ماركس فى أول الأمر على الوعى العام والعلمى ماطبقه فرويد فيما بعد على الوعى الفردى ، فما يظنه الانسان فى نفسه غالبا مايكون فى خطته مماثلا لما تظنه أمة فى نفسها ، وهو يقول ان الاقتصادى البورجوازى ليس منافقا ولا مخادعا فحسب بل ان المصادر الحقيقية لأيديولوجيته والتى لايدركها هو نفسه ، تفور فى أعماقه فى خيالات واعتقادات غير واعية تتصل بمصالح طبقته ، ومن ثم نرى ان الفرويدية الاجتماعة وجدت قبل فرويد كما أن الداروينية الملتبسة وجدت قبل داروين . ويقول ماركس : « ان الايديولوجية عملية يؤديها هذا المفكر ، بوعيه ولكنه وعى خاطىء ، اذ أن الدوافع التى تدفعه تظل مجهولة له ، وإلا لاتكون عملية أيديولوجية على الاطلاق . ومن ثم يتصور دوافع خاطئة أو ظاهرية .

والنظرية المادية أو الاقتصادية للتاريخ ، وهى التى تحول الفئات الايديولوجية الى بناء اقتصادى ، لاتنطبق فى أى ميدان أدق من انطباقها على ميدان الفكر الاقتصادى الذى بدأ منه ماركس ، ومن المشكوك فيه أن تنسب الافكار الفنية أو الدينية الى أساس اقتصادى ونوفق فى هذا النسب ، ولكن لاشك فى أن الأفكار الاقتصادية هى الثمرة الأولى للظروف الاقتصادية : والسياسة الاقتصادية ، والمصالح الاقتصادية ، فهى تعميم عن ظروف اقتصادية أو تبرير لسياسة اقتصادية قائمة أو تسليم بسياسة جديدة أو تثبيت لمصالح اقتصادية مختلفة .

كان ماركس ضليعا فى تاريخ الفكر الاقتصادى ابتداء من فلاسفة اليونان وقضاة الرومان الى علماء اللاهوت فى القرون الوسطى ، ولعله دهش كما يدهش قارىء اليوم فى تاريخ الفكر الاقتصادى من أن ماكتبته العقول الكبيرة عن الظروف والعلاقات

الاقتصادية لاتتناسب فحسب مع ماعرف عنهامن قوةالملاحظة والتعليل، فكيف قرر ارسططاليس مثلا ان « الرق » أمر ضرورى ؟ هل قال : أن صيد الحيوان للحصول على لحمه وجلده أو العبيد للافادة منهم « الطبيعية » و « غير الطبيعية » فى الحصول على الثروة ، واعتبر أن صيد الحيوان للحصول على لحمه وجلده أو العبيد للافادة منهم فى الخدمة طريق « طبيعية » وتسامح أفلاطون فى جمهوريته الفاضلة فى أمر الرق على أنه يتمشى مع النظـام الطبيعى والمثـالى ، وكان كاتو التقى له الرأى نفسه فنصح باستغلال الرقيق بغاية القسـوة والعنف واستخدامهم حتى فى العطلات العامة مخالفا بذلك تعـاليم الدين . وأدرج فارو العبيـد فى سلك الآلات الناطقـة بين الآلات الصامتة أو شبه الناطقة كالبهائم . وكان القـديس توماس اكونياس الراهب الدومينيـكى وطبيب المدارس الانجيلى ، يرى أن العبيـد ضرورة . لا لأن الانسان فى حاجة الى العبيـد ، بل لأن العبـودية نتيجة لسقوط آدم .

ان القوى الجبارة للملاحظة والتعليل عند هؤلاء الـكتاب ، ومبادئهم الخلقية العالية . والآفاق الواسعة لفلسفتهم . لم تعصمهم من الوقوع فى خطأ تعميم ظروف وقواعـد قامت فى أيامهم . والوقوف الى جانب مصالح الطبقة الحـاكمة . والتزموا قواعد معـاصرة لهم ،عموا عن تصور أى شىء آخر .

والطالب الذى يدرس تاريخ المذاهب الاقتصادية تأخذه الحيرة حين يجد التعصب الشديد أو السخط البالغ فى كتابات أكثر المفكرين علما وأعمقهم بحثا ، فحين يمجد الفيزوقراطيين الحق المقدس لملكية الارض . وحين يسلم ملتس بأن الفقر حافز الى انتاج الثروة ، ويعتبره ظاهرة اجتماعية يجب علاجها ، وحين يدافع جون ســـتيوارت ميل (قبل وقوعه تحت تأثير سان سيمون ، عن نظرية « صندوق الاجور » التى استخدمت فترة طويلة على أنهـا امضى سلاح يشـهر فى وجه مطالب العمال لزيادة الاجور ، وحين يدخل سنيور فى حمـاس بالغ

معركة ضد تحديد ساعات العمل ، وحين يسفه جيفونز فكرة الاتحادات التجارية ويكشف عن مساوئها ، ندرك أن أكبر العقول ليست متحررة من غياهب التعصب والممالأة ، ويرى ماركس أن تعصبهم ليس الا تعصبا طبقيا الى حد كبير ، اذ أنه تثبيت للمصالح والنظم القائمة .

ومن ثم نستطيع القول بأنه فى فترة بذاتها ، وفى نطاق وحدة اجتماعية معينة تتشابه العقائد والمشكلات الأساسية التى تصلح كثيرا أو قليلا كافتراضات غير واعية لمبادىء فردية ، وانها ترتبط بالنظم الأساسية فترة بذاتها ، وتفاصيل المبدأ فردية وشخصية ، كما البناء جماعى وتاريخى . وقد يقول علماء النفس : ان مادة الوعى وتضميناتها الفردية والتفصيلية ، تتمثل فى خطوط الفرد الفكرية ، وان الوعى الباطن جماعى يقوم على خبرة الجماعة كلها ذائبة فى ظروف الماضى والحاضر ، وتتمثل فى جو الفكر أو نمط الثقافة .

والواقع أن كل مبدأ له ناحيته الواعية ، وبناؤه العالى الظاهر لكل عين ، لكن له كذلك ناحيته الباطنية التى تختفى وراء السطح ، وروحه التى تستلزم البحث عنها والنفاذ اليها ، أليس لمدرسة المنفعة الحديثة مثلا عمق فى الفروض ، وضعت بوعى أو شبه وعى ، وتمتد جذورها فى فلسفة الحياة كلها . وفى جو النصف الثانى من القرن التاسع عشر ؟ ان ما يسمى « بعلم النفس الباطنى » ينطبق انطباقا تاما على المبادىء الاقتصادية والاجتماعية ، وشبه الوعى الاجتماعى الجماعى يخفى كنوزا كثيرة تتطلب جهود الباحثين الراغبين فى الكشف عنها .

وحين تحدث ارسطاليس عن « ضرورة » نظام الاسترقاق ، لم يكن متنبها الى الافتراضات الأساسية التى تختفى وراء هذا المعنى ، وبنفس الصورة نرى أن كثيرا من الباحثين الاقتصاديين المحدثين لاينتبهون الى تلك القوى والتيارات الكبيرة التى تنشط فى ظاهر عقولهم ، وهذا يفسر السبب فى أن كثيرا من الآراء تبدو خاطئة عند مواجهتها للمجتمع ، وصحيحة حين ندخل شبه الوعى

الجماعي في الاعتبار ، (وتشبه طبقتنا عقلنا جبلا من الثلج يطفو في المحيط ، فيظهر جزء واحد من ثمانية من حجمه فوق الماء ، وتختفي الأجزاء السبعة الأخرى ، وهو تشـبيه يصلح في تحليل مبـادئنـا الاقتصـادية ، فالاهتمام البالغ بمدرسة المنفعة الحـدية ، والحماس الشديد الذى قوبلت به في مختلف الاوساط العلمية ، لم يكن ، في اعتقادى ، بسبب الجزء الظاهر فوق الماء ، وانما للأجزاء السـبعة المختفية تحته ، وكم من مرة تحول شرح مدرسة المنفعة الحدية بطبيعتها الى تمجيد لحرية التجارة بكل ماتحمله الحرية من معنى .

فالمذاهب والنظريات اذن لها أسرارها كمـا للأفراد أسرارهم . والبحث الدائب العميق لابد أن يرقى بفهمنا للتعاليم الاقتصـادية ويتيح لنا فرصة جديدة للتدبر في الأسس التى قامت عليهـا الأفكار الاقتصادية والاجتماعية .

هل تستهوى الدراسات الاقتصادية العقول الكبيرة ؟

أى العقول تجذبها الدراسات الاقتصادية ؟ أهى العقول الكبيرة أم هى المتوسطة ، أم الصغيرة ؟ هذا سؤال سأله «الفرد مارشال» ، ولم يكن واثقا من الوصول الى الجواب عليه ، فقد تساءل كثير من المؤرخين للفكر الاقتصادى عن السر فى أن فلاسفة اليونان القدماء لم يقولوا شيئا عن الحياة الاقتصادية فى أيامهم ، وكانت حياة معقدة تتعرض لتغيرات كبيرة ، وعن السر فى أن فلاسفة الرومان الذين أظهروا قدرات خارقة على التجريد والتحليل للشئون القانونية ، لم يعلقوا على مشكلات الاقتصاد الدولى فى عهودهم ، على الرغم من ازدهار تلك العهود بالنظم المتخصصة المعقدة ، وقد أجاب ماكلوخ على هذا التساؤل بأن مسألة متابعة الثروة لم تكن جديرة بأن يبحثها الفلاسفة . ذلك لان العمل الذى هو أساس كل ثراء ، كان يعتبر حطة ، ولكن حتى فى أيام المسيحية حين وصل العمل الى مرتبة العبادة . لم نجد العقول الكبيرة تغريها دراسة الثروة ، وقد اعترف مارشال نفسه بأنه فى أول الأمر تنازعته فكرة أن جمع الثروة يمكن أن تكون جديرة بالبحث العلمى فهو يقول : « الواقع أن علما موضوعه الثروة غالبا مايكون منفر الطلابه لاول وهلة ، لان أولئك الذين يعملون على التقدم لتجاوز حدود العلم قل أن يعنوا بالثروة لذاتها » .

ومن ثم فالحقيقة هى أن العقول الكبيرة التى أضافت أكبر قدر ممكن الى تراث الفكر الاقتصادى ، اعتبرت الاقتصاد نتيجة جزئية لاهتمامهم ، وتولوا دراستها فى أواخر حياتهم ، بعد أن كرسوا كثيرا من جهودهم للموضوعات الأخرى ، فلم يتناول ارسطاليس وتوماس اكونياس المسائل الاقتصادية الا عرضا ، ولم يكن بودان ولا هيوم ولا بنتام من رجال الاقتصاد مع أنهم قاموا بدراسات

اقتصادية صافية ، وحتى آدم سمث كان فيلسوفا خلقيا ومؤرخا ، وكان ملتس فيلسوفا خلقيا وباحثا في احصاء السكان ، وكان جون ستوارت ميل من رجال المنطق والفلسفة .

ولم يكن كارل ماركس يطلق على نفسه لقب الاقتصادى ، وكان باريتو مهندسا وورد برتوس من ذوى الأملاك ، ومارشال نفسه يؤكد هذه القاعدة ، فقد بدأ دراساته بأمور أخرى كالرياضة والأخلاق والفلسفة ، وانصرف عن دراساته الاقتصادية بعد أن بدأ بها فلم يكتب الا القليل بعد كتابه الأول « مبادىء الاقتصاد سنة ١٨٩٠ » .

أما اللورد كينز فلم يعرف عن حياته الا القليل . ولكن حين يكتب تاريخه فسنرى أن القاعدة تنطبق عليه اذ أنه كان رجل أعمال ناجحا ، هوى الفلسفة والرياضة فى أول أمره ، فكتب عن التفاضل والتكامل ، أما الاقتصاد فلم يكن هوايته الرئيسية فى حياته .

غير أن العقول الكبيرة اذا لم يستهوها الاقتصاد ليكرسوا حياتهم لدراسته فان ذلك يرجع أولا الى أنهم يعتبرون موضوع متابعة الثروة الاقتصادية شيئا لا يستحق اهتمامهم وآخرا لأنهم لا يأملون جزاء عمليا على دراساتهم . والظواهر الاقتصادية سريعة التغير والاختلاف حتى ان القابض عليها كالقابض على الماء بيده ، فهو لابد متسرب منها والتعميم فيها طريق الى الفشل ، ومن الناحية الأخرى فان التعليل فى المبهم على أساس افتراضات قليلة هو عمل قليل الفائدة فى حياتنا الواقعية ، والعقول الكبيرة لاشك تستيئس حين ترى مختلف المدارس والمذاهب والنظم الاقتصادية يتنابذ بعضها مع بعض دون تقدم يذكر ، ذلك لانعدام الأسس الثابتة التى يمكن أن تقوم عليها بناء شامخ .

ونستخلص من ذلك أن الحوافز الكبرى للفكر الاقتصادى انما جاءت من خارج الاقتصاد سواء من المعانى القانونية الجديدة ، أو من الطب أو العلوم أو الرياضة أو الاحصاء أو علم النفس أو

الفن أو الاجتماع أو من حركات الاصلاح الاجتماعى الكبرى ، ولم يكن للعاملين فى ميـادين الاقتصـاد أثر يذكر فيما ذخر به الفـكر الاقتصادى ، ومانسميه الاقتصـادى العامل لم يكن الا مجرد عامل يقوم بما يعهد به اليه من عمل يكلفه اياه رجال عظماء من غير ميدانه ، ولكنه سرعان مايدرك أن الأرض التى يعمل بها لايزيد خصـبها من المادة الجديدة فتصبح عقيما جرداء .

مبدأ الاختيار

ان مبدأ الاختيار من أقوى الأدوات وأنفعها في يد مؤرخ التاريخ ، وهو كذلك من أكبر سقطاته في الوقت نفسه ، فالمؤرخ يقدم صورة ليست فوتوغرافية لفترة ما ، وهو من هذه الناحية يشبه الرسام الذى عليه أن يتخير الموضع الذى يراه ، واختياره انما يقوم على تفسيره ، وهنا لايتم الأمر بما عنده من نظريات ومعرفة بل يدخل معه ميوله وأهواءه ، فمادام قد ترك له الاختيار . فانه يهمل الكثير مما هو قيم وضرورى ، ان على المؤرخ أن يعرف ماهو ضرورى . ولكن قصور هذا الضرورى يستلزم حسن التقديم وصدق الحكم ، ونخلص من ذلك الى أن كتابة التاريخ ذات جذور عميقة في توجيهها أى في قيمنا ونظرياتنا التى تتغير بتغير الزمن . ونخلص كذلك الى أن التاريخ غالبا حين يعلمنا نظرية أو مبدأ خلقيا ، فذلك لأن هذه النظرية أو هذا المبدأ الخلقى كانا سابقين على الوصف التاريخى ، وأن يدنا قد استرشدت به في رسم الصورة .

ومن أهم الأخطاء أنه كلما زادت حرية اختيار الصورة التاريخية كلما بعدت الصورة عن أن تكون تاريخا . ذلك أننا نعلم جميعا أن الصورة التاريخية المختارة تصل الى أن تكون نظرية ، وأن بعض هذه الصور المختارة كنموذج عند مؤرخى الاقتصاد تصور مبدأ التجاريين مثلا في فترة مابين العصور الوسطى وحرية التجارة ، وكصورة الرأسمالية أو صورة الثورة الصناعية .

والواقع أن مبدأ التجاريين أو الرأسماليين لم يوجد قط بالمعنى الذى يوجد به مصنع أو صناعة ما ، فكل فكرة كانت نتيجة التخيل والاختيار ، فنحن ندرك مزايا فترة أو حركة بذاتها ، اعتقادا بضرورتها وتكون مايسميه « ماكس ويبر » بالنمط النموذجى الذى لايمثل

التجريد فحسب بل يمثل أيضا اضافة بعض الملامح وحذف البعض الآخر لتكون صورة متماسكة أو مقنعة بمعنى أدق .

وعلى مؤرخ التاريخ أن يختار بين رسم صور مختارة أو أن يعمل على مجرد تسجيل الوقائع ، وفى الحالة الأولى يكون أكثر ميلا الى التمسك بالنظريات (نظريا) أما فى الحالة الأخرى فانه يكون أقرب الى أن يكون مؤرخ تاريخ .

وهذا يعنى أن المؤرخ الصادق يجب أن يكتب أشياء ضخمة حتى عن أصغر قطاعات الخبرة التاريخية وأقصرها ، لأنه فى هذه الحالة يستطيع أن يكون أكثر عدالة بالنسبة لدسامة المادة ، ويقابل ذلك أن الكتاب الصغير عن فترة كبيرة يجب أن يكون دقيق الاختيار بحيث يعطى مجرد هيكل عظمى ، وان كان ذلك صورة غير صحيحة لاتتعدى أن تكون نظرية تاريخية .

ومشكلة الاختيار هذه التى تواجه المؤرخ ، تواجه هى نفسها مؤرخ الفكر الاقتصادى ، وتسبب له متاعب تؤرقه ، فعليه أن يتناول المذاهب والمدارس والنظم ، وهذه لاتتمثل بهذه الصور فى المادة الموجودة ، اذ ماهى الاشتراكية مثلا ؟ ومتى تبدأ ؟ وماهى مبادئها ونظرياتها ؟ وأى الباحثين يمكن أن ينسب الى هذا النظام ؟ وهل يمكن أن ينسب هذا العالم أو ذاك الى هذا النظام نسبا ضعيفا أو شديدا ؟ ان الاشتراكية لاتوجد بالمعنى الذى وجد به ماركس .

وماهى المدرسة الكلاسيكية ؟ هل هى فى أوسع معانيها المدرسة الفكرية البريطانية أثناء الثورة الصناعية أى من سنة ١٧٧٠ الى سنة ١٨٥٠ والتى تبدأ بآدم سمث وتشمل جون ستوارت ميل ؟ وهل تضم كذلك ساى وباتستيا ، وهل سنيور من روادها ؟ وماهى المبادىء والنظريات الاساسية لهذه المدرسة ؟ أليس لجون ستوارت ميل وضع مستقل كحلقة الوصل بين مذهب الحرية ومذهب الاشتراكية كاشتراكى حر أو حر اشتراكى ؟ ومن ثم نعود الى القول بأن المدرسة الكلاسيكية لاتوجد بالمعنى الذى وجد به آدم سمث أو ريكاردو مثلا .

وحتى حين نواجه مشكلة أبسط ، كتصوير مذهب آدم سمث أو كارل ماركس ، فاننا دائما نواجه كذلك عيوب الاختيار ، فالباحث ، قبل كل شيء ، يتطور ويتغير ، ولنأخذ مثلا لذلك « ملتس » فنجد طبعتين مختلفتين لموضوعه عن مبدأ السكان ؛ أولاهما فى سنة ١٧٩٨ التى يأخذ فيها على السكان الرذيلة والفاقة ؛ وينتهى من ذلك الى نتائج تدعو لليأس وخيبة الأمل ؛ والأخرى فى سنة ١٨٠٣ ؛ يقول فيها الباحث نفسه : انها بصورتها الجديدة تعتبر عملا جديدا له تصورات مختلفة واسعة تقوم على فكرة « القيد الأدبى » والى جانب هاتين الطبعتين هناك الطبعة الخامسة ثم السادسة . وفيهما زيادات وتنقيحات جديدة .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لعلماء يغيرون آراءهم ونظرياتهم . فنجد جون ستوارت ميل مثلا يتنكر لنظرية صندوق الأجور ، التى كان من أشد المدافعين عنها من قبل . وفضلا عن ذلك فقد وقع تحت تأثير سان سيمون واوجست كونت فى آخر أيامه .

ومن المحدثين نرى الفرد مارشال دائم التغيير فى كتابه «مبادىء الاقتصاد » من طبعة الى طبعة . ولكى نصدق الحكم على آرائه يجب أن نقارن بين طبعاته التى تختلف احداها عن الأخرى فى نواح كثيرة .

وكينز نفسه كانت له ثلاثة أدوار مختلفة . وما يسمى مذهب كينز لم يتجمع الا فى عام ١٩٣٦ حين نشر كتابه « النظرية العامة » على حين أنه أصبح ليس سرا أن كينز فى سنوات الحرب مضى فى تأييد مبادىء التخطيط أكثر مما أورد فى مؤلفاته .

هل تعتبر تنبؤات الاقتصاديين أصدق فيما يتصل بالتنمية للمستقبل من أقوال غيرهم ؟ وهل تفضل آراؤهم عن النتائج العملية آراء غيرهم من ذوي الادراك السليم ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب الرجوع الى الماضي ودراسة أبرز الاقتصاديين وأقواهم حجة .

ولنضرب لذلك أمثلة قليلة ، فآدم سمث مثلا ، على الرغم من دقته في كثير من أحكامه كانت نظرته ضيقة الافق بالنسبة لنشاط الشركات المساهمة . ولقد اعتقد هو أن انتشارها غير محتمل ، اذ أنها لم تكن تناسب الا العمل (الروتيني) ، وكانت ضارة بصفة عامة تقريبا . فهو يقول : « ان أنواع التجارة التي تستطيع الشركات المساهمة أن تباشرها بنجاح ، هي الانواع التي يمكن أن تتحدد عملياتها في اطار من (الروتين) ، وفي شكل من التوحيد لايسمح الا بأقل درجة من التنويع ، نذكر من هذا النوع أولا (البنوك) ، وثانيا (التأمين ضد الحريق) ، وضد أخطار البحر ، وثالثا (حفر القنوات الملاحية وصيانتها) . ورابعا (تغذية مدينة كبيرة بالماء) من كتاب ثروة الشعوب لآدم سمث . الكتاب الخامس ، الفصل الأول ، الجزء الثالث) .

فلو أن الاقتصادي المحدث له رأي مماثل فيما يتصل بمشروعات التأميم ، فلن يضير المؤممين ذلك الرأي .

وكان لملتس رأي يعارض به كل نظام للمساواة والتخفيف عن الفقراء ، فهو يقول : ان الرخاء العام يؤدي الى زيادة في معدل المواليد ومن ثم ينتهي الامر الى تعطيل جهود رفع مستوى المعيشة نتيجة مولد عدد أكبر من الافواه التي يجب سدها بالطعام (راجع كتاب حديث عن السكان الكتاب الثالث ، الفصل الثالث لملتس) .

ومع ذلك فان ماحدث كان على العكس ، فاننا نرى أن الدخول الكبيرة تؤدى الى نسل أقل ، وهكذا يقل معدل المواليد .

وفى الصراع الذى دار ضد « اصلاح المصنع » فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر ، كتب وليم كنتجهام فى كتابه (نمو الصناعة والتجارة الانجليزية فى الوقت الحاضر) يقول : « كانت وكل خطوة كسبا من المعارضة الشديدة التى تزعمها خبراء الاقتصاد وعلى رأسهم سنيور الذى كان يردد ان تخفيض ساعات العمل يعنى خسارة مدمرة لأصحاب الأعمال لابد أن ينعكس أثرها على تجارة البلاد ، وسيكون له آثاره البالغة على أصحاب الاعمال أنفسهم ، فلو اقتطعت الساعة الاخيرة ، اختفت فائدة رأس المال المستثمر فى المصنع (رسالة عن قانون المصانع ص ١٢ سنيور) ومع ذلك فقد أصبح قانون المصانع حقيقة واقعة . دون أن يحدث الخراب المدمر الذى تكهن به رجال الاقتصاد .

وهناك ماتراه أيضا مما ذكره جون ستوارت ميل عن نظريته فى القيمة ، من أنها تحل كل مشكلة حلا دائما ، وأنها وافية لاتحتاج لاضافة جديد اليها ، فهو يقول «من حسن الحظ أنه ليس فى قوانين القيمة مايحتاج الى توضيح فى الحاضر أو المستقبل ، فنظرية الموضوع كاملة ، والمشكلة الوحيدة التى تتطلب الحل هى المشكلات التى تثار عند تطبيقها » (راجع مبادىء الاقتصاد السياسى لجون ستوارت ميل . الجزء الأول ، ص ٥٣٧ ، لندن ١٨٧١) .

ولكنه لم يتكهن بذلك الفيضان من البحوث الاقتصادية التى تناولت موضوع القيمة مما القى الكثير من الضوء على المشكلة ، ومع ذلك فان الفصول التى كتبها عن « حالة الركود » وعن « مستقبل الطبقات العاملة » وصلت الى درجة النبوءة اذ أن ماكتبه من مائة سنة قد تحقق اليوم ، فهو يقول مايلى :

انني اعترف بانني لاتستهويني الحياة المثالية التى ينادى بها أولئك الذين يعتقدون أن الوضع الطبيعى للبشر هو الصراع فى سبيل

العيش ، وان التزاحم بالمناكب ، ووطء اقـدام بعضهم البعض ، وهو مايكون النمط الموجود من الحياة الاجتماعية ، هو أهم مايتطلبه تأكيد التقدم الاقتصادى ، قد تكون هذه مرحلة ضرورية من مراحل تقـدم الحضارة ، وان الدول الاوروبية التى أسـعدها الحظ الآن بالتحفظ منها قد تجد نفسها مضطرة لان تخضع لها » (الجزء الثانى ص ٣٢٨).

ومن بين رجال الاقتصاد والاجتماع الذين وفقوا كل التوفيق فى تكهناتهم لاتجاهات المستقبل نذكر سان سيمون ، فقد تكهن بالنمو العظيم للآلات الصناعية ، وكان شـعاره فى سـنة ١٨١٧ « كل شيء يتحقق بالصناعة ، وكل شيء يتحقق للصناعة » وتكهن كذلك بارتقاء العلم والتكنولوجيا (العلوم التطبيقية) ، وما يتحقق لهما من سلطان حتى فى الميدان الروحى والخلقى ، وقال : ان السلطة السياسية ستنتقل من الطبقات التقليدية الى الفنيين والعلماء والاداريين ، « فلن تصبح الأمة الا مجتمعا صناعيا كبيرا » ، ونظريته كلها ليست الا خليطا من حكم العلم ، والاشتراكية هى أقـرب ماتكون من خبرتنا الحاضرة ، وتكهنه بسيادة الصناعة وكذلك بالعلاقات الدولية تدل على صـدق احكامه وتكهناته . فهو يقول : « يجب أن يقوم اليوم بين الشعوب فى شرق أوروبا ارتباط وثيق فى الجهود السياسية » وكان هدفه الصحيح قيام علاقات دولية . وان كان من رأيه أن تتم على خطوات ، وهو الذى تكهن بقيام اتحاد اقتصادى وسياسى بين فرنسا وانجلترا كنواة لوحدة غرب أوروبا تجذب اليها الأمم الأخرى وبخاصة المانيا .

وما تكهن به ماركس عن تطور الرأسمالية فى المستقبل كان خاطئا ولكنه لم يكن خطأ شاملا ، فقد كان رجلا بعيد النظر ، وكان صادق الرأى فى جداله بأن تطور الرأسمالية سيؤدى الى الاشتراكية ، اذا قصد بالاشتراكية تأميم الصناعات الأساسية ، وهى عملية متقدمة فى أوروبا ، وكان صادق الرأى كذلك فى افتراضـه ان زيادة النمو فى الرأسمالية اذا تركت لشأنها لابد أن تزيد من حدة الصراع بين رأس المال والعمل مما يزيد من شدة التقلبات الصناعية ، ويزيد من القوة

الاحتياطية لجيش العمل ، ويؤكد هذه التكهنات ماحدث من تطورات فى فترة الحرب ، وبخاصة أرقام احصاءات البطالة فى ألمانيا والولايات المتحدة وأوروبا ، وكان صادق الرأى كذلك فيما تكهن به عن مركزية الصناعة واحتكارها .

ولكن هناك أشياء أخرى كان مخطئا فى تقديره لها . فلم يتخذ السلام الاجتماعى مثلا الشكل الذى زعمه له بالنسبة لتوزيع الدخل اذ حيثما اختفت قطاعات الطبقة الوسطى ، استبدلت بفائض من الوافدين عليها من الكتبة والموظفين والمهندسين وصغار التجار وأصحاب المهن .

واظهر مايكون خطأ ماركس فى تكهنه بأن الاتجاه نحو الاشتراكية سيظهر بوضوح فى البلاد المتقدمة فى الصناعة كالمانيا وانجلترا وفرنسا فالواقع ان التغييرات الثورية حدثت فى البلاد المتخلفة . حتى انه يمكن القول بأن الاشتراكية ظهرت كثورة فى البلاد المتخلفة . وهنا نجد لينين يتدخل ليقدم فى نظريته عن الاستعمار تصحيحا لنظرية ماركس فيقول : ان التغيير الثورى لابد أن يأتى من الدول المتخلفة لأنها تكون محل استغلال الى درجة متزايدة من جانب قوى كبيرة تنتظمها مصالح احتكارية للاستغلال القومى .

وثمة نظرة سريعة نلقيها الى ألمع رجال الاقتصاد فى جيلنا الحاضر وهو اللورد كينز ، فقد كان رأيه صحيحا فى نقده لسياسة بنك انجلترا سنة ١٩٢٥ حين تكهن بنكسة من جراء عودة البنك لقاعدة الذهب ، ولكنه كان مخطئا فى تكهنه بالنتائج الاقتصادية لمعاهدة فرساى (راجع سلام قرطاجة أو النتائج الاقتصادية من وجهة نظر اللورد كينز ، تأليف اتيين مانتو سنة ١٩٤٦ ص ١٧ و ٢١٨) .

بكل ما أوردنا من أمثلة نعتقد اننا اثبتنا انه يحسن برجال الاقتصاد ان يكونوا أكثر تواضعا وتحفظا عند ابداء آرائهم بالنسبة للتغيرات الهيكلية ، أو بالنسبة للتكهن للمستقبل .

النظريات الأولى فى المذاهب الاقتصادية

البذور فى تاريخ المذاهب هى الآراء التى نبتت على يد الزمن حتى برزت المبادىء منها هى كغيرها من بذور الحياة متناثرة فى تاريخ البحوث الاقتصادية تناثرا حرا طليقا ، ويحدث احيانا أن نجد ومضات من التأمل العميق وسط بحوث ملبئة بالخطأ الفاضح والأفكار يسهل الوصول اليها كالحال عند شراء بذور اندر أنواع النبات والزهر ، ولكن مايهم هو تحسين الفكرة ، والقدرة على استنبات نبات قوى كامل النمو يصمد للريح العاصف ، يحس كل من يقابله بجماله وتناسقه. ان الفكرة ، كوعد الفرد ، قد يتحقق وقد لايتحقق ، وكذلك النبات حيثما وجد فانه يعيش ويتكاثر من نفسه .

وعلى الباحثين عن بذور الفكر ان يقرءوا ماكتبه الكتاب المغمورون . وسيدهشون غالبا لما يجدون من أفكار أصيلة نمت فيما بعد ، كذلك فاننا نجد كثيرا من الفكر الاصيل فيما كتبه كبار الكتاب، وان كنا لانستطيع القول بأن المذاهب التى ظهرت من بعدهم يمكن أن تنسب اليهم .

انك تجد مثلا أن بذور الاشتراكية قد ظهرت فى كتاب افلاطون (الجمهورية) . وهى وان كانت اشتراكية مثالية ارستقراطية اخلاقية الا أنها الاساس لما كتب فى القرنين السادس عشر والسابع عشر عن المدينة الفاضلة ، ووصل الى ذروته فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولقد وجدت الاشتراكية ، وهى دائمة النمو مع الزمن ، غذاء جديدا قويا ينبثق من مصادر أخرى فى تفسير جديد لما يطلق عليه الاشتراكية العلمية لماركس وانجلز . وقصة نمو شجرة الاشتراكية القوية المتحدة الالوان ، وماتفرع عنها من أغصان وفروع قصة مثيرة حقا .

كذلك فان بذور مذهب ملتس جاءت فى كتابات أفلاطون وبوتيرو

ووالاس وترجو ، لكنها كانت متناثرة تناثرا شديدا فى كل ماكتب عن الاقتصاد والاجتماع ، وفى الوقت نفسه نـرى ملتس يتطور فيضيف أغصانا ويشذب أخرى ، مما أثار التعليق والتفسير والنقد والمعارضة الشديدة .

ومذهب السخرية الذى نادى به آدم سمث نبع من عدة مصادر تناثرت بـذوره فى أصول من الصعب تحـديدها جميعا . نذكر منها كانتيلون وهيوم ولوك وهاتشـسون ويجب أن نشير كذلك الى مقالاته فى الدفاع عن تجارة الهند الشرقية ، ودراسـات سنة ١٧٠١ التى ظهرت فيها نظرية تقسيم العمل .

وفى كتابات آدم سمث بدوره بذور جيدة كانت أصل نمو آراء اقتصادية كثيرة كنظريته فى الأجور التى ترتبط فى كثير من موضوعاتها بالمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهويقول : ان الحد الاعلى للاجور انما يقرره انتاج العمل الذى يمثل التعويض القـومى للعمل ، ففى ظل طبيعة الاشـياء ، ومن هذه الذور نشـأت نظرية الانتاجية والأجور .

ولكن آدم سمث بعقليته السليمة يقول : ان هناك ظروفا بذاتها تتيح للعمال مغانم كثيرة ، تمكنهم من رفع أجورهم عن الحدالموضوع فهو يقول : « فى الوقت الذى يزيد فيه رصـيد الصندوق المخصص لدفع الأجور زيادة مستمرة ، فى اتجاه تصاعدى نحو التنمية تتوقع زيادة فى معدلات الاجور ، وهذه هى نظرية صـندوق الاجـور التى تبناها فى القرن التالى جون ستوارت ميل وغيره .

ونظرية كينز عن العمالة الكاملة تنتشر فى كل ماكتب الباحثون من التجـاريين كتوماس مان ، جوزياشايلد ، جـون لو ، ليغيماس ، ومنكرثيان وغيرهم ، حتى انه ليصعب تحديد مصدر بذاته ، وقدكتبوا جميعا يدافعون عن نظرية ضعف الاستهلاك .

وكان كوبدن فى بحثه عن انجلترا وايرلندا وامريكا سنة ١٨٣٥

المصدر الذى استمد منه ماكس ويبر وسومبارت وتاونى مادتهم فى نظرية الصلة المتينة بين الدين والتطور الصناعى ، وبين البروتستانتية والرأسمالية ، فهو يقول « ليس هناك اقليم فى العالم كسويسرا ، تظهر فيه آثار الكاثوليكية ومذاهب الاصلاح على الوظيفة المؤقتة للمجتمعات ومن ولاياتها الاثنتين والعشرين ، عشر ذات أغلبية كاثوليكية وثمان بروتستانتية ، والاربع الباقية خليط متعادل من المذهبين ، والولايات الكاثوليكية تحترف الزراعة ، ليس لها تجارة ولا صناعة الا مايباشر فى المنزل ، أما فى الولايات المختلطة فالسكان يشتغلون بصناعة المنسوجات القطنية ، على أنه يلاحظ ان الكاثوليك منهم ينصرفون الى الزراعة فقط . أما البروتستانت فالى الصناعة ، والولايات البروتستانتية الثمان تشتغل بالصناعة » وقد ذكر حقائق مماثلة عن فرنسا وألمانيا وبطالياوهولندا واسبانيا وايرلندا ، واستخلص من ذلك قوله : «هذه الحقائق تؤكد بيقين ان مذاهب الاصلاح الدينى تعمل أكثر من الكاثوليكية على رخاء الشعوب وتقدمها » .

وهنا نجد أكثر من بذرة واحدة ، فلدينا أصل نظرية نمت فيما بعد نموا راسخا لما نراه اليوم من عوامل التطور الصناعى .

فاذا عادلنا بين المذهب والفكرة التى قام عليها ثبت لنا صدق ماقاله سليمان . من أنه لاجديد تحت الشمس ، وان كان من الخطأ أن نخلط بين الفكرة والمذهب ، فالفكرة ومضة تلمع بين الحين والحين ، ثم تروح فى زوايا النسيان .

ان رمزية البذور تنطبق أكثر ماتنطبق فى ميدان العلوم الاجتماعية أما لماذا ينمو بعض البذور قويا سامقا متكاثرا ؟ ، فهذا مالايمكن تعليله ، ولكن الذى نعرفه ان قوة نمو نظرية ما ليست لها علاقة تذكر بقيمتها الفكرية فى أى حال ، فكثير من الاعمال الفكرية العظيمة لم يكن لها الا أثر قليل ، على حين أن خليطا من الآراء والتحليل والعاطفة كان عاملا قويا فى تشكيل العقول والعادات فى الحياة الاجتماعية ، وبعض المذاهب كانت توائم مطالب عصر بذاته ، على حين أن مذاهب

أخرى دعى اليها فى وقت سابق بمدى بعيـــد على الوقت الذى طبقت فيه ، نذكر فيها المذهب الخاص بالعصور المتوســطة الذى دعا اليــه توماس اكونياس ، وراء القرون الثـلاثة التى تلته ، سبقت اليه دعوه ارسططاليس من ستة عشر قرنا قبله ، وجون لو ، صاحب فكرة ورق النقد ، بضمان الأرض ، لم يطبق الألمان فكرته الا فى سنة ١٩٢٣ أى بعد دعوته بقرنين من الزمان ، وريكارد وضع نظريته عن النقد قبـل قانون بيل سنة ١٨٤٤ بوقت طويل ، وكارل ماركس دعا الى مذهبـه قبل عصر التخطبط بزمن بعيد .

أنجح الطرق فى التطبيق

أى طرق البحوث الاقتصادية أكثر نجاحا ؟ لنلق نظرة على أفضل هذه البحوث ، هناك بحثان بارزان : أحدهما «ثروة الشعب» الذى وصفه سبرجون ماكنتوش بأنه الكتاب الأوحد الذى أدى الى تغير عام مباشر فى أهم أجزاء التشريعات بالأمم المتمدينة ، ويقول عنه باجو : « لقد كان لكتاب «ثروة الشعوب» أثر عجيب . لقد تأثرت به حياة كل فرد تقريبا فى انجلترا . ولا يوجد شكل آخر من أشكال الفلسفة كان له حتى واحد فى الالف من الاثر مثلما كان لفلسفة هذا الكتاب . لقد رسخت تعاليمه فى ادراك الأمة رسوخا لايمكن النيل منه ، ويقول عنه كنجهام : « انه كتاب أقام عصرا » والواقع أنه معين فكرى لقوة عظيمة لا تفنى . هى قوة التحرر الاقتصادى .

والبحث الآخر هو كتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، وهو ما أسماه انجلز بانجيل الطبقة العاملة ، ومهما يكن ما أطلق عليه ، فقد كان مصدر الهام أوحى بكثير من الحركات الاشتراكية الكبرى ، وظل كتاب ماركس فى مدى يزيد على المائة سنة موضوعا للشرح والتفسير فى كل جيل على طريقته ، ولاشك أن ماكتب عنه أو ماصدر من مذاهب كان ميلادها بسببه ، انما يدل دلالة قوية على خصوبته وانتاجه ، حتى ان أشد معارضيه وأعنف خصومه ، وجدوا من كتاباته ما أفادوا منه وأخذوا عنه .

أما مايشترك فيه هذان الكتابان العظيمان فهو النهج الذى استخدم فى كتابتهما ، وهو نهج الربط بين التحليل التاريخى والتحليل المجرد ، فقد ازدان كتاب آدم سميث بكثير من الامثلة والجوانب التاريخية ، مما جعل من كتابه مادة شائقة فى قراءتها لانه يجمع بين التاريخ والنظريات ، والكتاب يستمد قيمته المشوقة من جدله مع

مدرسة التجاريين الذى يستغرق ربعه ، وواضح أن لآدم سميث غرضا معينا يسعى له ، هو ايجاد أداة لتحسين الظروف الاقتصادية ولاصلاح سياسة الحكومة .

وتتوافر الخصائص نفسها فى كتاب « رأس المال » لماركس . فهو تاريخى فى جزء منه . ونظرى فى جزء ثان . وجدال عنيف مع خصومه فى جزء ثالث . وهو يصور تاريخ صراع الطبقات فى فرنسا فى الحركة الثورية ، وتاريخ صراع الطبقات فى صورة اقتصادية لرفع الاجور ونقص ساعات العمل وتحسين ظروفه تصويرا غاية فى المضاء والعمق . وقد درس ماركس أولا مجموعة الكتب البيضاء والتقارير والمذكرات الأخرى التى صدرت أثناء فترة الصراع على التشريع الاجتماعى بانجلترا . وحمل عليها حملة شعواء . أما هجومه العنيف على خصومه فلا يعدله شيء مما كتب فى البحث الاقتصادى . وكان يرى ضرورة أن يوضح أن هجومه على الرأسماليين لا يعنى أشخاصهم . ولكنه يعنى النظام الرأسمالى ذاته .

وواضح أن الكتاب له هدف جعله نصب عينيه . وهو ما أكده ماركس نفسه . وهو ايجاد سلاح فكرى فى الصراع الطبقى مع رأس المال . وكان ماركس فى أروع عصوره حين تدوين التطور التاريخى . يصف قوانين التطور الرأسمالى . ثم يعقبه اتجاهات التطور والتغير التاريخى فى علاقات الطبقات . ووضع معادلة تبدأ من الاسترقاق الى الاستعباد . الى العمل بعقد طويل الاجل . الى العمل الحر بأجر . الى اتحادات العمال ، الى الاشتراكية . وكانت نظراته ذات نفاذ فى مستقبل الاتجاهات التاريخية .

وثمة كتب أخرى توصف بالعظمة فى شئون الاقتصاد ، نذكر منها كتاب ملتس عن « نظرية السكان » و « مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب » لريكاردو ، و « المبادىء الجديدة لسيسموندى ، ومؤلفات فردريك ليست وروشيه وشمولر .

وكان ملتس من الاقتصاديين القلائل الذين تطلق أسماؤهم على حركة كاملة ومدرسة للفكر . لقد أثر على أخصب عقول الاقتصاديين والطبيعيين أيضا ، ونذكر منهم شارلس داروين ، الذى قال: «فى اكتوبر سنة ١٨٣٨ أى بعد أن بدأت تجاربى بخمسة عشر شهرا ، قرأت كتاب ملتس عن السكان . قراءة تسلية أولا . ولما كنت متهيئا للتأمل فى الصراع على الوجود . وهو مالابد أن يتهيأ لكل فرد من مشاهداته الطويلة لعادات الحيوان والنبات . لكن هذا الكتاب قد دفعنى الى أن افكر فى أن الانواع الصالحة تسبل الى البقاء ، وغير الصالحة الى الفناء . ونتيجة ذلك هى بقاء الاصلح وهيأ الكتاب نفسه لألفرد راسل ، كان يبحث عنه من مفتاح السر للعامل المؤثر فى تطور الاجناس العضوية . وهكذا نرى أن مانسميه الداروينية الاجتماعية انما هو غصن من أغصان نظرية ملتس . انه لم يكن قوى الاثر فيما كتب فحسب . بل كان كذلك أيضا فى التأثير على سلوك الجماعات من حيث الجنس والزواج .

أما كتابات سيسموندى فتقف فى مفترق الطرق من حركات عظيمة ثلاث أثر فيها تأثيرا ظاهرا . هى المدرسة التاريخية ، ومدرسة الاصلاح المسيحى التى تزعمها لابلاى . والمدرسة الاشتراكية ، وقد بدأ سيسموندى عمله مؤرخا فوضع كتابه الاشهر « تاريخ فرنسا » ، وهو يقول : « لم أقرأ الا القليل عن الاقتصاد . ولكنى درست الحقائق التاريخية فجعلتنى أغير من رأيى » ، وكتابه يبشر باقتصاديات الدخل القومى على أساس انفاق استهلاكى مناسب ، كما يبشر بسياسة العمالة الكاملة والرخاء الاجتماعى .

ومن الكتب الاقتصادية الحديثة العظيمة ، كتب مارشال وفبلن وكينز ، وهى كلها تؤيد القاعدة من أن أفضل الوسائل وأنفعها فى الدراسات الاقتصادية هى ماربطت بين الوصف التاريخى والنظرى ، أما أولئك الذين يدعون الى «الاقتصاد» البحت « فقد أسقطوا هذا الربط من حسابهم ، واعتقادى أن هذا خطأ منهم ، وأنهم يثبتون سوء ادراكهم اجهاد الحقل الذى يعملون فيه .

التشريع والمذاهب الاقتصادية

كان التفاعل بين البحوث الاقتصادية والتشريع الاقتصادى ، وثيقا لدرجة جعلت كثيرا من المؤرخين يعالجونهما معا ، فكلاهما يؤثر تأثيرا متواصلا على الآخر ، فالبحوث الاقتصادية تمهد الطريق للتشريع الاقتصادى كما حدث فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى انجلترا وفرنسا . وكما حدث من ادخال كتاب آدم سمث « ثروة الشعوب » فى مجلس العموم فى عهد وليم بت ، وما انتهت اليه البحوث الفابية من محصول متوافر من التشريعات الاجتماعية .

والتشريع الاقتصادى كذلك أثره على البحوث الاقتصادية ، وان أنكر ذلك رجال الاقتصاد . اذ الواقع ان التشريع الاقتصادى يشكل جزءا متكاملا من البحوث الاقتصادية ، فالقوانين ذاتها جزء من البحوث أهم من الكتب والمقالات فى كثير من الاحيان . فقانون الضياع الذى اصدرته الملكة اليزابث سنة ١٥٦٣ كان بحثا اقتصاديا هاما يمكن أن يستخلص منه مذهب اقتصادى كامل . والتشريع الاقتصادى غالبا ما يكون نتيجة دراسة عميقة وفحص دقيق للظروف ، فضلا عن كونه نتيجة لمحاولة التوفيق بين مصالح متضاربة ، وتعبيرا عن فكرة سائدة تكشف عن الآراء الصحيحة فى عصر ما .

والقوانين التشريعية غالبا مايسبقها تقارير ودراسات، ومشروعات مستفيضة أو مقتضبة تكون جزءا مكملا لهذا التشريع بأوسع معانيه ، وهى كذلك تتوسط بين التشريعات والبحث ، فالتقارير التى سبقت التشريع الاجتماعى الذى صدر فى السنوات ١٨٣٠/١٨٣٩ و ١٨٤٠/١٨٤٩ وتحديد ساعات العمل ليست وثائق عظيمة القيمة فحسب، ولكنها اضافات ممتعة للفكر الاقتصادى استخدمها دعاة الاشتراكية ، وبخاصة ماركس . وفى الأيام الأخيرة تعتبر الكتب البيضاء البريطانية عن العمالة

الكاملة أو مشروع بيفردج للتأمين الاجتماعي بحوثا اقتصادية أهم كثيرا مما ظهر من كتب الاقتصاد المعاصرة .

وهنالك في الوقت الحاضر مجموعة المطبوعات الرسمية التي تنشرها الهيئات الدولية كعصبة الامم ومكتب العمل الدولي وغرفة التجارة الدولية والمعهد الدولي للزراعة وغيرها من المؤسسات الدولية. ان بعض هذه المطبوعات نظرى بحت . أو دراسات للتجارة الدولية أو السكان أو غير ذلك ، وهذه الدراسات بطبيعة الحال تعتمد على موارد ضخمة وعلى جهود جماعية ويستخدم فيها شتى الوثائق والسجلات . ومن ثم تتفادى الجهود الفردية التي تضيع في غمرة التنافس . والواقع انه لامعنى للبحوث التي يقوم بها الافراد بمواردهم الهزيلة امام البحوث الجماعية في مصالح الحكومة ومعاهد البحوث . والمؤسسات الدولية بما لديها من موارد لاتنضب للبحث في شتى الموضوعات .

وليست التشريعات الحديثة وحدها ووثائقها هي التي تعتبر نوعا من البحوث الرسمية . بل هنالك أيضا التشريعات الاقتصادية في كل العصور ، وهي وان كانت مختصرة غالبا . الا أنها تتضمن مبادىء يمكن التوسع فيها . وتقديمها بحالة أدق من حيث التنظيم والمبدأ .

وللبحوث الرسمية أثرها القوى في بحوث الاقتصاديين . فهي ربح لهم اذ أنها تصلح كنقطة بدء لبحوثهم ودراساتهم . وهي اما موضع هجوم أو دفاع ، ومن ثم تكون سدى لحمة نظريات الاقتصاديين . وماتتضمنه من مبادىء يمكن تقديمها أو تكملتها أو تنقيحها أو تعميقها أو التوسع فيها ، فآدم سمث مثلا انما كتب ماكتب لانه أراد أن يثبت أن الآراء التي وردت في التشريعات الاقتصادية في أيامه كانت خاطئة ، وكتب ريكاردو بقصد تعديل تشريع النقد في أيامه ، وكتب أعظم رجال الاشتراكية لأنهم اعتبروا قوانين الملكية الخاصة ضررا بالغا للمجتمع .

واتخذ كثير من الكتاب المحدثين التشريعات الاقتصادية القائمة نقطة ابتداء لبحوثهم ، فهاجم كينز تشريع النقد والسياسة النقدية وتوسع تدريجيافي آرائه الكامنة وراء هجومه ، فعممها داخل اطار

فسفى . وكذلك فان التشريع الاقتصادى الجديد فى بريطانيا ، ابتداء من تقرير بيفردج والكتاب الابيض عن العمالة الكاملة . والذى انتهى بأن أصدرت حكومة العمال قوانين التأمين الاجتماعى والخدمات الصحية والتعليم وبرنامج الاسكان . وقوانين التأميم ، انما تؤيده المبادىء الاقتصادية الجديدة التى تضمنتها ، والتى لم ترد فى كتب اقتصادية . وان كان لابد على مدى الزمن أن تتسع حتى تصبح مذهبا اقتصاديا كاملا .

٢ أمثلة من التاريخ

ريكاردو وماركس

من عمالقة الاقتصاد السياسي الذين وصلوا الى مركز الصدارة فيه . وطبعوه بطابع بارز ، ودفعوا تيار تقدمه ، نذكر دافيد ريكاردو، وكارل ماركس . فالاول رسم معالم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والآخر وضع أسس الفكر الاشتراكي .

وكلاهما يتشابهان تشابها كبيرا فى عدة أمور ، فكلاهما رضع من الفكر الانجليزي . كان ريكاردو صديقا لهيوم وميلز وبنتام وملتس ، وقرأ ماكتبه آدم سمث وغيره ، بل وعلق عليه ، أما ماركس فقد قضى عشرين سنة فى مكتبة المتحف البريطاني ، وقرأ كتابات المدرسة الكلاسيكية والكتب البيضاء الانجليزية . وماركس كمواطن من الراين تتمثل فيه صفات النهر . فهو يجمع بين ثلاثة منابع من الفكر : الالماني من هيجل . والفرنسي من اشتراكيي المدينة الفاضلة ، وبخاصة سان سيمون . والانجليزي من الاقتصاديين الكلاسيكيين وبخاصة ريكاردو لقد كانت بلاد الراين دائما مجمع الثقافات الثلاث ، الالمانية والفرنسية والانجليزية .

وثمة تشابه آخر بين الرجلين من حيث كونهما لاجئين ، فقد كان ماركس منذ فجر شبابه ثائرا طريدا ، طرد من ألمانيا الى فرنسا ، وطرد من فرنسا بتحريض من الحكومة البروسية ، فلجأ الى بروكسل حيث كتب بالاشتراك مع انجلز أقوى الرسائل الثورية فى العالم ، « الاعلان الشيوعي » ثم طرد من بلجيكا فهاجر الى فرنسا بدعوة من الحكومة المؤقتة ، ومنها الى ألمانيا ليشترك فى ثورة عام ١٨٤٨ ، وطرد

منها مرة أخرى فعاد الى فرنسا ، وأخيرا جاء الى انجلترا حيث استقر به المقام نينتج ، ثم مات بها ودفن فى مقبرة « هاى جيت » .

أما ريكاردو فهو بريطانى المولد ، وكان من طبقة الملاك . وحصل على عضوية مجلس العموم ، وعاش محترما محبوبا ، ولكنه كان سليل أجيال من اللاجئين من أسرة يهودية أسبانية طردت من اسبانيا فهاجرت عبر ايطاليا وفرنسا وهولندة الى بريطانيا حيث استقر المقام بأبى ريكاردو . ولابد أن وضع اللاجىء قد ترك أثره فى عقل دافيد الصغير . فغرز فيه شعور القلق وعدم الطمأنينة الذى ظل يصارعه طوال حياته .

وهنا ينتهى الشبه بين الرجلين . فريكاردو يكتب كرجل أعمال ثرى، هدفه تمحيص النصح للحكومة ولوزارة الخزانة . ولمحافظ بنك انجلترا . وللتجار ورجال الصناعة . أما ماركس فهو يكتب كثائر يصنع سلاحا ايديولوجيا لتستخدمه الدهماء فى صراعهم من أجل التحرر ، فهو يكتب للعمال وممثليهم لا لرجال الاعمال ولا للحكومة .

وكتاب ريكاردو توضيح لفكرة التجاريين . ولفكرة الدفاع الذى يستخدم المال سلاحا ضد اضطراب الحال . فهو يرى الاقتصاد « كصالة مزاد » أو « بورصة عقود » تباع فيها الاشياء لمن يعرض أعلى مبلغ ، وكلها قابلة للانتقال والحركة . أما ماركس ، فكان على العكس من ذلك . كان يسعى الى ماسعى اليه المسيح من البحث عن طريق الخلاص المبشر ، واخراج الناس من دائرة العوز الى ميدان الحرية . ويقول انجلز صديقه وحواريه : « ان القوى الخارجة الهادفة التى سيطرت على التاريخ حتى الآن ستخضع لرقابة الناس أنفسهم ، وعند هذه النقطة فقط يستطيع الناس بوعى كامل أن يشكلوا التاريخ ، وعندئذ أيضا سيكون للاسباب الاجتماعية التى يحركها الناس ، والآثار التى يريدونها بصفة دائمة مستمرة ، قفزة شديدة ، قفزة الانسانية من حظيرة الحاجة الى أفق الحرية » .

والغريب أن ريكاردو الذى وضع أساس الاقتصاد الحر ، هو الذى وضع هذا السلاح الفتاك فى يد أعداء الاقتصاد الرأسمالى ، فقد تغذت الحركة الاشتراكية من قلبه وعقله ، وقامت مدرسة الفكر الاشتراكى ابتداء من وليم طمسون الى الفابيين وبرناردشو على معارضة نظرية القيمة التى وضعها ريكاردو . كما وضع هنرى جورج ودعاة الاصلاح الزراعى نظرياتهم لمعارضة نظريته عن « الريع » .

وريكاردو هو صاحب الفكرة التى تقول : ان الغرض الصحيح من الدراسة الاقتصادية هو توزيع الثروة لا انتاجها ، فهو يقول فى مقدمة كتابه « المبادىء » : ان وضع القوانين التى تنظم هذا التوزيع هو المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد السياسى « فاذا استطعنا أن نقر بذلك ، دخلنا فيما نسميه "الاقتصاد الاجتماعى » وهو مادعت اليه فيما بعد المدرسة الاشتراكية . ولا مفر بعد ذلك من دراسة التوزيع الأمثل للدخل . ودراسة العلاقة بين التوزيع والانتاج وبين سعادة البشر .

وريكاردو ، انما يبين وضع مالك الارض فى ضوء غريب ، فريع أرضه يزيد على الدوام تبعا لتزايد السكان أو التوسع الصناعى ، وهكذا يتقاضى المالك من مواطنيه ما لا حق له فيه ، ودون أن يقدم لهم شيئا ، أما العامل الاجير ، فان أجره يظل عند حده الأدنى الذى يسد به رمقه ، ومن هنا نرى الصورة الكاملة « للقانون الحديدى للأجر » أو نظرية الاستغلال .

وما أشد عبس الصورة التى رسمها ريكاردو للمستقبل . لقد ضاع معها تفاؤل آدم سميث ، والفترض نسط التوزيع الذى رسمه الطابع المميز لتوزيع الطبقات واستغلالها ، وان لم ترد فيه كلمة الطبقات ، وعلينا أن نقرأ كل ما كتبه ريكاردو بعين يقظة لنتبين الظلم الاجتماعى وتترجم كل نظرياته الى نظرية اشتراكية ، وهكذا نرى أن ريكاردو وليس ماركس هو أول من صنع الاسلحة النظرية فى صراع الطبقات العاملة .

ونعجب حين نقرأ لريكاردو ، هل كان مؤمنا حقا بالرأسمالية والاقتصاد الحر ، أو انه كان يتظاهر بذلك ليساعد على تسلل آرائه الى أحفاده ممن امتنع عليهم أن يكونوا أثرياء أو ملاكا للارض .

ويجمع المؤرخون المحدثون على أنه لولا ريكاردو لما وجد ماركس ، وان هناك خطأ مباشرا لمتابعة الآخر للاول .

وهناك نواح كثيرة من التشابه بين نظريتي ريكاردو وماركس عن القيمة تستحقان معه أن نخصص لهما وقتا نضعهما فيه جنبا الى جنب لندرس نواحي الاتفاق والاختلاف فيهما .

فقاعدة « التوحيد » وهى حجر الأساس فى اليهودية واضح فى كتابة كل منهما ، اذ يبحث كلاهما عن أسمى المبادىء وأخلدها ، تلك التى تكمن وراء حركات التغير وأنواع الظواهر . وهذا بعض ما كتبه ريكاردو لمالتس :

« ان غايتى هى أن أكشف عن المبادىء . ولأحقق ذلك نحيت حالات شديدة لأرى مدى فاعلية هذه المبادىء ... انك تراعى دائما الآثار المباشرة والوقتية لتغيرات بذاتها . أما أنا فأستبعد تلك الآثار المباشرة والوقتية ، وأركز انتباهى الى الحالة الدائمة للأشياء . والتى تنشأ عن هذه المبادىء » .

ويفكر ماركس بنفس الاسلوب . حتى انه يصل به الأمر الى أن يجنب الأسعار الحقيقية على أنها ظاهرة وقتية قليلة الأهمية من ظاهرات قوانين القيمة . ان مشكلة القيمة شيء والعلاقات التبادلية شيء آخر ، وكلا الأمرين يتوافقان كمتوسط فى اطار شامل . وتدل الظواهر على خطأ رأى ماركس بالنسبة لقانون القيمة ، ولكن وراء الظواهر معنى أعمق .

وقد قضى كل من ريكادو وماركس حياته فى صراع من أجل نظريته عن القيمة التى يدافع عنها أمام نفسه وأمام غيره ، غير راض عن

نتائجها ، ويعمل دائمـا على تنقيحها ، وكان كل منهما يعتبر نظـريته الأساس الذى تقوم عليه مدرسته أو تنهار .

فلنلق الآن نظرة على أوجه التشابه والخـلاف بين النظريتين ، كلتاهما تعتبر أن مايحدد قيمة السلعة انما هو « بصفة عامة » وقت العمل الذى تتم فيه و « كمية العمـل التى يتفق عليها » ، وهنـا ينتهى تشابه النظريتين . فريكاردو يعتبر نظريته على انها قانون طبيعى صالح لكل عصور المدنية ، على حين أن ماركس يرى أن نظريته ليست الا مجرد قانون للانتاج الرأسمالى ، أى أنه يصلح تاريخيا لناحيـة ذاتها من التنمية الاقتصادية .

ويعتبر ريكاردو « العمل الحـدى » الذى يخصص لانتـاج السلعة عاملا حاسما ، والعمل الحـدى هو العمل الذى « يبذل فى أسوأ الظروف » واللازم « لتحقيق الانتـاج » ، أما ماركس فهو يعتبر « وقت العمل اللازم من الناحية الاجتمـاعية » هو العـامل الحاسم أى العمل الذى يتطلبه الانتاج فى ظروف طبيعيـة ، ويمكن تفسيره بمتوسط وقت العمل فى الصناعة ، لا وقت العمل الحدى .

ويعتبر ريكاردو « العمل كله » عاملا يحـدد القيمة ، ولكن ماركس يرى أن العامل الذى يحدد القيمة هو العمل الذى يبذل فى عملية الانتاج ، أما العمل الذى يبذل فى عملية التداول كالعمل الذى يقوم به عمال النقـل أو تجار التجزئة فينبغى اسـتبعاده من تكوين القيمة .

وقد حل ريكاردو المشكلات المتصلة بوجود رأس المال ، وتكوينه فى مختلف الأزمنة (دائما) بأن أورد عدة حالات عولجت فيها استثناءات من القاعدة وانتهى منها الى قاعدة هى أن « العمل والوقت » اللذين يستلزمهما الانتاج هما العوامل المحدودة .

وحل ماركس نفس المشاكل بايراد أداة غير متوقعة هى تجميع مختلف معدلات تكوين رأس المال أى بصرف النظر عن كل الفروق

والاحتفاظ بتكوين رأس مال متوسط عضوى ذى صفة مصطنعة (غير طبيعية) .

ولسنا بحاجة الى القول بأن ريكاردو أقرب فى الحقيقة الى ماركس ، بل وأفضل منه فى معالجة ظاهرة القيمة المعقدة ، ولكن المحاولات الفكرية من جانب كل منهما محاولات عالية جدا . فكلاهما قصد الى أن ينفذ فى ذلك السطح المعقد المتغير من سطوح الحياة الاقتصادية ليصل الى أعمق أغوارها . يفسر بالارقام والمقاييس أعمق أمانى الناس ليقيموا علاقات التبادل فيما بينهم على علاقات العمل ، وليدخلوا أحكام القيمة فى ميدان الاقتصاد . حتى وان كانوا غير واعين لهذه المحاولات فى نظرياتهم .

لينين وماركس

أو ثورة الشعوب المتخلفة

قل أن نجد مثل « لينين » تلميذا عظيما لأستاذ عظيم ، كرس حياته لتفسير مذهب أستاذه ونشره واتمامه ، تسيطر عليه فكرة واحدة ، ويستولى عليه حماس واحد وحب واحد ، هو أن يكون جديرا بأستاذه ، يعمل مايريده هو أن يعمل ، ويدافع عن انطلاق مذهبه ، ويبذل ماوسعه الجهد حتى يرى هذا المذهب قائما على الأرض في أكمل صورة ، فقد اعتبر لينين نفسه بادىء ذى بدء الوارث الاول للفكر الاشتراكى ، والوصى على تنفيذه ، فاذا كان لينين أبا لثورة أكتوبر ، فان ماركس يستحق أن يسمى جد هذه الثورة .

كان لينين فى الثالثة عشرة حين مات ماركس ، فلم يكن بينهما من ثم علاقة التلميذ بأستاذه ؛ ولكن تلمذة لينين فى صناعة الثورة انما قامت على دراسته الواعية لما كتب ماركس ، كان أول ما قدمه للجمهور فى موسكو سنة ١٨٩٣ كراسة عن الاسواق ، كتبها ليوضح فكرة ماركس من وجهة نظر أحد تلاميذه .

قضى لينين حياته فى دراسة ماركس ، يقرأ ما كتب ويعيد قراءته ، ويعود الى تعاليمه فى كل موضوع بروح مؤمنة به ، ويستمد النصح والاسترشاد به فى كل مرحلة من مراحل الثورة .

كان لينين وماركس متشابهين فى الخلقة فى أكثر من موضع ، فكان لكل منهما رأس كرأس سقراط ، وملامح تدل على العناد والعزيمة ، وان كان وجه الأول وجه نبيل روسى بخطوطه المغولية ،

ووجه الآخر وجه يهودى ربانى وان ظهرت فيه الخطـوط المغوليه ، وكان كل منهما مشدودا نحو الشرق •

وكان كل منهما قويا فى حقده وكرهه ، عاش كلاهما بعيدين عن أوطانهما كلاجئين ، ولكن ماركس مات غريبا فى انجلترا •

وكان لكل منهما ميل قوى للخروج على الدين ؛ كما كانا شديدى الكراهية للناس جميعا حتى أقرب الناس اليهما اذا بدا لهما أنه انحـرف عن الخط المستقيم الذى رسمه •

وأمضى كل منهما حياته فى الصراع لتحرير الطبقـة العاملة ، ويتميز هذا التكريس بأقصى درجات نكران الذات ، فكلاهما كشف عن تماسك فذ فى كل ماكتب من كتب ومذكرات ومقالات ، فانهـا تضم فكرة أساسية واحدة من مختلف نواحيها أو مختلف تطبيقاتها •

لعب ماركس مرة لعبـة مع بناته مدارها الاجابة الفورية على أسئلة توجه ، فكانت اجابات ماركس على ماوجه اليه منأسئلة هى :

ماأحب الفضائل اليك ؟ : البساطة .

ما أحب الفضائل فى الرجل ؟ : القوة

ما أحب الفضائل فى المرأة ؟ : الضعف

ما أهم ميزاتك ؟ : خدمة فكرة واحدة

ما رأيك فى السعادة ؟ : الكفاح

ما رأيك فى الشقاء ؟ : التشرد

ما أشد الصفات كرها عندك ؟ : الذلة

ما أحب عمل اليك ؟ : القراءة

واللعبة تكشف عن كثير من الصفات التى تنطبق أيضـا على لينين • لقد كان لينين رجلا كثير الاطلاع وصانع ثورة • لقد جمـع

بين الرجل الذى يقرأ ، والرجل الذى يعمل ، ولكنه لم ينظر قط الى القراءة على أنها هدف لذاته ؛ ولكنها أداة أو سلاح فى صراعه لتحرير الطبقات العاملة . لقد نظر الى نظريته على أنها مجرد صناعة أسلحة ، هكذا كان المعنى المادى للعلم والدرس ... كان لينين وماركس محاربين ومفكرين ، الا أن ماركس كان مفكرا أولا ، ولولا كتبه لظل فى زوايا النسيان ، أما لينين فكان محاربا أولا ، ولولا صراعه السياسى لظل مغمورا لايكتب المؤرخون عنه الا كلمة عابرة ، ولكن كليهما آمن بنظرية الثورة كأساس ومصدر للحركة الثورية . يقول لينين : « بغير نظرية لا يمكن أن تحدث ثورة » .

ولكن ماركس لم يجد بديلا من الالتجاء الى مكتبة المتحف البريطانى بعد أن فشلت الثورة الألمانية التى اشترك فيها ، وعمل لينين نفس الشيء فى فترة نفيه الطويلة يدرس التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد ، يكتب مذكرات فلسفته فى نقد فلسفة الرجعية حين دعت الضرورة للدفاع عن المادية التاريخية ضد « الخونة المكيافيليين » وسمومهم الناقعة ، فكتب من منفاه فى سيبريا سنة ١٨٩٧ الى اكسلرود يقول :

« ليس هناك ماهو أحب الى نفسى وآمل فيه الا أن تتاح لى فرصة الكتابة من أجل العمال » ، ووجد لينين دائما وقتا للكتابة من أجلهم ، فقد كان يعتبر الكتابة أمضى سلاح فى الصراع الثورى ، وفى تعريف الجموع بالشيوعية ، وجعلها مفهومة ومقبولة ؛ وحتى فى معمعان مشاغله فى نوفمبر سنة ١٩١٨ حين كان زعيما لروسيا كان يجد وقتا للكتابة .

وقد أنشأ كل من ماركس ولينين حزبا ، ولكن لينين كان أكثر نجاحا ؛ فقد نظم حزبه على أساس الاحتراف ولأغراض خاصة محدودة

وكان كل منهما يؤمن ايمانا راسخا بأهدافه ، لايساوره الشك فى انتصارها حتى فى أيامه .

كان لينين يرى أن واجبه الأول أن يظل تراث ماركس سليما

ققيا ، فبدأ حربه ضــد « الدولة الثانية » والانتهــازية الاجتماعية ، و « الوظيفة الاجتماعية » و « المثالية الاجتماعية » وكان يهــدف من ذلك الى القضاء على جماعة المتعصبين للوطن والمثاليين والأحرار والانتهازيين والبورجوازيين وغيرهم ، ولكنه لم يحــارب مــذاهب المحافظين ولا الاحرار والقومية فى شــكلها المجرد ، كما لم يحارب النظرية الرأســمالية للمجتمــع . وكان هدفه أن يقضى على ما كان يسميه أعشابا ضارة فى حديقة ماركس ، كتب فى ســنة ١٩١٥ يقول : « ان الطبقة العاملة لايمكن أن تحقق آهــداف الثورة العالمية الا اذا أعلنت حربا شعواء على المرتدين والمتخاذلين والانتهازيين وماشاكلهم » .

ثم قال : « وبهذه الفلســفة الواضحة يســكن أن تنبثق الروح الثورية الحية من الماركسية التى يقبل فيها كل شىء الا الوســـائل الثورية للصراع ، كالدعاية والاعداد وتربية الجموع لهذا الغرض »

غير أنه من الخطــأ أن تقول : ان لينين فسر ماركس كما يفسر المدرس نصا أدبيا ، فقد نقل راضيا عن انجلز قوله « ليس مــدؤنا عقيدة ؟ ولكنه استرشــاد يسترشد به فى العمل » وبخاصــة العمل الثورى ، ويجب أن يفسر ماركس بروح ثورية ، وأية طريقة أخرى فى تفسيره خاطئة ، وكان فى كل توصــياته لزملائه فى الحزب يقول : « يجب أن تكون البرامج ثورية بكل معــانى الــكلمة ، ويجب أن تكون الوسائل ثورية كذلك . »

وتحليل ماركس فى نظر لينين يتمثل فى تقديم صور شاملة لوضع العالم « كمجموعة من العلاقات الاقتصادية والسياسية » عن طريق تحليل علاقات الطبقات . لقد مكن منطق ماركس للينين من أن يــرى الصورة كلها بتفاصــيلها فى شكلها الصــحيح ، على حين أن « من الأخطاء الأساسية لرجال الاقتصاد البورجوازيين أنهم ينزعون بعض الحقائق والتفاصيل والأرقام من الصورة العامة للعلاقات الاقتصادية والسياسية » ، ويختم كتابه « تطور الرأسمالية فى روســيا » بقوله : « ان رجال الاقتصاد البورجوازيين تروعهم ضــخامة المادة ، ولكنهم

يعجزون عن تقويم معناها وأهميتها ، فهم مثلا يخشون الاشجار دون أن يروا مافيها من حشب » . ان بالماركسية وحدها ؛ وبتحليل علاقات الطبقات يمكن الالمام بالصورة العامة لنمط الحركة الاقتصادية والسياسية .

ويصف لينين مبدأ ماركس بأنه مبدأ قوى كامل متناسق ، يعطى الناس فكرة كاملة عن العالم ، فيقول : « ان قوته تتمثل فى ارشاده الى طريق العمل ، والى نمط من التطور الاقتصادى لفكرة شاملة ، وأهم شىء فى مبدأ ماركس انه يشرح الدور التاريخى للبروليتاريا (طبقة العمال) فى بناء المجتمع الاشتراكى » ويقول من باب التكهن : « كل فترة من فترات التاريخ الثلاث منذ ظهور الماركسية كشفت عن تأييد جديد وانتصارات جديدة للماركسية ، ولكن لاتزال هناك انتصارات جديدة ستحققها الماركسية كمبدأ للبروليتاريا فى تلك الحقبة من التاريخ التى تنفتح أمامنا » ، ولم يكتف لينين بأن يتكهن بذلك . ولكنه عمل على أن يكون حقيقة واقعة .

وكان الشغل الشاغل للينين هو تفهم المستقبل ، فقد كان يعنى بالمستقبل دائما ، لا بالحاضر ولا بالماضى ، وقد وجد حلا واحدا لتفهم مشكلات المستقبل يتمثل فى منطق ماركس الذى يعبر عنه بقوله : « مذهب التطور بأوسع أشكاله وأعمقها متحرر من كل تحيز »

ويوجه لينين كل اهتمامه الى تنظيمات الكفاح الطبقى على أساس فلسفة منطقية ومادية شاملة ، يجمعها فى قوله : « ان الشيوعيين يكافحون من أجل تحقيق أهدافهم المباشرة ، وتنفيذ المصالح الحالية لطبقة العمال ، ولكنهم فى حركتهم الحاضرة يعنون فى الوقت نفسه بمستقبل الحركة »

وللينين كتابان هامان فى الاقتصاد : « تطور الرأسمالية فى روسيا » (١٨٩٩) الذى بدأه فى السجن ، واتمه فى سيبيريا ، وهو « تحليل للنظام الاقتصادى والاجتماعى » ثم « هيكل الطبقات فى

روسيا فى فترة ماقبل الثورة » وكتاب « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » الذى كتبه فى زيورخ سنة ١٩١٦ ، وحاول فيه أن يقدم صورة كاملة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وعلاقاته الدولية فى مطلع القرن العشرين عند انفجار الحرب العالمية الاستعمارية الأولى . كلا الكتابين ليس الا ترجمة للماركسية الى لغة الحياة الروسية ؛ أو نوعا من تطبيق الماركسية فى الشرق .

لقد تصور لينين أن واجبه لايقتصر على المحافظة على منطق ماركس نقيا من كل شائبة ، بل فى أن يضعه موضع التنفيذ ، وأن يصل بينه وبين الحياة الروسية وأن يطعم به الشجرة الروسية ، ويزرعه فى الفكر والعمل الروسى .

ويضم كتابه الاول ثروة احصائية عرضها بطريقة ماركس ، وهو يحاول به أن يدلل على أن الرأسمالية ليست نظاما غريبا فحسب . ولكنها تلعب دورا هاما فى الحياة الروسية ، فكأنه يقول للروس : ان الرأسمالية وغريمتها الاشتراكية ليستا مخترعات غريبة ، بل لهما معناهما التاريخى العميق لروسيا » ويقول فى هذا المعنى فى كتابه فى الفصل الاخير تحت عنوان « رسالة الرأسمالية ، أى دورها التاريخى فى التنمية الاقتصادية بروسيا » : ان الاعتراف بأن دورها تقدمى أمر مشكوك فيه ، أمام التسليم الكامل بنواحى الرأسمالية الغامضة السلبية ، وأمام التعصب الاجتماعى الجامد الذى هو مظهر من مظاهر الرأسمالية ، والذى تكشف عن الطبيعة الانتقالية التاريخية لهذا النظام الاقتصادى » ويكرر ماقاله ماركس عن حالة التغير والتناقض التى تسير عليها الرأسمالية كالمركزية والتركيز والاحتكار ونزع الملكية وافقار الناس . ويخلص الى أن تحليل ماركس يصدق على روسيا ، ويلقى ضوءا على مسائل التنمية فى روسيا ، وأن معدل نمو الرأسمالية الروسية بطىء ،ولكن هذا البطء راجع الى النظم القيصرية التى وضعت عمدا لابطاء التنمية .

وكانت دراسة الزراعة ومشاكل الفلاح هى نقطة البدء فيما

يسمى اللينينية ، فيقول : هل للثورة البروليتارية نصيب فى بلد زراعى؟ وهل صحيح أن قوانين التنمية الرأسمالية لاتصلح للزراعة ؟ على حين أن الزراعة لاتقلل من نصيبها فى الاقتصاد القومى ، ويقول : انه حتى فى الدانمارك ، البلد النموذجى فى مسألة الزراعة ، نكشف بوضوح عن النظام الزراعى الرأسمالى ، ومعارضته للزراعة وتربية الحيوان ، والتركيز الشديد على الانتاج الزراعى ، والقضاء على الانتاج الصغير للانتاج على نطاق واسع ، وافقار الطبقة الغالبة من سكان الريف فيقول : « اننا نلاحظ توحيدا ملحوظا فى التطور ، فالانتاج الصغير يقضى عليه لصالح الانتاج الكبير ، ونزع الملكيات الصغيرة يجرى على أوسع نطاق »

لقد أدرك لينين من طليعة الامر الحاجة الى حماية ظهور الفلاحين المساكين فى الصراع الثورى ، واقامة تعاون بين العمال والفلاحين الذين يجرى استغلالهم بشكل فاحش ، وردد فى أكثر من مرة للفلاحين أنه لا خلاص لهم الا بالاشتراك فى الصراع البروليتارى ، وأن العمال لن يقللوا من شأن الفلاحين فى الثورة ، فكتب فى سنة ١٩٠٥ يقول : « ليس هناك بلد فى العالم غير روسيا يعانى فيه الفلاحون ويقاسون مثل هذا الظلم والتحقير ، وبقدر مااشتد هذا الظلم على الفلاحين ، بقدر ماستكون نهضتهم اليوم قوية ، وثورتهم عارمة ، انأهم ماتضعه البروليتاريا الثورية الواعية نصب عينيها هو رفع هذا الظلم بكل ماتملك من قوة » ، وكانت مشكلة الزراعة عند ماركس أضعف نقطة فى منطقه ، وبخاصة بالنسبة لروسا ، فحاول لينين دائما أن يتغلب على هذا الضعف .

وفى نظريته عن الاستعمار التى توج بها دراساته ، يفتح فصلا جديدا من تاريخ أوربا هو ماسماه ستالين : اللينينية حين قال : « ان اللنينة هى الماركسية فى عهد الاستعمار والثورة البروليتارية . »

وقد نشأت نظرية الاستعمار عنده من دراسة كتابين « الإستعمار لهوبسون عام (١٩٠٢) ورأس المال لرودلف هلفردنج عام (١٩١٠) » ،

ولكن الفكرة الرئيسية جاءت له من الرسائل المتبادلة بين انجل وماركس ، ومافيها من وجهات النظر عن مشكلات الاستعمار ، ففى سنة ١٨٩٥ كتب انجلز الى ماركس يقول « ... ان البروليتاريا الانجليزية تتحول فى سرعة الى بورجوازية ، حتى ان هذه الأمة البورجوازية تهدف كما يظهر الى ايجاد ارستقراطية بورجوازية وبروليتاريا بورجوازية ، كأمة تستغل العالم كله ، ولهذا السلوك مايبرره بطبيعة الحال » . وفى سنة ١٨٨٢ كتب انجلز الى كوتسكى فى نفس الموضوع يقول : « تسألنى عن رأى العامل الانجليزى فى السياسة الاستعمارية ، فأقول : انه يشارك فى اغتباط فى تلك الوليمة الفاخرة التى يقدمها له الاحتكار الانجليزى من أسواق العالم ومستعمراته » .

ولكن ثمة مصدر آخر لنظريته عن الاستعمار ، من الغريب أنه قول « سيسل رودس » سنة ١٨٩٥ الذى أورده لينين فى كتابه . فقد قال رودس :

« كنت فى حى شرقى لندن أمس . وحضرت اجتماع المتعطلين . وأصغيت الى الاحاديث الصارخة التى تطلب الخبز . وفى طريقى الى البيت تأملت الموقف ، فزدت اعتقادا على اعتقاد بأهمية الاستعمار . والغرض من رأيى هذا هو حل المشكلة الاجتماعية وانقاذ أربعين مليون مواطن فى المملكة المتحدة من حرب أهلية دامية . فنحن رجال السياسة الاستعمارية يجب أن نحصل على أرض جديدة لتوطين فائض السكان ، وأسواق جديدة نصرف فيها بضائعنا التى تنتجها مصانعنا ومناجمنا ، ان الامبراطورية كما قلت دائما هى مسألة الطعام ، فاذا أردنا أن نتفادى حربا أهلية ، وجب أن نكون استعماريين » .

وتتلخص نظرية لينين عن الاستعمار فى خلاصة قصيرة « نشأ الاحتكار من تركيز الانتاج فى مرحلة متقدمة من التنمية ، فانتشرت أشكال احتكارية قوية جديدة ، اتحادات ونقابات ، أضف الى ذلك

التوسع القوى فى البنوك الذى أدى الى احتكار رأس المال السائل، وقبض الاحتكاريون بيدهم على أهم مصادر المواد الخام، وقسموا الأسواق فيما بينهم، وهكذا أضاف رأس المال السائل حافزا جديدا الى سياسة الاستعمار هو الصراع على مصادر المواد الخام، وتصدير رأس المال ومناطق النفوذ أى مناطق التجارة المجزية واتفاقيات تحقق للاحتكار أرباحا خيالية، وغير ذلك مما يفيد الميدان الاقتصادى بصفة عامة »

ويقول لينين : « طبيعى أن يجد المال فرصته المناسبة مع الغزو السياسى لانه يكون قادرا على استخراج أقصى فائدة من التبعية التى تتضمن ضياع الاستقلال السياسى من البلاد والشعوب المهزومة، والملكية الاستعمارية هى الضمان الكامل لنجاح الاحتكارات بعيدا عن مخاطر الصراع بالتنافس . وكان ميسورا فى أول الأمر ايجاد ممتلكات جديدة، فلما امتد الأمر الى العالم كله، كان لابد من وجود احتكار فى المستعمرات، ومن ثم قامت فترة صراع عنيف لتقسيم العالم . »

ولعل انتصار رأس المال يحدده بدء الحروب الاستعمارية، ويعتبر لينين الحرب الأولى عام ١٩١٤ ــ ١٩١٨ الحرب الاستعمارية الأولى فيقول « ان صراع الرأسمالية العالمية يشتد خطره، فكلما اتسعت الرأسمالية . كلما زادت الحاجة الى المواد الخام، وكلما اشتدت المنافسة وارتفعت حمى الحصول على المواد الخام فى العالم كله، وكلما اشتد اليأس من الصراع من أجل الحصول على مستعمرات .

« ان الاحتكارات، ومحاولة السيطرة وبسط النفوذ بدلا من محاولة الحرية واستغلال عدد أكبر من الشعوب الصغيرة أو الضعيفة من جانب مجموعة صغيرة من أقوى الدول وأغناها، كل هذا أدى الى ظهور صفات مميزة للاستعمار تضطرنا الى تعريفه برأسمالية طفيلية متداعية، يظهر فيها يوما بعد يوم، كاتجاه من اتجاهات

للاستعمار خلق حالة اغتصاب تعيش فيها البورجوازية على تصدير رأس المال »

وكلمة « حالة الاغتصـاب » انما تعنى أن المجتمع كله يعيش غاصبا ، مستغلا لشعوب أخرى ، لاتعيش بورجوازيته على حساب عمال الشعوب الأخرى ، بل تفسدهم بما تقدم لهم من أرباح عالية .

وأتم الاســتعمار فى مطلع القرن العشرين تقسـيم العـالم بين عدد قليل جدا من الدول ، كل منها يستغل جزءا منه عن طريق بنوك الائتمان ورأس المال وعلاقات الدائنيـة والمديونية ، ويتخـذ وضعا احتكاريا فى أسواق العالم .

ويقول لينين « ان جنين الاســتعمار قد صلب عوده ، فأصبح نظاما للسـيطرة ، فاحتكارات رأس المـال تشـغل المكان الأول فى الاقتصاد والسياسة ، وتقسيم العالم قد تم ، ومن ناحية أخرى ، لم تعد بريطانيا تتمتع بالاحتكار الأوحد ، اذ نرى قوى اسـتعمارية أخرى يتنازع بعضها مع بعض من أجل حق المشاركة فى هذا الاعتبار ، وهذا الصراع هو الطابع المميز للفترة الأولى من القرن العشرين .

وماذا يسـتتبع ذلك كله ؟ أولا اذا كانت القوانين الماركسـية للتوسع الرأسمالى لم تتأيد صـحتها ، فذلك لأن القوى الصـناعية الكبرى قد دخلت فى مرحلة جـديدة من التوسع الرأسـمالى ، هى مرحلة الاستعمار ، التى هى مرحلة « رأسـمالية احتكارية طفيلية » تعيش وتتضخم على دم الشعوب الأخرى ، والدول الكبيرة تستغل البلاد الأخرى كمستعمرات أو شبه مستعمرات ، أو الدول المتخلفة اقتصاديا ، وتتيح لعمالها المشاركة فى هذا الاستغلال ، وهكذا يحصل العمال فى البلاد الاستعمارية على أجور أعلى وعمالة أتم مما تسوغه لهم قوانين القيمة الفائضة التى تطبق فى بلادهم ، وينشـأ عن ذلك انحراف عن اتجاهات التوسع التى رسم خطوطها ماركس .

وثانيا ، وهذه ناحية أخرى من نظرية الاستعمار ، يقول لينين :

ان « الوطنية الاجتماعية » ليست الا انعكاسا على الفكر للتغيرات الجديدة فى الحياة الواقعية . لقد خلق الاستعمار تربة خصبة لنمو اعشاب البروليتاريا فى الماركسية ، فهناك ارتباط وثيق بين الاستعمار والانتهازية ، وهو ارتباط يظهر بوضوح أولا فى انجلترا نتيجة لأن مظاهر معينة من التوسع الاستعمارى يمكن ملاحظتها هناك أسرع مما هى فى بلاد أخرى ، فالعمال يرشون دون أن يحسوا ليحققوا الانتهازية الاجتماعية ، فيتلقون الفتات من الأرباح الفاحشة ، وخاصة فى البلاد التى تتمتع بنسبة أكبر من العمال المهرة عنها فى الشعوب المظلومة ، « ان طبقة عليا متميزة من الشعب فى البلاد الاستعمارية تعيش على حساب مئات الملايين من أفراد الشعوب التى لم تتحضر بعد . »

ولكن هذا الوضع وضع انتقالى ، فتحطيم الاحتكار الذى لابد منه ، لابد أن يفقد معه عمال البلاد الاستعمارية مركزهم المتميز ، فعمال هذه البلاد الاستعمارية ليس أمامهم الا مهلة لابد أن تنتهى حين يتوقف استغلال الشعوب ، ويستولى الفقير على عملاء الاستعمار ، ومادام الاستعمار يؤدى الى التبعية ، والى زيادة الغبن الواقع على الشعوب وزيادة مقاومتها ، فان فى ذلك خراب العالم والقضاء عليه .

ويستخلص لينين من ذلك قوله : « ان من واجبنا اذا أردنا أن نبقى اشتراكيين أن ننزل الى جموع الشعب الحقيقية والى أعمق أعماقها ، لا أن نبقى على السطح مع زعماء الطبقة العايا من طبقة العمال ، وكذلك الاتصال بالشعوب المتخلفة ، التى تعتبر فى الواقع جوهرا للعمال الذين يقع عليهم الاستغلال ، والتى يحدث فيها الاستغلال القومى الى جانب الاستغلال الاجتماعى ، وهذا هو الهدف الثالث والأهم من أهداف لينين .

وهكذا نرى كيف أن اللينينية أصبحت النسخة الشرقية للاشتراكية ، نسخة الاشتراكية للدول المتخلفة والزراعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات ، وهنا نرى كيف أن لينين ربط بين تفسيره

الأساسى للماركسية فى عهده بآماله الروسية ، وكيف أصبح صاحب نظرية كبرى ، والقائد والمنظم لثورات الشعوب المتخلفة .

لم يكن القوميون ولا الفاشيون هم أول من نادى « بفكرة انقسام الشعوب الى ظالمة ومظلومة » ، ولكنه لينين ، فهو يقول : «ان الطابع المميز للاستعمار هو أن العالم فى الوقت الحاضر منقسم الى عدد كبير من الشعوب المظلومة ، وعدد قليل من الشعوب الظالمة تملك ثروة ضخمة وقوى عسكرية غاشمة ، والكثرة الغالبة من سكان العالم تدخل فى عداد الأمم المظلومة التى تقع تحت نير الحماية المباشرة أو غير المباشرة كايران وتركيا والصين ، أو خضعت للعنف الحربى فعقدت معاهدات التحالف والحماية » .

كتب لينين فى سنة ١٩٢٠ فى رسالته الأولى عن مشكلات استعمار الشعوب يقول :

« ... من الضرورى أن نوضح للجموع الكادحة فى الشعوب وبخاصة المتخلفة منها وأن نعرض عليها ألوان الخداع التى تمارسها قوى الاستعمار ، بأن تلبس فى ثوب الاستقلال السياسى دولا خاضعة لها اقتصاديا وماليا وعسكريا . ان طول عهد الظلم الذى مارسته قوى الاستعمار قد أفعم الشعوب الكادحة لا بالغضب وحده . وانما بعدم الثقة بالشعوب الظالمة على الاطلاق حتى البروليتاريا منها » .

ويستتبع ذلك منطقيا ان الثورة البروليتارية العظمى لابد قادمة ، لا كما تكهن بها ماركس فى الغرب كنتيجة منطقية لنضج النمو الرأسمالى ، بل فى الشرق تزيد الرأسمالية من سم الاستعمار ، ويتجمع البؤس والاستغلال والبروليتارية فى الشعوب المظلومة ، ولكن لينين لم ينظر قط الى ذلك كمعارضة للمادية الماركسية المنطقية التى يقول فيها ماركس :

« لم يختف تكوين اجتماعى قط قبل أن تنمو كل القوى الانتاجية التى يشملها ، ولا تظهر العلاقات الجديدة العليا للانتاج الا

اذا نضجت الظروف المادية لوجودها فى داخل المجتمع القديم .. ان تنظيم العناصر الثورية كطبقة يفترض انتهاء وجود قوى الانتاج التى تشتعل فى صدر المجتمع القديم ... ولا يمكن أن يكون القانون فى مستوى أعلى من الظروف الاقتصادية ، ودرجة الحضارة الاجتماعية المقابلة له ... ان الدولة النامية صناعيا تكشف للدولة المتخلفة صورة مستقبلها » .

وأقر لينين رأى ماركس من أن « مولد المجتمع الجديد من المجتمع القديم وأشكال الانتقال من الأول الى الآخر عملية تاريخية طبيعية » ولكنه أدخل تعديلا على هذا الرأى ، فهو يقول : ان ماركس درس قوانين الرأسمالية كما وجدت فى عهده ، أما هو فانه يقدم قوانين الاستعمار باعتباره مرحلة جديدة من النمو ، ويقول فى توضيح ذلك: « ان الاستعمار صورة حديثة من صور الرأسمالية الاحتكارية السابقة ، كما كانت الرأسمالية صورة حديثة للاقطاع ، والاستعمار لا الرأسمالية هو الذى يؤدى الى الاشتراكية ، وهو يفعل ذلك عن طريق صراع الشعوب والطبقات الثائرة ، وهى التى تقع تحت ظلم الاستعمار . فحيث يشتد الجوع وينتشر الخراب ، يؤذن فجر القضاء على نير الرأسمالية ، ويظهر وجه جديد ، وهكذا يعجل الاستعمار بقدوم الثورات الاشتراكية بما يتبعه من جوع واستبداد وخراب «هذا هو مايدخله لينين من تصحيح لرأى ماركس ، وهو التصحيح الذى يمكن أن يعتبر خلاصة اللينينية » .

كان لينين أكثر رغبة من ماركس ، وأقل عزما ، وأكثر اعتمادا على الثائرين المحترفين منه على ثورات الجوع التلقائية ، وصاغ ماركس مذهبه للغرب ، أما لينين فللشرق ، واعتقد ماركس بنضج الرأسمالية ، أما لينين فقد آمن بزوالها قبل استكمال نضجها ، لأنها استيراد أجنبى ذو طبيعة ضعيفة مريضة ، وآمن ماركس بالجموع ، وآمن لينين بالحزب ، وبالقلة الواعية التى تقود وترشد ؛ وآمن ماركس بالديموقراطية وآمن لينين بالدكتاتورية البروليتارية أى بدكتاتورية القلة الواعية

المنظمة ، ولم يكن الايمان بالدكتاتورية الا نتيجة رفض فكرة نضج الرأسمالية .

وكان شعار لينين الذى يردده دائما ضرورة خلق وضع ثورى ، أى عدم الانتظار حتى تنضج الرأسمالية ، وانما عمل شىء يعجل بنضج الاستعمار ، مع مالابد منه من نتائج تدمير السلع وتحطيم العلاقات الاجتماعية وأوضاع المجتمع .

ماذا كان يمكن أن يكون رأى لينين فيما يحتمل من قيام حرب بين الغرب وروسيا السوفيتية ؟ اننى أتصور أن اجاباته لن تخرج عما يلى :

س : ألا تخشى أن تخسر روسيا الحرب وأن يقضى على الشيوعية؟

ج : بلى ، فمهما يحدث ، فان حربا استعمارية ثالثة على هذا النطاق وبهذه الاسلحة الموجودة لابد أن تؤدى الى قمة وضع ثورى تنتصر عنده الاشتراكية وتسود العالم سواء سميت شيوعية أو اشتراكية أو سوفيتية أو أى اسم آخر ، وقد تخسر روسيا الحرب ، ولكن الشيوعية ستنتصر ، هذه هى قوانين الرأسمالية كما أوردها ماركس وما أضفته اليها بالنسبة للاستعمار .

س : ألا ترى أن بناء الاشتراكية أهم من خلق قمة « وضع ثورى » ؟

ج : كلا ، فقد يخلق البناء الاشتراكى أشكالا جديدة من الانتهازية والوطنية وحتى الاستعمار ، وقد يدفع العامل الروسى الى مثل الوضع الممتاز الذى تستمتع به دول الاستعمار ، ان بناء الاشتراكية فى شكل أمبراطورية شيوعية عظمى ، لابد أن ينتهى الى أشكال جديدة من الاستعمار ، على أن الشيوعية العالمية لايمكن أن تتحقق الا عن طريق خلق « وضع ثورى » عام فى العالم كله ، ان البناء الاشتراكى يعنى نهاية الثورة الاشتراكية ، وقد ناديت «بثورة دائمة» ، والثورة لم تكمل بعد ، ولقد أتيحت لنا فرصة البدء فى ثورتنا لأن الرأسماليين أعلنوا بغبائهم الحرب الاستعمارية العالمية الأولى ،

واستطاع ستالين أن يحرز انتصارات جديدة ، لأن الرأسماليين بغبائهم أشعلوا الحرب الاستعمارية الأخرى ، وسيكون من نعم السماء علينا أن يهاجم الاستعمار روسيا ، فان ذلك سيسهل مهمتنا كثيرا ، أما اذا كان الاستعمار راغبا عن أن يتيح لنا هـذه الفرصـة ، فان روسـيا ستخلقها ، حتى ولو تخسر الحرب ، فروسيا ليست مربط الفـرس ، وليس منأهدافنا أن نجعلها دولة كبرى، اننا انما نسعىلخلاص العالم.

س : وهل تظن أن نظريتك عن الاستعمار لاتزال صحيحة ، والى متى .. ؟

ج : ان معاصريك غاية فى الغباء ، فقدموا القدرة تماما على التفكير فى مصلحتهم ، واستمروا يكررون نفس العبارات ، اننى أؤكد رأى ماركس بأن كل مبدأ ان هو الا انعكاس للعلاقات الاجتماعية القائمة، ولكن هذه العلاقات الاجتماعية دائمة التغير ، ومن واجبكم أنتضعوا مبدأ يتصل بالظروف المتغيرة فى حياتكم ، اننى أظن أن مبدأ الرأسمالية مازال صالحا الى حد ما ، ولكن هناك عاملا جديدا لم أدخله فىاعتبارى فى نظرية الاستعمار ، هو ظهور روسيا فى حرب الاستعمار ، فان لهذا أثره الكبير فى تغيير منطق التاريخ ،ولكم أنتم أن تفكروا فيما تتضمنه هذه الحقيقة .

س : هل تعنى أنكتخشى أن تتحول روسيا الى قوة استعمارية بدلا من قوة اشتراكية ؟

ج : لقد بدأت نظرية الاستعمار بحقيقة جديدة أوضـحها لك ، لماذا لم تهتم غالبية الشعوب الحرة تحت الديموقراطيات الغربية فىأيامى بالاشتراكيةالثورية ، وقد أجبت علىسؤالى هذا فىكتابىعنالاستعمار ولو كنت الآن حيا لبدأت بحثى بحقيقة جديدة مميزة كذلك ، لمـاذا لاتريد الشعوب الشرقية ، وهى الموضوع الدائم للاستعمار الغربى ، والتى حررها الاتحاد السوفيتى ، لماذا لاتريد أن تتحـرر ؟ وما الذى يجعلها ترفض الشيوعية ؟ هل هو الجهل أو التعصب ، أو أثر الدعاية التى استغرقت قرنا ، أو هو شىء آخر ؟

س : ألا يحتمل أن الاستعمار الغربى يعرض على الشعوب المظلومة شروطا أفضل من شروط الاستعمار الشرقى ؟ لقد قلت فى كتابك عن الاستعمار ان القوى الاستعمارية ، لكى تستغل تلك البلاد أشنع استغلال ، تمد السكك الحديدية ، وتبنى المصانع ، وتنشىء المراكز الصناعية والتجارية فيها ، بل هى الآن تقدم لها الطعام والمواد الخام ، وغير ذلك من المعنويات ، ولكن روسيا لا تفعل ذلك ، فهى تستولى على مخزون السلع وأجهزة الانتاج ، وتعقد معاهدات لا تفيد الشعوب المظلومة ، قد يكون ذلك لأنها هى نفسها فقيرة ، وتريد أن تصبح أقوى وأغنى .

ج : قد يكون سبب ذلك الفساد فى جهاز الدولة وفى السلطة العليا ، أنت تعلم كيف قضيت حياتى فى محاربة الوطنية الاجتماعية والانتهازية ولكننى أرى هذا الآن يتجدد فى الاتحاد السوفيتى ، والمشكلة أن الشعوب تفضل مصلحة بلادها على مصلحة غيرها ، ولكن هذا مبدأ رأسمالى أو استعمارى ، فلو ان الاشتراكية العالمية تفيد من أن تقدم روسيا للبلاد الواقعة فى منطقة النفوذ السوفيتى ، الجرارات والمواد الخام وأجهزة الصناعة ، لفعلت روسيا ذلك ولما احتفظت بها لنفسها ، ولن يكون ذلك من باب انكار الذات أو الايثار ، ولكنه اشتراكية دولية عملية ، وعمل جيد للدعاية الشيوعية ، أفضل من أحاديث مولوتوف وفيشنسكى ، ولكن الزعماء السوفيت جميعا تحولوا الى بورجوازيين ، لقد بينت كيف أن السلطان يفسد كل قطاعات الطبقة العاملة وبخاصة القطاع الأعلى ، وانني لأحد تأكيدا لذلك فى الزعماء الشيوعيين ، اننى أعتقد أن الاشتراكية يجب أن تعود لتنزل الى الطبقات الدنيا ، أما فى تلك الطبقات القليلة الأجر فى البلاد الاستعمارية أو فى طبقات العمال فى البلاد المظلومة ، فسيكون هؤلاء حملة المشاعل الاشتراكية المنتصرة فى المستقبل ، أما أولئك الذين يحكمون ويسيئون الحكم فلا خير فيهم .

هذا حوار خيالى بيننا وبين لينين .

مانديفيل

امام الطبيعيين

غـذاء الجسم وغـذاء الروح أو عالم الاشياء وعالم القيم هما الثنائى الذى يلعب دوره الكامل فى تدفق الفكر الاقتصادى ، لقـد كان هناك اقتصـاديون امتلأت نفوسهم وعقولهم بحقـائق الحيـاة والطبيعة وهم مايسمونهم الطبيعيون أو الواقعيون ، كما كان هنـاك آخرون اسـتولت عليهم القيم والآراء والمثل العليا ، وهم المصلحون والداعون الى المثل العليا والمؤمنون بالكمال .

وكان شعار الطبيعيين «ان الله أرادها كذلك» ، لقد قضى الله بذلك والسعى وراء مايهم الانسان ومايتحقق له من كسب فردى ، هو جـزء من نظام الطبيعة ، فالطبيعة هى ميدان الكفاح ، والبقـاء للأصـلح ، وليس من كشوف ملتس ان جنسا يعيش على جنس ، ولكن ذلك من التجارب الطويلة المدى التى مر بها الطبيعيون ، فكل زارع يعرف أن أرضه محدودة ، وان عليه أن يختار بين نبات ونبات ، وبين تربيـة حيوان أو آخر . وانه ليس هنـاك مساواة ولا سـلام ولا عدالة فى الطبيعة. والطبيعى يسلم بأن الظلم والصراع والقسوة عناصر ضرورية للحياة ، خلقت لتكفل لها الدوام بل والكمال ، وينظر الى نفسه على انه خلو من تلك العاطفة الرخيصة التى يحسها المصلح ، فهو يتقبـل الحياة كما هى ، ويدرس قوانينها باحترام . ويحتكم دائما الى الحقائق لأنها هى الحكم الفيصل ، أما ماعداها فهو خيال وخداع .

ويقول الطبيعى : خذ الانسان كما هو ، لا كما يجب أن يكون ، سواء كان فردا أو طبقة دون نظر الى العيوب الاقليمية أو القـومية ، فالحياة فى جملتها تفيـد من الكفاح ، لأن البقاء للأصلح ، ويحصـل

المجتمع على الخدمة بأقل ثمن ، ويتحقق التحسن من المنفعة الذاتية والافادة الشخصية ، فالانسان انما « يقصد فائدته الشخصية » ، وهو فى هذا وغيره مدفوع بيد خفية ليحقق غاية لم تكن فى تقديره كما يقول آدم سميث .

ويقول ملتس : « اننا ندين لقوانين الملكية والزواج ، ومبدأ المنفعة الذاتية الذى يدفع كل فرد الى العمل على تحسين حاله ؟ ندين لهذه القوانين وهذه المبادىء بأنبل مايميز العبقرية الانسانية ، وبكل مايميز المدنية عن الوحشية » .

وجدير بالملاحظة أن الرسالة عامة للاقتصاديين الطبيعيين جميعهم، القدامى منهم والمحدثين ، النفسيين والرياضيين ، وعلماء المدرسة الكلاسيكية الحديثة . ونجدها حتى عند مارشال الذى يؤكد قانون (الاحلال والابدال على أنه القانون الأساسى للاقتصاد . معتبرا هذا المبدأ كتفسير لقانون عام هو البقاء للاصلح .

والأحرار جميعا طبيعيون ، سواء اتخذوا أمثلة طبيعية أوعضوية (بيولوجية) وهم طبيعيون بمعنى انهم يعتبرون التنافس القائم على الفائدة والنفع الذاتى تعبيرا عن صراع عام للبقاء والتحسن . وهكذا نرى أن مارشال الذى يستخدم معادلات التوازن الميكانيكى كعالم رياضى ، طالما استخدم أمثلة بيولوجية فى دراسة التنافس بين الشركات القديمة والجديدة ، منتهيا بذلك الى قانون البقاء للاصلح فى الصراع على الوجود .

وفى البحوث الاقتصادية الحديثة التى اتجهت نحو التخطيط والرقابة والاشتراكية نجد العرض نفسه لعقيدة الطبيعيين من أن النفع الذاتى والتنافس والصراع جزء من نظام الطبيعة من أجل بقاء الاصلح وتقدمه ، وان الافراط فى الرقابة أو الحماية أو المعونة أو الاحسان يضعف من طاقة الانسان ومن دفعه الى الأمام .

ومن المفيد أن نبحث عن جذور هذا المبدأ فى الاقتصاد ، حتى

ولو لم نستطع أن نجدد تاريخا معلوما لظهوره ، لأن المبدأ وراءه تجارب طويلة العهد بنيت على النظرة العامة التى تقول : « ان الخير ينبع من الشر » وان الانسان يرتفع الى قمة الكمال الأدبى حين تواجهه الرذيلة أو ان ماقد يكون وبالا على الفرد قد يكون خيرا للمجتمع .

ويقول مانديفيل : « لم يكن هناك آداة فعالة فى قيام الاصلاح أقوى من غباء رجال الدين الرومان وفراغهم » ، ويقول جون لو بصدد انشاء مجالس للتجارة سنة ١٧٠٠ « اننا نرى فى كثير من الاوقات ، ومع رجال تحرسهم يد الله مباشرة كيوسف وموسى وداود ، ان المتاعب والهموم والأسى أمور لابد من معاناتها .

ولم يكن مانديفيل بطبيعة الحال أول من دعا الى هذه الحقيقة التى تقول : « بدون الشر لايمكن وجود الخير » ولكنه عبر عنها تعبيرا قويا . وكان لعرضه الرتيب لها ، وأسلوبه القوى ، الأثر البارز على المحافظين أو المتحررين الذين تهيئوا فى عهد الثورة الصناعية لتقبل عقيدته .

فجذور مذهب الطبيعة الاقتصادية اذن انما ترى فى كتابات برنارد مانديفيل ، وهو كاتب انجليزى كان قد ولد فى هولنده . ونلاحظ عن هذا الرجل شيئين هامين : أولهما أنه يشبه فرانسوا كونسياى ، الطبيب الذى عنى بدراسة الطبيعة فى الاقتصاد ، مما يؤكد اهتمامه بدراسة الطبيعة ، وثانيهما مايقال من أن شركات تقطير الخمور قد أجرته ليكتب فى مزايا المشروبات الروحية ، لذلك لم يكن له احترامه الكبير خارج تلك الدائرة .

واننا نجد عناصر عقيدته الطبيعية فى قصيدة له بعنوان « الخلية الصاخبة » أو « تحول الأشرار الى أشراف » والتى يقول فيها :

« من أقوى الاسباب التى تمنع الكثير من الناس من فهم أنفسهم ، أن يعمد معظم الكتاب الى أن يعظوا الناس بما يجب ان يكونوه ، بدلا من أن يعنوا أقل عناية بأن يبينوا لهم ماذا هم » وعند مانديفيل

ان الانسان مركب من عواطف مختلفة ، وانها جميعا تحكمه بدورها حين تثار ، سواء رضى بذلك أو لم يرض ، وان هدف مانديفيل أن يبين ان هذه الصفات التى تتظاهر دائما بالخجل منها ، هى الدعامة القوية للمجتمع الزاهد .

وتعريف مانديفيل للانسان هو كتعريفه لقط أو ثعلب أو ذئب ، فالحيوان انما خلق ليكون الحيوان ذاته ، فقد خلق على هذه الصورة ، ومن الغباء أن نطلب اليه أن يكون ملاكا . والا أصبح من الممكن أن القط بدلا من أن يقتل الفيران يطعمها ويبحث عن صغارها ليرضعها ويرعاها ، أو ان الحدأة تدعو الدجاج الى طعامها كما يفعل الديك ، وتعنى بشئون صغارها بدلا من التهامها ... انها ان فعلت ذلك لتوقفت عن أن تكون قطة أو حدأة ، ولا يتفق مع طبائع المخلوقات ولا أجناسها ، ولا بد ان تقضى على تسميتها كذلك فيما لو حدث ذلك.

« ان أكبر نعمة يباركها مجتمع انسانى تربة خصيبة وجو سعيد وحكومة معتدلة وأرض أكثر من حاجة الناس اليها » ولكنك فى هذه الحالة لاتخشى الرذائل الكبيرة ، فلن تتوقع من ثم فضائل عظيمة . فالانسان لا يجهد نفسه الا اذا استثارته رغباته .

« اذا أردت مجتمعا قويا عظيما ، فعليك أن تمس عواطفه ، وزع الأرض على قلتها ، وسرعان ماتستثير أطماعهم ، اخرجهم عن كسلهم ولو بالمديح الفارغ، وستدفعهم كبرياؤهم الى العمل فى حماس . علمهم التجارة والصناعة تخلق فيهم الطموح والتنافس ، علمهم التجارة مع بلاد أخرى ، وانزل الى البحر ان استطعت ، ولا تدع عقبة تضعف من شأنهم ، تقدم بالملاحة وابحث عن التاجر ، شجع التجارة فى كل فرع من فروعها ، وسينتهى ذلك كله الى الثراء ، وحين يتوفر الثراء تجىء الفنون والعلوم طائعة ... »

وفى مقال آخر يكتب مانديفيل

« ان ذلك الفن العظيم ، فن العمل على اسعاد شعب وازدهاره

انما يتمثل فى اتاحة فرصة العمل لكل فرد ، وبمعنى آخــر ليكن هم الحكومة الأول أن تقيم من الحرف والصناعات أقصى ماتستطيع أن تخترعه مواهب الانسان ، وليكن همها الآخر أن تشجع الزراعة والصيد فى جميع صورهما ، حتى تضطر الأرض الى أن تجهد نفسها كما يجهد الانسان نفسه ، فكما أن الانسان هو الوحدة التى تستمد الأمة منه أفرادها ، فالأرض كذلك هى الوسيلة الوحيدة لبقائهم .

« بهذه السياسة وحدها ، لا بسياسة البذخ والفراغ ، يقوم الأمل فى سعادة الشعوب ، أما ارتفاع قيمة الذهب والفضة ، واستمتاع المجتمعات كلها ، فهو يعتمد على ثمرات الأرض وجهد النـاس فيها ، وربطهما معا هو المعين الحقيقى الذى لا ينضب ، ولا يدانيـه ذهب البرازيل ولا فضة العالم كله .

« ان الاجتهاد وحب العمل تعبيران مترادفان عند الكثيرين ، غير أن حب العمل يتطلب الى جانب الصفات الاخرى تعطشا الى الكسب ورغبة عارمة فى تحسين الحال » .

ويؤكد مانديفيل أن فاقة الجموع ظاهرة طبيعية ، تفيد المجتمع بصفة عامة ، ويجب أن تبقى دائمة ، وحـذر قبـل ملتس من قوانين الاحسان ونظمه ، وهو يرى أن الناس أميل الى اليسر والدعة منهم الى العمل ، مالم يدفعهم الطمع أو الزهو ، وأولئك الذين يحصلون على عيشهم بكدحهم كل يوم قلما يتأثرون بالطمع أو الزهو ، اذ ليس هناك مايثيرهم لان يقوموا به الا حاجتهـم ، فالشىء الوحيـد الذى يدفع الانسان الى حب العمل اذن هو قدر متوسط من المال ، فقليله اما أن يقلل من نشاطه أو يدفع به الى اليأس ، كما أن كثيره يحـدو به الى الكسل والتراخى » .

وينصح مانديفيل بأن يترك الفقراء لفقرهم ، فانه من « الأسهل حيث تكون الثروة مصونة أن نعيش بغير نقود من أن نعيش بغير فقراء والا فمن يقوم بالعمل ، ولذلك يجب أن تكون كمية النقد المتداولة فى

بلد ما متناسبة مع عدد الايدى العاملة ، وأن تكون أجـور العمال متمشية مع أسعار الحاجيات » .

هذه هى المعتقدات التى تكون جذور المبدأ الكلاسيكى ، سواء فى رأى آدم سمث الذى أفرد فصلا خاصا لمانديفيل أو فى رأى ملتس الذى دحض رأيه دحضا تاما ، فكلاهما فى الواقع عبأ خمر ماندیفیل فى زجاجات جديدة ، ولصق عليها اسما علميا جديدا .

ماركس وكينز

لعل أبرز الفروق بين مبادىء ماركس ومبادىء كينز تتمثل فى الطريقة التى تناول بها كل منهما الموضوع ، فسمى ماركس طريقته بطريقة الجدل العلمى ، وسمى كينز طريقته الطريقة العقلية التحليلية، كشف ماركس عن التناقض الكامن فى النظام الرأسمالى الذى لابد أن يؤدى الى مرحلة أعلى فى النظام الاقتصادى ، على حين رأى كينز أن الأخطاء يمكن علاجها داخل النظام نفسه ، لذلك يعتبر كينز الطبيب الذى يعالج الرأسمالية ، أما ماركس فهو بمثابة الرجل الذى يحفر لها القبر .

ويتناول كينز أساسا القوى الثابتة فى الاقتصاد والتغيرات الصغيرة فيه ، أما ماركس فيتناول القوى الحركية (الديناميكية) والتغيرات الكبرى والتطورات ، فتشبه طريقة كينز فى عرضه «لنظريته العامة» طريقة العرض فى كتاب مارشال اذ أنه قصد بها معارضة المدرسة المارشالية . أما كتاب رأس المال لماركس فهو يشبه الرسائل التاريخية والاجتماعية الكبرى التى كتبها كبار المفكرين الاجتماعيين ممن كان يعتبرهم منافسين له ، ويتجنب كينز أحكام القيمة والآثار الهيكلية الكبيرة ، ويتحرك داخل الاطار التنظيمى القائم ، أما ماركس فيدخل فى نظام القيم ، ويمتد تحليله غالبا خارج اطار التنظيم القائم ، وكلاهما يهدف الى فلسفة اقتصادية بذاتها ، ولكن ماركس يهدف الى فلسفته بطريق مباشر ، أما كينز فبطريق غير مباشر ، والواقع ان أتباع كينز قد قاموا فى هذا الشأن بأكثر مما قام به هو حتى ان الثغرة التى بينه وبينهم كانت أوسع من الثغرة التى بينه وبين ماركس والماركسيين، وان ماركس يعارض الرأسمالية ، أما كينز فيحاول أن يوفق بين الرأسمالية والاشتراكية فيما يسميه اقتصاديات الرخاء ، وهو ما فكر مارشال فيه قبل ذلك .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فى منهجى ماركس وكينز ، فان هناك نواحى تشابه تدعو للدهشة فى معالجة موضوع التحليل الناقد للانتاج الرأسمالى ، فان كليهما هاجم نفس المشكلة — مشكلة ضعف القوة الشرائية وفشل الاقتصاد فى تدبير العمالة لمن يريدونها ، وهو وضع يؤدى الى ضياع الموارد والعوز والفاقة .

ويعرض ماركس تحليله الناقد للانتاج الرأسمالى فى المعادلة : «النقود : السلع = النقود . انالرأسمالى ، وهو الشخصية الرئيسية فى كتابه عن رأس المال ، يستثمر ماله فى انتاج السلع ليحصل على مال أكثر ، فهو منفرد خارج عملية تداول القيم كما انه خارج عن معادلة التبادل التى من احدى نواحيها ثمن الشراء الذى اشترى بـه ومن ناحيتها الاخرى ثمن البيع الذى باع به . كما انه يدفع قدرا معينـا من القيمة فى عملية انتاجه ويطالب بقيمة أكبر من السوق . والفرق هـو ربحه أو دخله فى شكل أجور وفوائد تدخل كلها تحت عنوان «فائض القيمة» ، ولكن من أين يأتى « فائض القيمـة » هـذا ؟ ان ماركس يحاول أن يبين انه لايحدث فى عملية التـداول (أى بين الرأسماليين أنفسهم) بل لا بد ان يحدث فى عملية انتـاج نتيجة ان ثمن العمـل (وهو مايعادل قيمة أود حياة العامل) أقل من قيمة استخـدامه التى هى نتاج عمل العامل .

ولكن كيف يحصل الرأسماليون كطبقة على مال أكثر ممايدفعون؟ هذا هو السبب الرئيسى فى اختلال توازن النظام الرأسمالى ، وجذور التعارض فيه ، وهو مصدر النقص الأساسى فى الطلب الفعال ما دام الدخل الذى يستخلصه الرأسمالى للخدمات التى يقدمها أقل من قيمة البيع التى يجب أن يحصل عليها لانتاجه .

أما معالجة كينز لمشكلة نقص الطلب الفعال فتختلف أساسا عن منهج ماركس من حيث أن كينز لايستبعد المنظم فى معادلةتداولالقيم، فالأرباح تعالج على أنها تكاليف ، أى أنها «المقادير التى يدفعها المنظم لعوامل الانتاج مقابل خدماتها السائرة» ومن ثم تكون مشكلة منأين

يأتى ربح المنظم مشكلة لاوجود لها فهذا الربح هو جزء من الدخل كما هو الشأن فى أى شىء آخر ، فالتكاليف زائدة ربح المنظم هى جملة الدخل الناتج من العمالة التى يقدمها المنظم ، كما أن جملة اجمالى الدخل تكون مساوية لقيمة الدخل القومى، وهذه القيمة حسب تعريفها تنتج طلبا فعالا مساويا تماما لقيمة الدخل القومى بفرض أن الدخل كله ينفق على السلع والخدمات ، فليس هناك عجز فى عملية الانتاج كما يدعى ماركس . ولكن العجز يحدث فى نطاق التداول حين لاينفق جزء من الدخل لسبب أولآخر على السلع والخدمات ، ويحدث العجز بحجز جزء من الدخل اختياريا ، وعدم انفاقه على السلع والخدمات أى بالادخار الذى لايقابله استثمار ، وانتاج الدولة كلها يمكن بيعه فى «السوق» مقابل التكاليف مضافا اليها الربح لأن العمالة قد أنتجت دخلا كافيا لهذه العملية التبادلية . والادخار اذن ــ وليس الربح ، هو سبب اختلال التوازن ، ويتفق كينز وماركس فى أن صلاحية النظام للعمل يتوقف على موازنة النقص بالاستثمار ، وحتى فى المجتمع الاشتراكى يرى كينز أن النقص فى الطلب الفعال قد ينشأ اذا لم يوازن الادخار بالاستثمار ، ونلاحظ أن ماركس يربط بين الادخار والربح ، والواقع ان فى أيامه لم تكن مدخرات صغيرة ، ونظريته عن فائض القيمة التى تحدد ثمن العمل بقيمة مايؤود به العامل نفسه تستبعد من أول الامر وجود مدخرات عند العامل .

ويرى كينز ان الاختلال فى التوازن لا يحصل من الطمع وحده كما يرى ماركس ، ولكنه يحصل كذلك من الخوف والأمل عند الافراد الذين يريدون أن يؤمنوا أوضاعهم بالاحتفاظ بالمال أوايداعه فى البنوك أو بالحد من القوة الشرائية بمعنى الامتناع عن الانفاق ، سواء على الاستهلاك أو الاستثمار ، وليست حمى الاستثمار هى التى ينشأ عنها اختلال التوازن ، وانما هو قلق المدخرين أو تشكك المستثمرين .. وليس المدخرون دائما هم الذين يفيدون المجتمع كما يقول آدم سميث، فان هؤلاء يضرون المجتمع حين يعمدون الى الادخار بقدر أوسع مما يحتمله الاستثمار القائم .

ان أى ادعاء يدعيه المدخرون لتفضيل «الميل الى الادخار» على قيمة الاستثمار لا يمكن أن يكون صحيحا ، فليست هناك صورةأخرى للثروة الحقيقية ، فالمدخرون يستخدمون الزائد من ثروتهم المتجمعة باحداث عدم ادخار للآخرين ، وهذا يعنى ان المدخرات الفردية ليست كلها مما يفيد المجتمع ، فما لايتحول منها الى استثمار لايفيد المجتمع وما لا يفيد المجتمع يعتبر ضائعا بالنسبة له ، وهو وضع يعتبر خسارة فى الدخل القومى وخسارة فى جانب العمالة .

والافراد أحرار فى الادخار ، الكثير أو القليل ، على حسب مايريدون . ولكن الافراد ككل لا يستطيعون الادخار أكثر مما يستثمرون ، ويجب أن يتوازن ادخار افراد مع استثماراتهم بطريقة لا تؤدى الى اسراف فى الانفاق ، وحتى ينفق الدخل جله على السلع والخدمات فى قطاعى الاستهلاك والاستثمار .

وكلما تجاوز « الميل الى الادخار » الاغراء على الاستثمار ، نواجه نقصا فى القوةالشرائية يستحيل معها بيع جملة الانتاج للمستهلكين والمستثمرين بتكاليف العامل لها ،وهذه الاستحالةهى التى تؤدى الى تخفيض الانتاج وتخفيض العمالة ، ومن ثم تكون المعادلة واضحة : يجب أن يكون الميل الى الادخار متوازنا مع الاستثمار

ويرى كينز أن النظام الرأسمالى ليس خاطئا من أساسه ، وانه يمكن تصحيح الخطأ فيه وينحصر الخطأفى «تحديد حجم العمالة لا فى تحديد اتجاهها » فان حجم العمالة يمكن الوصول به الى حده الأقصى بزيادة الانفاق على الاستهلاك أو الادخار ، ومراقبة معدل الاستثمار هو العلاج ، وينصح بطريقة التخطيط المتحفظ لأهداف محدودة ، أى (اشتراكية الاستثمار) فهو يقول :

« ان التوسع فى مهمة الحكومة بمعنى ان تكلف بالموازنة بين الميل الى الانفاق والاغراء على الاستثمار ، وان كان يبدو فى نظر المتمسك بنظريات القرن التاسع عشر أو الامريكى المعاصر تعرضا

لحقوق الافراد ، اعتقد انه هو الوسيلة العملية لتجنب تحطيم الاشكال الاقتصادية القائمة فى جملتها ، والشرط الوحيد لنجاح الفرد » .

ويشارك كينز ماركس الرأى بأن النقص فى الطلب الفعال يزيد يوما بعد يوم ، لان الميل الى الادخار يزداد بازدياد الدخل القومى ، الا أن ماركس ، على حين انه تبعا لنظرته ، قدم تحليلا طويل المدى بين الى أين تؤدى كل هذه الزيادة ، فقد اقتصر كينز على النظرية فى المدى القصير ، ولم يعن بالتغيرات الهيكلية التى تقوم اذا غطى النقص باستثمارات جديدة على مستوى مستمر .

ولم ينكر ماركس ان النظام الرأسمالى قد ينجح فى فترة قصيرة ولكنه كان يصر على انه لم يقل شيئا عن المدى الطويل ، وقد حلت مشكلة تحقيق العمالة الكاملة عدة مرات نظريا وعمليا ، على حين أن مشكلة تحقيقها فى المدى الطويل لم تحل لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ، وحقيقة المشكلة هى كيف تتحقق العمالة الكاملة باستمرار ، لا أن تتحقق بعض الوقت .

وقد بين لورد كينز أن هناك حلا نقديا لمشكلة التعطل ، ولكن للمشكلة أكثر من ناحيتها النقدية ، اذ ان لها ناحيتها الفنية والاجتماعية والتنظيمية .

فاذا كان نصيب الاستثمار العام الذى يتطلبه سد الثغرة يتزايد باستمرار نتيجة اتساع الثغرة ، أفلا يؤدى ذلك الى تغير هيكلى ، كما يرى ماركس فى تجميع وسائل الانتاج على درجة أكبر ؟

وما مدى الرقابة الذى تبطله بقاء العمالة فى المراحل التالية ، وكيف تؤثر العمالة الكاملة على العلاقة بين العمل ورأس المال ؟ بل وكيف تؤثر على السعر وهيكل الاجور ؟ وماهو تأثيرها على ميزان التجارة وميزان المدفوعات ؟

هذه أسئلة من كثير غيرها تتطلب علاجا من ناحية المدى الطويل.

ان اتساع حركة العمالة الكاملة وتعقدها لم تعرض فى نظام كينز ولم يذكر كذلك شيئا عن آثارها الكاملة فى صورها الاجتماعية والهيكلية فى المدى الطويل ، وهنا نجد التباين بين علاج ماركس وعلاج كينز للمشكلة ، فتحليلها بالنسبة للمدى الطويل فى نظام كينز يتطلب أحكاما ومراجعة ، ولعل الأوان قد آن للعمل على هذه الدراسة .

جون لو وجون مينارد كينز

ان التماثل بين جون لو (١٦٧١ ــ ١٧٢٩) المراقب العام للمالية الفرنسية والذى ينحدر من أسرة اسكتلندية قديمة ، وبين جون مينارد كينز (١٨٨٣ ــ ١٩٤٦) شديد الشبه الى درجـــة كبيرة ، وفى نواح متعددة تمس حتى حياة كل منهما الشخصية ، حتى انه يمكن القول بأن كينز كان بعثا للو بعد قرنين من الزمان .

كان كلاهما مشهورا بكفايته فى الرياضيات ، فيقول «بدجل» أحد معاصرى لو : « ان مواهبه وذكاءه يتمثلان فى الارقام بصـــفة خاصة » وكان كينز فى الوقت نفسه ذا عقلية رياضية ، فقد حصل على رسالة دراسية بجامعة كمبردج فى الرياضيات والآداب القديمة ، كما أنه قد نشر بحثا هاما فى فلسفة الرياضيات عام ١٩٢١) .

لقـــد كان لكل منهما نواح كثيرة يهتم بها ، وكان كل منهمـــا استاذا فى موضوعات اخرى عدة غير ميدان تخصصه ، فقد قالت احدى الشركات الامريكـــة فى شرتهـــا مرة « ألم نقــل العـــالم عنــه أن له ذكاء خارقا ، وانه يصلح لكل شىء ؟ فالى جانب الفنون والعلوم التى كرس لها حياته ، كان استاذا فى الحسابات » ودور كينز فى النهوض بالفنون والمسرح والموسيقى أشهر من أن يذكر ، فهو الذى نظم بالية كامارجو . وهو الذى شيد وفتح مسرح الفنون فى كمبردج ، وتولى رئاسة مجلس الفنون فى سنة ١٩٤٥ .

وكان لكل منهما شخصية جذابة ، ذات شمائل حلوة ، ومواهب كثيرة ، فقال أحد معاصرى لو عنه : « كانت شخصيته وحديثه جميلين ناعمين . وطريقة تفكيره قوية وعصبية ، كان يتكلم الفرنسية باتقان تام وكان يســعده أن ينقل آراءه بقوتها الكاملة الى ســامعيه » ، وقالت

التيمس اللندنية عن لورد كينز شيئا مماثلا لذلك « انه لامع وضاء ، منعش ، مرح ، حلو المزاح ، له ذكاء خـارق ، وحكمة بارعـة فى كل أحاديثه حتى العادية منها ، مما كان يكفل له أن يكون عضوا له قيمته فى أى صالون أدبى أو فكرى من الصالونات العظيمة القديمة التى اشتهرت بمحاوراتها المهذبة » .

وكان كل من الرجلين رجل عمل ، كما كان رجل فكر ، وكان كلاهما يعمل فى الميدان نفسه . لقد قدم كل منهمـا مقترحات مطلقة لاصلاح نظام الضرائب ، فوضع لورد كينز مذكرة عن الديون المعلقة عنوانها « كيف ندفع تكاليف الحرب » عام (١٩٤٠) وكان لكل منهما دور فعال فى المالية والامور المصرفية ، فقد كان كينز عضوا فى لجنـة ماكميلان للمالية والصناعة ، وكان مديرا لبنك انجلترا ، كما عين قبل وفاته بشهرين محافظا لصندوق النقد الدولى وللبنك الدولى للانشاء والتعمير .

وأوصى كلاهما بوسائل غير مستقيمة فى شئون المصارف ، وكان كلاهما يميل الى المغامرة ، وان كان كينز يغامر فى حرص وحذر ، اما جون لو فقد لقى فشلا ذريعا فى احدى مغامراته .

وكان كلاهما عدوا لدودا لعمـلات الذهب أو معيار الذهب ، وأوصى كل منهما بايجاد عملة ورقية ، فى التداول المحلى فى توصية « لو » ، وفى التعـامل بين الدول فى رأى كينز ، وكان « لو » يـرى اصدار ورق النقد بضمان الارض ، أما كينز فيراه فى المجال الدولى بضمان التجارة ، وما فى العالم من خامات .

وكان كلاهما يدافع عن اشتراكية الدولة ، كما كان كل منهمـا أصيلا فى تفكيره الذى هز به الاجيال المتعـاقبة ، ويميل الى كتابة الرسائل والمذكرات التى يحشوها بالمادة الدسمة كما مـات كلاهمـا فى غير أوانه نتيجة لاجهاد شديد ، فمات لو فى الثامنة والخمسـين ، ومات كينز فى الثالثة والستين .

وقد يسأل القارىء عما اذا كنت جادا فى اعتبار « كينز » « لو » القرن العشرين . والواقع انني حين قرأت لو بعد كينز ، راعني أن هناك حالة بعث كامل ، وعلى مستوى عال للمبدأ ، لا فى نواحيه العامة ، بل فى أدق تفاصيله .

لنبحث الآن نواحي الشبه فى مبدأيهما كما تظهر فيما كتباه ، فكلاهما يعرض مبدأ جديدا هو خليط بين مذهب التجاريين والاشتراكية والتحرر فى تركيب متماثل ، فكان كينز نصيرا جديدا للتجاريين والتحرر والاشتراكية ، كان نصيرا للتجاريين لانه يدافع عن ميزان التجارة الفعال ، ويعتبره استثمارا خارجيا يحقق العمالة ويضاعف الدخل ، وكان « لو » يعتنق الرأى نفسه ، فيقول فى بعض كتاباته سنة ١٧٠٠ : « ... من الناحية القومية ، ومع تقدير كافة الاعتبارات ، فان كل بنس تحصل عليه الدولة من التجارة الخارجية يحسب معادلا لثلاثة أمثاله مما تحصل عليه من التحسيبات الداخلية ، وان كل بنس يحصل عليه فرد فى الدولة ، تحصل الدولة مقابله على سبعة أو ثمانية بنسات ، وذلك نتيجة مايؤدى اليه ذلك من أثر التجارة الخارجية على الصناعة المحلية ... »

والى جانب الزيادة الاصيلة نضيف الزيادة الناتجة ، الزيادة الاخرى فى العمالة والدخل بسبب زيادة الطلب على تجارتنا ، لم يكن «لو» ولا «كينز» يجيدان وضع القيود أو الحدود ، فكان كلاهما من دعاة التحرر .

ويوصى كينز فى فكرته عن اشتراكية الاستثمار عن طريق مراقبة تدفق النقد ، فيقول : انه يريد أن ينقذ المشروعات الحرة . لا أن يقضى عليها ، فالخطأ هو الناحية الكمينة فى الرأسمالية ، ويؤمن « لو » بنفس الفكرة ، فحين يعرض فكرته عن سياسة النقد الرخيص يقول : « ... ولكن بغير قيود » وعن فكرته عن العمالة الكاملة يقول : « .. ولكن عن غير طريق الاحسان » وبالنسبة لميزان المدفوعات الفعال يقول « ولكن بغير تعريفات جمركية ، بل بطريق العمالة الكاملة » .

أما عن اشـــتراكيتهما ، فيمكن القــول بأن كينز كان اشتراكيا بالنسبة للاســـتثمار والنقــد والائتمان ، أما « لو » فكثير من الآراء الاشتراكيةالاساسية داخلة فىمبدئه ، واشتهرت آراؤه فىعهد الثورة الكبرى سنة ١٧٨٩ وتبنت الكثير منها ، كمـــا تبنى الاشتراكيون فى سنة ١٨٤٨ آراء لويس بلان .

ويقول لويس بلان الاشتراكى العظيم عن « لو » : انه يعتبر الداعية الأولللاشتراكية . ويقول لو نفسه فىمقترحاته سنة١٧٠٠ :

« فى مسائل التجارة تختلف مصلحة الفرد عن مصلحة دولته فى بعض الاحيان ، بل قد تتعارض المصلحتان فى أوقات كثيرة ، ان مصلحة الدولة أن يحصل الكثيرون على القليل ، لا أن يحصل القليلون على الكثير ، لان الربح كلما كان عاما ، كلما ساعد ذلك على زيادة التقدم فى الصناعة ، وعلى العكس من ذلك ، كلما زادت القيــود والحــدود كلما عطل ذلك من تقدمها ... »

وقد أضاف كينز الى هذه الحقيقة ، فنظريته كلها عن الادخـــار والاستهلاك هى أحكام لهذه الفكرة ، فتركيز الثروة يزيــد الميل الى الادخار دون ضرر .

ويحذر « لو » فى كثير من كتاباته من العمل على تحقيق العمالة ومساعدة المعوزين الا لاسباب اقتصادية الغاية منها الوصول بالدخل القومى الى أقصى حد ، لا لاسباب انسانية ، فيقول :

« ... فى المجتمعات جميعا ، كبيرها وصغيرها ، يهتم الحاكمون مشكورين بتوافر العمل الكافى المناسب ، وتوافر العيش لمن يحكمون « ويقول عن مقترحاته النقــدية لتحقيق العمـــالة الكاملة » : هؤلاء الناس الذين يعتبرون اليوم عبئا ثقيلا علىصناعة البلاد ، سيكونون خير عون لها ، وأولئك الذين يسببون لنا الفاقة اليوم قد يصبحون أهم سبب من أسباب ثروتنا ، فهؤلاء هم الأيدى التى يجب أن نضع فيها كل ما نملك لتحريكها ، وانهم بما يملكون من طاقة يمكن بهـــا دفع عجلة التطور » .

ويقول عن العمالة الكاملة مايقوله كينز ، حتى اذا تعرض صاحب المصنع لخسارة فعلية فالدولة نفسها تربح ، فالدخل القومى فى المجتمع هو الذى يجب أن يحسب حسابه ، لاصافى دخل صاحب المصنع ، وتعليل « لو » بالنسبة لذلك يفوق تعليلات ريكاردو الذى لم يكن يرى الربح والريع والفائدة الا أنها صافى دخل المجتمع . فيقول فى دراساته للنقد والتجارة :

« ان الزيادة فى النقد تزيد من قيمة الدولة ، فطالما يستخدم النقد فهو ينتج ربحا يستخدم فيزيد حتى لو خسر صاحب العمل ، فلو عمل خمسون عاملا دفع لهم خمسة وعشرون شلنا فى اليوم ، وكان العمل الذى قاموا به مساويا لهذا المبلغ أو اقل قليلا ، فان قيمة الدولة تكون قد افادت اكثر منه بكثير ، فاذا سلمنا حقا بأن عملهم يساوى أكثر من اربعين شلنا ، فتكون الزيادة فى قيمة الدولة أكبر بكثير ويكون نصيب صاحب العمل خمسة عشر شلنا ، وهذا المبلغ مساو لاستهلاك العمال الذين كانوا يعيشون من الاحسان ، ويتبقى لهم بعد ذلك عشرة شلنات » وفى ناحية أخرى يقول :

« قد تكسب الدولة حيث يخسر التاجر ، ولكن حين يكسب التاجر لابد أن تكسب الدولة ، فضلا عما يتحقق من تدعيم لاجور العمال الذين يعملون ، وماتحصل عليه الدولة من مكوس .

« وكما ان التجارة تعتمد على المال ، فان زيادة الناس وقلتهم تعتمد على التجارة ، فلو وجدوا عملا فى وطنهم بقوا فيه ، واذا كانت التجارة واسعة اتسعت لاستخدام الناس ، وجلبت كثيرا من الناس من الاماكن التى لا يجدون فيها عملا » .

نعود الآن الى مقترحات لو فى سنة ١٧٠٠ فنجد انها تتضمن سبع مسائل تدخل فيها المطالب التالية :

١ ــ استخدام الفقراء والتخفيف عنهم ، والقضاء على البطالة والفراغ .

٢ ـ تخفيض سعر الفائدة الى ٣٪ سنويا ، لا بحـكم القانون وقوته ، بل بوسائل انجح واكثر فاعلية .

٣ ـ تشجيع التجارة الخارجية وحمايتها وتوطيدها .

٤ ـ انشاء مخازن قومية للحبوب ، حتى لاتتعرض الصناعة فى البلاد للمصاعب اذا ارتفعت أثمانها فى وقت قلة المحصول ، اوانخفضت فى ظروف أخرى .

والمقترحات الاخرى توصى بالقيام باستثمارات طبيعية .

والشىء الغريب فى هـذا البرنامج كله ، حتى مايتصل بانشـاء مخازن للحبوب والاستثمارات الطبيعية ، انه أوصى به كينز ، لابروح مبدئه بل بنصه وحروفه ، ومن الممتع حقا ان نقرأ الاسباب التى اقترح « لو » من أجلها سياسة النقد الرخيص ، فهو يجادل معارضيه بنفس الاسلوب الذى عارض به الدكتور دالتون ، أعضاء المعارضـة وهو من حواريى كينز ، وكان وزيرا للمالية فى حكومة العمال البريطانيـة حين يقول :

« قـد يعترض البعض على أن تخفيض سعر الفـائدة لايضرهم وحدهم ، بل يضر كثيرا من الارامل واليتامى والضعفاء الذين يعيشون على دخلهم من هذه الفائدة ، ولكننا نقول لهذا البعض : ان عددهم لايزيد على واحد من كل مائتين من السكان ، وانه من غير المعقول أن تضع دولة قوانينها لتشجيع واحد من مائتين من السـكان على أن يعيشوا كسالى فارغين ، على حساب عمل الآخرين وصناعة البلاد .

« على أنه يجب أن يدخل فى الاعتبار أنه بانخفاض سعر الفائدة تتضاعف طرق الربح وتتوافر الضمانات التى تتيح تعويض الخسارة الناتجة للبعض ، اذ يستحقون فى تلك الحالة عناية الحكومة » .

ويلخص لو سياسته عن النقد الرخيص باضـافة سبب جديد فيقول :

« انه بصـناعتنا فى الداخل فحسب نسـتطيع أن نبنى السفن

والبواخر ، وأن نسيرها تحمل السلع التى نصنعها ويحتاج اليها الناس فى الخارج ، ويساعد على ذلك استخدام المحتاجين استخداما رئيسيا نافعا ، وتوافر حاجيات البلاد من الحبوب والطعام ، ومواد الصناعة وفوائد المال .

ونرى نفس الحماس فى الاحتجاج على خطأ هبوط قيمة النقد من جانب لو وكينز على السواء ، فيقول لو فى مقترحاته :

« ليس هناك شك فى أن كثرة النقد ورخصه يزيد كثيرا من الجفاف والحاجة ، وأنهما كأى نقيضين يخلق أحدهما الآخر ، الا أنه لوحظ فى سنوات عدة ، قبل السنوات الخمس الأخيرة ، ان الحبوب كانت رخيصة جدا لدرجة أدت الى يأس المنتج ، وانغماس الفقراء فى الكسل والفراغ ، مما أدى الى هذه المجاعة المحزنة » .

ويقول :

« ان البنك ـ بالنسبة للمالية ، هو قلب الدولة ، فينبغى أن تعود اليه النقود ليبدأ الدوران من جديد ، وأولئك الذين يحرصون على اختزانه انما هم كأطراف الجسم التى تريد أن تحبس الدم عن دورانه لريها وتغذيتها ، فسرعان ماتقضى على قوة الحياة فى القلب وفى باقى الأجزاء ثم فى نفسها »

وكان كينز يرى كذلك أن تداول النقد والائتمان هو قلب الاقتصاد القومى ، وأن التخطيط كله انما يتم بطريق رقابة النقد والائتمان ، وأن أولئك الذين يرغبون أن يؤمنوا أنفسهم بالمبالغة فى الميل الى الادخار ، يضرون بالاقتصاد القومى ضررا بالغا ، وينتهى الأمر بتحطيم أنفسهم .

وكان « لو » ينصح دائما بتوازن الميزانية ، لا بفرض الضرائب ، بل بزيادة عامة فى الدخل القومى أو مايسميه « القيمة السنوية للدولة » وكان يعتقد أن تبنى فكرته عن سياسة النقد الرخيص كفيل بأن يؤدى الى الغاء كثير من الضرائب ، ويقول فى أحد بياناته : « ان

الحكومة قد ألغت كثيرا من الضرائب فى باريس وفى الأقاليم حتى تنعم فرنسا كلها بميزة حكمها السعيد » .

وهكذا نرى التشابه العجيب الواسع المدى مما يمكن أن نسميه توارد الخواطر ، اذ أن الخلافات البسيطة بين الرجلين ليست الا نتيجة اختلاف الزمن والتقدم فى التحليل الاقتصادى ، ولاشك أن سبب التشابه يرجع الى حد كبير الى تكرار التجربة التاريخية نفسها كالبطالة المدمرة وخاصة فى فرنسا واسكتلندة ، وانهيار الاشراف فى عهد لو وانهيار الصناعة البريطانية فى عهد كينز فى فترة الحرب ، وهبوط الأسعار بشكل فظيع ، والتمسك بقواعد نقد معينة لاتفى بحاجات التجارة النامية .

حتى ان « بدجل » كتب فى خطاب الى « لو » يقول : « ستجد تجارتنا خاسرة وائتماننا محطما ، ونقدنا فى يد أسوأ القوم فى مجتمعنا ، أما الأبرياء والمخدوعون فهم يئنون أنينا صارخا من ظلم الطغيان والشره .

ولكن الغريب فى الأمر أن « كينز » لم يذكر « لو » فى كتاباته قط ، ولاحتى فى « رسالته عن التجارة » فى نظريته العامة ، مع أنه ذكر مانديفيل وغيره من أقل الباحثين ، وحتى المغمورين منهم .

شركة الهند الشرقية وقيام مذهب التحرر ببريطانيا

لعل من أمتع الأمثلة وأوضحها عن العلاقة الوثيقة بين المذهب والمصالح القومية ، ذلك الدور الذى لعبته شركة الهند الشرقية فى قيام مذهب الحرية الاقتصادية فى بريطانيا • ولاشك أن لقيام مذهب الحرية مصادر كثيرة ، من حيث أنه نتاج للعوامل العدة المتشابكة التى تشكل ذلك النمط التاريخى المتغير من أنماط الحياة ، وهذه مشكلة قام بتحليلها كثير من الكتاب ، فتناولها رجال الاقتصاد بالتحليل المنطقى الايديولوجى البحت ، على حين عنى المؤرخون لها بالتركيز على نواحيها السياسية أو الاجتماعية ، ودون أن نجادل فى أهمية هذه النواحى وصلاحيتها سنحاول هنا أن نتناول فى شىء من الاستطراد النفوذ الذى مارسته مجموعة من المصالح القوية التى تمثلت فى شركة الهند الشرقية • ولا أجادل فى أن هذا النفوذ كان أقوى العوامل فى قيام مذهب الحرية فى بريطانيا ، ولكنى أوقن أن دور الشركة فى نشر فكرة الحرية الاقتصادية فى بريطانيا أصبح موضوعا رائعا مثمرا للبحث العميق والدراسة التاريخية ، وسأقتصر هنا على وضع المعالم لتلك الدراسة •

كان على شركة الهند الشرقية أن تدافع عن نفسها كمصدرة لسبائك الذهب والفضة وكمستوردة للحرير والتوابل والسلع الثمينة وما كان يعتبر ترفا فى ذلك الزمان لا ازاء نقد القوميين والتجاريين، بل قبل ذلك ازاء الشركة التركية وازاء معارضة الصناعة الانجليزية • وكانت الهند تمتص مقادير كبيرة من المعادن الثمينة كانت تختفى فى الأكوام فلا يظهر لها أثر ، كما هو الحال فى الهند فى وقتنا الحاضر ، ولكن الشركة فى مقابل ذلك كانت تجلب الفراء والجواهر والحرير والتوابل والأقمشة المطبوعة والأقمشة الخام الرخيصة التى كانت

تنافس الحرير والاصواف الانجليزية وتعيد تصديرها الى البلاد الأخرى بربح كبير ضخم يدل على ضخامة تلك الأرباح ما كانت الشركة توزعه على مساهميها ؛ والتى بلغت فى سنواتها الاولى ١٠٠٪ ثم حين طبقت الشركة مبدأ الاستثمار الذاتى وصلت الى مابين ٦ و ١٢٫٥٪ وقد أنشأت الشركة جيوشها وأساطيلها الخاصة بها (فى سنة ١٧٣٥ فكانت تملك سبع سفن حربية كبيرة وعدة سفن صغيرة) بثكناتها وحصونها ، وكان لها أسطولها التجارى ، واشتبكت فى حروب مع الشركات الفرنسية ؛ وامتلكت اراضى شاسعة ؛ ومارست سلطات تشريعية وقضائية وأقامت معاهدها التعليمية الخاصة ؛ وضمت جامعاتها فيما بعد ، وكانت لها قلاعها وأحواضها ومخازنها ، وكانت تقرض القروض ، وتمنح الهبات للخزانة ، كما استخدمت جيشا جرارا من الكتاب السياسيين والاقتصاديين .

وطلب الغزالون والنساجون الانجليز حمايتهم من منافسة الشركة ، وحصلوا على تلك الحماية بمقتضى قوانين عدة ، كان آخرها (١٧٢١) : يحرم على الأقمشة المطبوعة أو المصبوغة أن تستعمل أو تباع فى انجلترا (حصل صناع الأقمشة القطنية من الانجليز الذين كانوا يقلدون الأقمشة الهندية على اعفائهم من هذا التحريم بعد ذلك القانون بأربع عشرة سنة) وقام جدل عنيف حول الحماية وحرية التجارة ظل على أشده طيلة قرن من الزمان ، بدرجات متفاوتة من النجاح ، وهكذا لم تكتف شركة الهند الشرقية باقامة ثورة فى صناعة المنسوجات البريطانية ، بل أشعلت الثورة كذلك فى الآراء الاقتصادية فى ذلك العصر بأن استمرت تضرب فى عنف تلك الأوضاع الفجة من الميزان التجارى ، وأتاحت بذلك فيما بعد لآدم سمث كل الأسلحة النظرية التى استخدمها بعد أن مهدت فى شكل نظرية متماسكة منقحة قوية ، وهكذا أتيح لمذهب الحرية الاقتصادية فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، الحجج الدامغة دون مقابل ، أتاحها له ذلك الدفاع القوى ، والعون الكبير

من جانب مديرى شركة الهند الشرقية وموظفيها وكتـابها ، وكانت هذه الحجج عميقة الجذور فى المصـالح الثابتة للشركة ، والتى ثبت أنها تؤيد النمو والتوسع والرخاء للدولة كلها .

ولكن كبار مؤرخى القرنين السـابع عشر والثامن عشر ، ممن سجلوا آراء ونظريات لم ينسبوها لأحد ، دون أن يعبئوا بالدوافع الشخصية العميقة التى دفعت الكتاب الى الدفاع عنها وتزكيتهـا ، كان من الصـعب عليهم غالبا أن يصـغوا أو يتبينوا ذلك الجو الايديولوجى الصحيح والفكرة النظرية لتلك الفترة ، فيقول هكشر ، مؤرخ عصر التجاريين : « لا أقصد بذلك أن أنكر أن حجج مذهب الحرية قد انتشرت هنا وهناك حتى قبل نهاية القرن السابع عشر ، أو أنها انتشرت فعـلا بين كتاب كانوا من نواح أخرى يؤيدون مذهب التجـاريين تأييدا مطلقا ، وليس هـذا غير طبيعى .. (ويتبع ذلك توضيحا لهذه الظاهرة على أساس منطقى بحت) ... فانه مهمـا أوضحنا أن السببية الاجتماعية وتدخل الدولة يمكن أن يسيرا جنبا الى جنب ، فلم يكن ذلك الا بمثابة خطوة قصيرة بين فكرة التشابك السببى الاجتماعى والتحكم بالطبيعة فى المسـائل الاجتماعية ، وبين فكرة أن هذا التشابك له مبرراته الكامنة التى يجب ألا تضطرب ، وقد حسب أن السيادة العامة لفكرة الحق الطبيعى تزيد من اشتعال هذه الحجج »

غير أن « سيادة الفكرة » لم تكن هى التى زادت أفكار مذهب الحرية اشتعالا بل ان سيادة شركة الهنـد الشرقية التى كان يملك أسهمها شخصيات بارزة من بينها رجال البـلاط هى التى دعت الى ذلك . ولم تنتشر حجج مذهب الحرية هنا وهناك فحسب ، بل كان لها تيار قوى جارف ، فاذا كانت قد راقت « لكتاب عرفوا فى نواح أخرى بتأييدهم لمذاهب التجاريين » فقد كان ذلك لأن هؤلاء الكتاب كانوا يدافعون صراحة عن مصالح شركة الهند الشرقية التى كانت فى أساسها تقوم على امتيازات مذهب التجاريين من ناحية وعلى حرية

التجارة من الناحية الأخرى ، أى أنها كانت ضـد سياسة الحمـاية وضد تصدير السبائك الذهبية وضد سياسة تدخل الدولة .

فتوماس مان من عام (١٥٧١ – ١٦٤١) مؤلف كتـاب « حـديث التجارة » عام (١٦٢١) وكتاب « كنوز انجلترا من تجارتهـا الخارجية » عام (١٦٣١) كان مديرا لشركة الهنـد الشرقية ؟ وكان جوسـيا تشايلد (١٦٣٠ – ١٦٩٩) مؤلف كتاب « حديث التجارة » (١٦٩٠) مديرا ثم محافظا للشركة وكلاهما كما يعرف كانت له أراؤه القومية المستنيرة التى سار على أثرها رجال الاقتصاد الحر بعد ذلك بمائة سنة .

وأهم ماكتبه « مان » هو ماجاء فى الفصل الرابع من كتـابه « كنوز انجلترا » الذى يقول فيه : « ان تصدير نقودنا فى تجارتنا السلعية هو وسيلة لزيادة كنوزنا » ، وهو يقدم شرحا لذلك الرأى شركة الهند الشرقية ، فيقول :

« هذا الربح يكون أكبر جدا لو أقمنا تجارتنا مع بلاد نائية ، فمثلا اذا أرسلنا مائة جنيه الى جـزر الهند الشرقية لنشترى فلفلا من هناك وأحضرناه الى هنا ثم صدرناه بعد ذلك الى ايطاليا أو تركيا ، يجب أن يغل سبعمائة ألف جنيه من تلك البلاد ، نظرا لما يتحمـله التاجر من انفاق فى تلك الرحلات الطويلة ، مابين شحن وأجور وطعام وتأمين وفوائد وجمارك وتصدير وغيرذلك، الى جانب مايحصل عليه الملك والدولة » ويعمم فكرته فى نظرية تعارض شركة المغامرات التجـارية والشركة التركية وغيرهما من الشركات المنافسة ، والتى تقول « حين تكون الرحلات قصيرة والسلع ثمينة ، مما لايسـتخدم شحنا كثيرا فلن يؤدى ذلك الى ربح كبير للدولة » ولهذه النظرية معنى واضح .

ويدافع جوسنيا تشايلد فى كتابه عن مصالح الشركة فيقول :

١ ــ أنها تستخدم بين خمس وعشرين وثلاثين سفينة من السفن الحربية يعمل على كل منها مابين ستين ومائة رجل

٢ ــ وهى تمد الدولة دائما (فى ذلك الوقت) بكل ماتحتاج اليه من الملح .

٣ ــ تستخدم الدولة كسوق تصرف فيه الفلفل والنيلج والسمور وعقاقير أخرى مفيدة .

٤ ــ تمدنا بالفلفل والاصداف والاقمشة المصبوغة وغير المصبوغة ، مما يصلح لتجارتنا مع تركيا وايطاليا وأسبانيا وفرنسا وغينيا ... وهذه السلع التى تصدر للانتاج فى البلاد الاخرى لتعود الى انجلترا فى حجم يبلغ من حيث النوع ستة أمثال قيمتها التى تخرج بها من البلاد .

كذلك انظر الى شارلس ودافينانت مثلا وهو يكتب « مقالة عن تجارة الهند الشرقية » عام (١٦٩٦) فى شكل رسالة الى المركيز نورمان باى حين سأله رأيه فى الموضوع . لقد حاول فى هذا المقال أن يبين أولا ان هذه التجارة مفيدة للمملكة ، وثانيا أنها ضارة بصناعة الصوف فى انجلترا بصفة عامة ، وثالثا أنها لاتتدخل فى صناعة الحرير والكتان فى بلادنا للدرجة التى تضر بالجمهور ، ورابعا أن مايزمع وضعه من قيود قد يؤدى الى خسارة مدمرة بالشركة » وكانت المقالة كلها لاتدع مجالا للشك فى أنها كتبت لصالح شركة الهند الشرقية اذ لم تكن بناء على طلبها ، وعاد دافينانت كذلك للكتابة حول هذا الموضوع تفصيلا فى جدله مع بوليكفين عن الايرادات العامة وتجارة انجلترا ، وكان رأيه الأساسى الذى يمكن أن يعزى الى آدم سمث يتمثل فيما يلى :

« ان الذهب والفضة هما حقا المقياس الذى تقاس به التجارة أما المنبع والأصل لهما فى كل البلاد فهو الناتج الطبيعى أو الصناعى فى كل دولة ، وبمعنى آخر هو ماينتجه عمال أو صناعة تلك الدولة ، ويصدق هذا الى حد أن الأمة قد تكون بغير نقد على الاطلاق ، ولكن اذا كان سكانها كثيرين ، ويميلون الى العمل والى المغامرة ، ويحبوها

السفر فى البحار ، وتتوافر لهم الموانى الصـالحة ، والارض الخصبة التى تنتج غلات مختلفة ، فمثل هذه الدولة تقيم تجارة ، وتجمع ثروة ، وسرعان مايتجمـع لأبنائها الذهب والفضـة ، ومن ثم يكون الثراء الفعال لدولة من الدول هو نتاج أهلها »

« ان النقود فى أصلها لاتعدو أن تكون الأرقام التى يستخدمها الناس فى معاملاتهم ... وأن هذا الناتج الطبيعى أو الصناعى هـو ثمرة عمل الناس وحدهم ... » .

ويقترح دافينانت كذلك «خطة لتشغيل الفقراء» ويدعو — قبل ملتس بمائة عام — الى ضرورة عودة « القوانين لحماية الفقراء ومعاقبة الكسالى والخاملين » وفى تأملاته فى ادارة شركة التجارة الافريقيـة ونظامها يدافع عن طلب الشركة الملكية الافريقية فى الحصـول على امتيازات واسعة فى تجارتها بافريقية ، ويسوق فى دفاعه اثنتى عشرة حجة بعيدة المرمى ، مليئـة بالشك ، نذكر من بينهـا ان « الافريقيين مخاتلون مخادعون لايتركون فرصة تعود عليهم بالكسب من مصالحنا المتناثرة ، ومن مختلف طرقنا فى الادارة « لذلك فهم يرفعون أثمـان العبيد والذهب وأنياب الفيل » و « يبخسون قيمة المنســوجات الصوفية الانجليزية وغيرها من الصناعات » ، ويبيع التجار المتنافسون العبيد بأسعار فاحشة لأصحاب المزارع الذين يرفعون بدورهم أسعار السكر وغيره من غلات المستعمرات ، وليس من شك فى أن المقـال كله قد كتب لصالح الشركة وبناء على طلبها .

ومن المدافعين عن مبدأ حرية التجارة كذلك ادوارد ميسـلدين (١٦٠٨ — ١٦٥٤) مؤلف كتاب « حرية التجارة » أو « الطريق الى ازدهار التجارة واتساع دائرتها » (١٦٢٣) وكان نائب محـافظ شركة التجار المغامرين فى دلفت مدة عشر سـنوات ، كما كان قبل ذلك قوميسيرا لشركة الهنـد الشرقية فى أمستردام أثنـاء مفاوضات الصلح مع الهولنديين ، ففى أول حديث له يدافع عن شركته ، ولكنه يذكر كلمات تحية لشركة الهند الشرقية ، « هـذه الشركة العظيمة

النبيلة ... هي أكبر من أية شركة أخرى فى المملكة » وحاول جاهداً أن يوفق بين مبـدأ الامتيازات الشاملة الذى يسـميه مبدأ «الادارة والنظام فى التجارة » وبين الدفاع عن حرية التجارة « ... ان طبيعة الاحتكار واسمه قد كثر الكلام عنهما ، وأصبحا شيئا مفهوما ، ولكن البعض يظنون أن احاطة التجارة باطار من النظام والادارة هـو نوع من الاحتكار وتقييد التجارة ... »

ومقاله الآخر عن دائرة التجارة هو هجوم على دفاع ملتس عن سوق الأقمشـة الصوفية المحلية ، فهو يحـاول أن يبين أن جذور الظروف الاقتصادية السيئة لاتمتد الى نظام التجـارة ولا الى ادارة شركات التجارة ، ولكنها تتركز فى البطالة التى تسير جنبا الى جنب مع الفقر أو الثراء .

نعود بعد ذلك الى المقالات المختلفة التى نشرتها شركة الهند الشرقية لمصلحتها ، فهى مقالات جديرة بأن تقرأ ، لأنها مقالات اقتصادية مستنيرة عن موضوع حرية التجارة ، وتقسيم العمل الدولى ، وطبيعة الثروة الحقيقية ومادتها وهى تعرض أقوى الحجج فى معارضة ميزان التجارة المناسب ومعارضة الحماية الشاملة وفكرة الثروة عن طريق التجـارة فى الذهب والفضة .

ففى احدى هذه المقالات التى نشرت فى سنة ١٦٧٧ تقول «شركة الهند الشرقية» : ان هذه القاعدة (ميزان التجارة الفعلى) يبدو أنها وضعت مع النظر الى المملكة كأنها فى تجارتها مع الدول الأخرى كفرد واحد يملك مزرعة أو أرضا يديرها ... ومع ذلك فالقاعدة المذكورة بصورتها ... ليست قاعدة صالحة لقياس مدى التجارة الخـارجية كلها ، لانها لاتحتسب الا تجـارة السلع ، وتعتبر ان النقود (الذهب والفضة) الرصيد الثابت فى الدولة ، لاتتحسن بالتجـارة ، بل تزيد وتنقص تبعا لاستجابتها لميزان تجارة السلع ، على أن الحقيقـة أن أرصـدة الدولة لايجوز أن تقتصر على النقود ، كما لايجـوز أن يخرج الذهب أو الفضة عن كونهما سلعة تجارية كأى نوع من السلع الاخرى .

« صـحيح ان العادة جرت على قيـاس رصيد الدولة وثرائها بمقياس المال لكن هذا فى الخيال أكثر منه فى الحقيقة ، فان الرجل يقال انه يساوى عشرة آلاف من الجنيهات ، على حين أنه لايملك مائة جنيه نقدا ، ولكن ملكيته ، ان كان مزارعا ، تتمثل فى أرضه وحبوبه وماشيته وأدواته وزراعته ، فاذا كان تاجرا تمثلت ملكيته فى سـلعه وبضاعته فى داخل البلاد أو خارجها ، وهكذا تكون ملكية الدولة وثروتها ، لا يقتصر فى تمثيلها على النقد ، بل فى سلعها وسفنها التجارية وسفنها الحربية وحتى محلاتها الحافلة بشتى المواد ...

ان من الخطأ الفاحش ، وان كان شـائعا ، الاعتقاد بأن كثرة المال أو قلته هى السبب فى حسن التجارة أو سـوئها ، صحيح أن النقود ، حين تكون التجارة سريعة وجيدة ، تظهر بكثرة ، وتنتقل من يد الى يد أكثر من عشر مـرات مما تنتقـل حين تكون خاملة أو ميتة ، حتى ان مائة جنيه فى تجـارة نشطة تبدو كأنها ألف جنيـه فى تجارة بليدة ، فليس الأمر اذن أمر النقود فى التجارة ، وانما هو أمر التجارة ، فهى التى تؤثر فى المال وتكشف عنه ، والا ظل محبوسـا مخفيا ... »

ومن المستحيل ألا نجد هنا الاسس التى بنى عليها آدم سمث حججه التى أوردها فى كتابه ثروة الشعوب الذى كتبه من مائة سنة وكان الكتاب الذين تولوا الدفاع عن شركة الهند الشرقية ضد حجج دعاة حماية الصناعة الوطنية ، يبدءون كتاباتهم بعرض عام لمبـادىء التجارة والاقتصاد ، فهم يقولون كما يقول رجال الدعاية المحدثون : « اسمحوا لى أولا أن أقول شيئا عن التجارة بصفة عامة يلقى ضوءا على مشكلتنا الخاصة المتصلة بتجارة الهند » ، وبذلك كانوا يدافعون عن مبدأ حرية التجارة فى الاقتصاد ويتوسعون فيه ويزيدون من شأنه، قبل أن يفعل ذلك ذوو الفكر المستقبل والدارسون ، وبذلك أتاحوا لهؤلاء مادة يفكرون فيها ، ويعملون على مناقشتها .

لنأخذ بحثا آخر يسمى « الرسالة » نشرته شركة الهند الشرقية بعنوان طويل من خمس نقط (شرح فيها أن تجارة الهنـــد الشرقية هى أكبر تجارة قومية فىالخارج ... وهكذا حتى النقطة الخامسة) فى لندن فى سنة ١٦٨١ ، فهنا نجد نفس الملاحظات العــامة عن دور التجارة ووظيفتها وفائدتها بصــفة عامة والتجارة الخارجية بصــفة خاصة ، ثم الدفاع عن حرية التجارة والانتاج ، ويجدر بنا أن نورد هنا بعض ماجاء فيه على التحديد .

« ان التجــارة كلها داخليــة أو خارجية تزيد قيمة أراضـــينا الانجليزية » ...

« كل احتكار مهمــا كانت طبيعته ضــار بتجارتنا ، حتى تلك الاحتكارات التى منحت لشركة الهند الشرقية »

« ان التجارة الداخلية تنمو مع التجارة الخارجية أو يضمحلان معا »

« ان الذهب والفضة ليسا الا سلعة كالخمور والزيت والدخان والاقمشة وغيرها من السلع » .

« لايمكن أن تعتبر دولة تجارية تلك التى تحرم تصدير الذهب والفضة »

وهكذا نرى نفس الفكرة ، ونفس الحجج ، ونفس مبدأ حرية التجارة .

وثمة مقال قصير آخر فى صفحتين نشرته شركة الهند الشرقية ، ليس له تاريخ ، ولكن يبــدو أنه كتب فى وقت قريب من المقــالات السابقة ، تندد فيــه بكل الحجج عن السياسة الاقتصـــادية التى يستخدمها أعداء الشركة ـــ من الشركات الأخــرى ، وصغار التجار فى كفاحهم ضد الشركة ، وعنوان المقال ملاحظات على الشكاوى من أن تجارة الهند ضارة بالدولة ، ويذكر المقال ان الحجج ضد الشركة

تقوم على تصرفاتها فى (١) تصدير مقادير كبيرة من فضتنا (٢) استيراد مقادير كبيرة من الحرير المشغول (٣) تعطيل الصناعة الانجليزية وبخاصة الصوف .

ثم يلى ذلك تفنيد الحجج للوصول الى النتيجة الآتية :

« ان من مصلحة بريطانيا أن تصل الصناعات فيها الى مستوى الجودة المطلوب وبأسعار معقولة لاتسمح لجيراننا برفضها ، فان جودة صناعاتنا ورخصها تغرى جيراننا بقبولها وتحد من سعيهم للحصول على سلع مماثلة » ويقول المقال :

« كيف تعالج مشكلة صناعة الصوف ؟ ان ذلك لايكون الا باجراءات تحسن الحالة الفعلية لصناعة الصوف ، أما ارغام التجارة وحملها على قبول هذه الصناعة دون أن نصل الى النجاح المطلوب ، فقد ثبت ضرورة لنا ، وله نتائج سيئة اذ تجعل التحسن فى صناعته عند جيراننا مدعاة لتغلبهم علينا » .

والمقال بصفة عامة بيان جيد معقول لمبدأ حرية التجارة الذى يضم كل عناصرها الاساسية ، وان كان بيانا أملته المصلحة الشخصية الا فى القليل منه .

لقد قيل : « ان للأفكار أقداما » وهذا صحيح ، ولكن لها كذلك قلوب وجيوب ، فبعض الكتاب يؤيدون رأيا لانهم فى قلوبهم يؤيدون مصالح معينة ، وبعضهم يدافع عن هذا الرأى لأنه يصلح تسويغا لمصلحتهم الشخصية .

وهناك عنصر انسانى فى كل مبدأ ، فالكاتب ليس جمادا ، ولكنه انسان له عقله ، وله قلبه ، وفضلا عن ذلك فان له علاقاته الاجتماعية والثقافية التى يجب أن يكون لها اعتبارها .

والمؤرخ الذى ينظر الى مايتضمنه المبدأ من الناحية الفكرية أو الايديولوجية أو السياسية انما ينظر اليه من زاويته الخاصة فقط ،

ولكن دنيا الفكر ذات زوايا ثلاث . ومن الخطأ القول بأن المبادىء الاقتصادية ليست الا تسويغا لمصالح معينة ، سواء كانت مصالح العمال أو التجار أو رجال المال أو الصناعة أو الزراعة ، وان كانت كذلك الى حد بعيد ، فليس هناك اذن مايثير هذا الزعم ، وليس هناك ما يدعو الى اتهام أولئك الكتاب بالنفاق ، فمهما يكن المبدأ الاقتصادى والاجتماعى ، قوميا كان أو حرا أو اشتراكيا ، فى صورته البحتة أو المختلطة ، انما يخدم مصالح ويضر بأخرى ، والجانب الفكرى أو المنطقى لمبدأ شيء ، ولكن الجانب الايديولوجى الذى ينبع من القلب أكثر مما ينبع من الرأس ، ويرتبط بالأفكار الدينية والفلسفية والاجتماعية ، هو شيء آخر ، والعمل الاقتصادى البحت والمصالح المادية الأخرى فى مختلف أشكالها هى التى تكون البعد الثالث من أبعاد المبدأ الاقتصادى .

ألا يزال ملتس على حق ؟

ان بنــدول الرأى فى مسائل الســكان يتذبذب بين طرفين . يؤكد أحدهما خطر تزايد السكان ، ويؤكد الثانى خطر تناقصهم . وكلا الطرفين المتناقضين يتصلان باتجاهين مختلفين فى حركة السكان . فالمجتمعات التى يتزايد عدد سكانها فى سرعة واطراد وهى محدودة الموارد تزعجها أخطار حقيقية أو وهمية من هذا التزايد فى عددها ، على حين أن المجتمعات التى يتناقص سكانها فى قلق مما يتهددها من تناقصها ، ونميــل الآن الى أن نبين خطر تناقص الســكان والمزايا المتصلة بسرعة نموهم كما يؤكده رجال الاقتصاد الامريكيون منــذ عهد كارى من أن الزيادة تسهل الانتقال الى طرق الانتــاج الكبير ، وتعجل تقدم الوسائل الغنية (التكنولوجيا) وتغــرى بتكوين رأس المال نتيجة زيادة الاستهلاك على الاستثمار (وهذا مايعرف بمبــدأ التعجيل) فزيادة السكان السريعة هى المخرج الأساسى للاستثمار .

ومن الناحية الأخرى نجد أن الاقتصـــاديين الأوربيين الذين يعيشون فى مجتمعات قديمة مزدحمة ، دون أن تتاح لها أراض جديدة كانوا يميلون الى اتباع فكرة ملتس لأنها أكثر ثبــاتا فى أن سرعة تزايد السكان لها قيودها التى تفرضها على الموارد الطبيعية المحدودة بالمكان ، وأن المكان عامل محــدود لنمو الســكان . ويقول هؤلاء الاقتصاديون : ان الحافز الذى يتأتى من زيادة السكان يمكــن أن يستبدل بالحافز الناتج من ارتفاع مستويات المعيشة ، فليست هناك ميزة تعادل زيادة الاستهلاك فى المجتمعات الكبيرة الا توافر مستوى عال من الغذاء والمسكن فى المجتمعات الصغيرة العدد .

وتدل الدلائل التاريخية على أن كلا الرأيين صحيح فى مواقفه

مختلفة اذ نجد أمثلة كثيرة توضح العلاقة بين زيادة نمو السكان والتقدم ، وبالعكس بين زيادة السكان والتخلف ، ويصدق القول الأول على سكان بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا فى القرن التاسع عشر ، كما يصدق القول الثانى بالنسبة للهند والصين اليوم ، ونجد كذلك أمثلة كثيرة توضح العلاقة بين نقص السكان والتقدم وبالعكس بين نقصهم والتخلف والفقر ، فيمكن اعتبار الموت الاسود فى انجلترا حافزا على التقدم اذ زادت معدلات الاجور زيادة ملحوظة وتحولت الزراعة من الزرع الى الرعى ، وعجلت تصفية نظام الزراعة القديم .

وفى العهود الحديثة ، قام الرخاء الفرنسى فى القرن التاسع عشر على أساس انخفاض معدل المواليد مع الاتجاه العام الى الادخار والاستثمار ، ولكن لدينا أيضا امثلة كثيرة لنقص عدد السكان الذى لازمه الفقر فى المناطق المتخلفة فى بلاد فقيرة ينتشر فيها البؤس والمرض جنبا الى جنب .

والحقيقة ان الحياة فى واقعها ليس فيها عامل بذاته يمكن أن يعتبر مسئولا عن التقدم أو التأخر ، فقد تكون زيادة السكان عجلة التقدم اذا لازم ذلك مثلا تقدم تكنولوجى وتكوين لرأس المال أو اذا صادف هذه الزيادة فتح أراض جديدة وتجارة خارجية ، أو اذا توافرت نظم اجتماعية واقتصادية أفضل ، ففى اوربا الوسطى الشرقية كانت زيادة السكان عاملا فى التخلف ، اضافت الى الفقر وسوء تغذية الناس والحيوان والنبات ، الجهل وسوء الاستثمار .

وفكرة عدد السكان المثلى فكرة غامضة ليس لها تعريف واضح، اذ هو أمثل بالنسبة لمن ؟ فمادام « الانسان هو مقياس كل شىء » فأين نجد المعيار الذى نزن به العدد الامثل للسكان ، فاذا كان صحيحا مثلا أن ثلاثين مليونا من السكان يعيشون فى الجزائر البريطانية قد يكون دخل الفرد الحقيقى لهم أعلى من دخل الفرد لو كانوا سبعة وأربعين مليونا ، فهل يعنى ذلك ان عدد السكان الامثل لبريطانيا هو ثلاثون مليون نسمة ، واذا كان صحيحا ان خمسة وخمسين مليونا يمكن أن

يعيشوا فى بريطانيا فى ظروف تتوافر فيها الراحة المقدرة تبعا للمستويات الاساسية للتغذية والمسكن والتعليم ، فهل يعتبر ذلك عدد السكان الامثل ؟

ان عدد السكان الامثل يكون أمثل بالنسبة لمساحة ما ، فالفكرة نفسها مستمدة من علم الحياة(البيولوجيا) فالطماطم والجزر والحبوب مثلا لها مساحة مثلى تختلف باختلاف خصب الارض والاحوال الجوية وكثافة الزراعة ، فاذاتغلبنا على الاعشاب والحشرات والطفيليات أمكن نقص المساحة المثلى ، وفى هذه الحالة تعنى المساحة المثلى انها كذلك بالنسبة لزراعة نبات من نوع جيد أى نبات له الصفات التى نقدرها تقديرا حسنا ، ومثل ذلك يمكن القول بأن عدد السكان الامثل معناه المساحة المثلى التى يتطلبها نشوء سكان ذوى صفات طيبة ، ولكن ماهى تلك الصفات التى نقدرها ، وهنا يصبح الامر موضع نظر من الفلاسفة لا من رجال الاقتصاد ، وحتى لو أمكن الاتفاق على رأى فى هذا الشأن ، كما يتفق على صفات النبات ، فاننا نجد أن المساحة المثلى تتوقف على الثروة الطبيعية والظروف الجوية ونمط الحاجات ، ومرحلة التقدم الفنى ومستوى التعليم ومستوى استثمار رأس المال والميل الى الادخار ونمط توزيع الدخل وغير ذلك كله من ترتيبات تنظيمية ، ثم العلاقات الدولية ، وكما يحدث فى النبات ، اذا قاومنا المرض والاجرام والامراض الاجتماعية القائمة فى وسطنا انخفضت المساحة المثلى .

ونسأل من نقطة ثانية ، ماذا يكون عدد السكان الامثل اذا ظلت الاشياء الاخرى دون تغيير ، ولكن هذا السؤال لايحوى معنى كبيرا ، اذ أن تغير عدد السكان يستتبع تغيرا فى كل شىء آخر تقريبا ، ويصحب التغير فى عدد السكان تغير فى تكوينهم ، وفى مقدار الطاقة البشرية وتكوينها ، وفى الميل الى استهلاك مختلف السلع والخدمات ، والميل الى الادخار والرغبة فى الاستثمار ، وتغير فى توزيع العمل والانتاجية

العامة ، ومادام الانسان هو قياس كل شيء ، فلابد أن يتغير بتغيره كل شيء .

ولكن هل يعني ذلك ان أفكار ملتس قد فقدت معناها عند الجيل الحاضر ، وآن لهاآن تلقى فى مهملات التاريخ ، كلابالطبع ، فان ملتس فى مقال له عن مبدأ السكان عام (١٨٠٣) قد صاغ آراءه صوغا يجعلها مقبولة وصالحة ، صالحة بطبيعة الحال لكل الازمنة وشتى الامم ، ولعل هذا كان ناحية ضعفها .

ونسوق هنا الراين الأساسيين فى مبدأ ملتس :

١ ـ يتزايد عدد السكان حيث تتزايد وسائل العيش ، مالم تتحكم فى ذلك قوة قاهرة .

٢ ـ هذه القوة القاهره والموانع التى تحد من قوة السكان الكبرى . وتجعلها محصورة فى حدود عيش الكفاف ، يمكن أن تفسر بأنها الرذيلة والفقر والقمع الادبى . ولاتزال هذه الآراء صالحة مع تعديل بسيط لها . فبدلا من القمع الادبى نقول الحد من المواليد ، ونضيف الى القيود الايجابية الاخرى الجهل ، لان الجهل عامل من عوامل الفناء لايقل قيمة عن الرذيلة والفقر

والامم والطبقات الاجتماعية يمكن تقسيمها الى طبقتين كبيرتين :

١ ـ أمة أو طبقة قليلة الدخل تعمل فيها القيود الايجابية (الرذيلة والبؤس والجهل) عملا كبيرا ، على حين يلعب دور الحد من المواليد دورا صغيرا ، والى هذا النوع تنسب الهند والصين ومعظم أوربا الشرقية من الدول المستعمرة أو شبه المستعمرة .

٢ ـ أمة أو طبقة عالية الدخل يلعب فيها الحد من المواليد الدور الاهم ، ويكون دور القيود الايجابية فى وقت السلم صغيرا (الحروب والصراع الاهلى من القيود الايجابية) ، ولهذا النوع تنسب بريطانيا والولايات المتحدة واوربا الغربية ، غير أنه حتى فى البلاد العالية الدخل ،

لاتزال القيود الايجابية تعمل كما نرى من معدلات الوفيات وبخاصة الأطفال .

ونستخلص من ذلك قاعدة عامة هى انه كلما خفت القيود الايجابية ، كلما زادت القيود الوقائية شدة ، فالقيود من النوعين لاتعمل معا فى وقت واحد بنفس القوة ، بل تعمل القيود الايجابية فى البلاد المنخفضة الدخل ، وتعمل القيود الوقائية فى البلاد العالية الدخل ، ومن ثم يكون مستوى توزيع الدخل هو الذى يحدد توزيع القيود الايجابية أو الوقائية فى قوتها العددية ، ويؤيد هذه الحقيقة ماذهب اليه سيموندى وماركس من أن كل نظام اقتصادى له قانونه الخاص بسكانه ـــ أى أن لكل نظام اقتصادى نمطه فى توزيع القيود الايجابية والوقائية قائما على مستوى توزيع الدخل ونمط الثقافة المرتبط بالحياة الاقتصادية ، والقيود بنوعيها متداخلة على أساس التبادل ، وهى بنوعيها كذلك تعتمد على مستوى توزيع الدخل ، وأخيرا ترتبط القيود الوقائية التى تحددها الدوافع بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية .

ان قانون السكان الذى نادى به ملتس كان قانون الرأسمالية الاولى ، وهو لايزال يصدق على بلاد كالهند والصين التى تفيد كثيرا من الاصغاء الى رأيه ، وكان التقدم الرأسمالى يسير جنبا الى جنب مع النمو المطلق فى الطاقة البشرية وفى الاسواق ، وقد قيض نظام المصنع فى أوائل القرن التاسع عشر بما اتاحه من فرص لتشغيل الاحداث تشجيعا كبيرا على زيادة النسل ، ومن ثم الى أن تعمل القيود الايجابية عملها الخطير .

أما اتجاهات الرأسمالية فى الايام الاخيرة بالنسبة لعدد السكان فقد انعكست تماما ، فاصبح من السهل القول بأنها تميل الى الحد من السكان وتقليلهم ، فنلاحظ أن انخفاض الزيادة السنوية فى عدد السكان يلازمه فى الوقت نفسه طول أعمارهم وهو تعويض عن نقصهم وتعمل القيود الوقائية بدرجة تبدو انها تهدد الامة بخطر الفناء ، ولكنها مع ذلك لايصحبها هبوط فى القيود الايجابية ، والامم والطبقات

العالية الدخل فى جزر دائم .. ولابد أن يكون لهذا أثره البعيد فى نمط الحضارة فى المستقبل .

وكثيرا مايخلط رجال الاقتصاد وضع البلاد المنخفضة الدخل بوضع البلاد ذات الاقتصاد الصناعى الناضج ، ولكن بينهما كثيرا من الفروق لا فى مسائل السكان فحسب ، بل فى كل النتائج الاساسية الاخرى كمشكلة الادخار والاستثمار وتوزيع الدخل ، ودرجات التقدم ووسائله ، وثمة مشكلة اقتصادية لكل من النوعين تسوغ مختلف الآراء الاقتصادية .

٣ — المراحل الأربع فى تطور المذاهب الاقتصادية

يجدر بنا أن نستعرض تاريخ الفكر الاقتصادى من نقطة بعيدة ، كما نستعرض مساحات كبيرة من الارض من فوق جبل عال أو على متن طائرة محلقة ، حتى لا نقنع برؤية التفاصيل الصغيرة ، بل نحصل على خريطة شاملة لها بما فيها من منحنيات وابعاد ومناطق ، فاذا بحثنا تاريخ المذاهب القريبة العهد بنا ، وجدنا ثروة مدهشة محيرة من التفاصيل والغرائب ، بل فيضا من الآراء يعارض بعضها بعضا ، ويدور بعضها حول بعض . أما اذا استعرضنا التاريخ فى مدى أوسع كقرن من الزمان أو اكثر ، فاننا نستطيع أن نحصل على صورة أوضح ، واكثر تماسكا ، لها سطوحها الخاصة التى تكشف عن تقدم الفكر ، وفى هذه الحالة بالطبع يجب أن نحسن الاختيار فنختار المبادىء والباحثين الذين كان لهم أثر ملحوظ فى كل فترة ، والآراء ذات الوزن التى عاش عليها وعمل بها عصر بذاته ، والتى كانت تحكم بمعنى انها كانت تتخذ ميزانا للقيم ، فان تلك المبادىء هى التى أوحت للدول سياستها الاقتصادية وقواعدها التنظيمية والادارية .

وطبيعى ان مسألة الاختيار تتيح لعملنا جوا من التأمل ، فأمامنا رأى ، ونحن نختار وقائعنا بطريقة مرسومة لاظهار قوته لاسباب علمية بحتة وليست تاريخية ، وقد يمكن استخدام الاسباب نفسها لمعارضة اختيارنا عند رؤية الخطوط والمنحنيات من طائرة ، وكل ما نراه ونتصوره غائر بجذوره فى ذكرياتنا وفى القيم الانسانية ، لذلك فان العقل الذى لم يدرب على التفكير فى مراحل التاريخ ، قد يقدم صورة أكثر موضوعية من المؤرخ أو الاقتصادى ، الرجل الذى يولد أعمى ثم يرى النور فجأة ، فانه يعطى صورة أكثر موضوعية من الرجل الذى كون صورة فعلا قبل أن يحلق فى الطائرة .

ومن الصحيح أيضا اننا اذا نظرنا الى التعاليم الاقتصادية التى سادت من زاوية بعيدة ، رأينا اربعة مذاهب رئيسية ليست اقتصادية فحسب ، بل سياسية واجتماعية ، وفلسفية من ناحية أخرى أيضا ، وهى تقابل كذلك أربعة سطوح واضحة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وتطور كل أساليب الحياة .

فاذا استعرضنا المذاهب التى سادت فى العصور الوسطى فى غرب أوربا وجدنا اربعة مشاهد واضحة لتطور الفكر الاقتصادى : المذهب الوسيط الذى يناسب الاقطاع واقتصادية المدينة ، ومذهب التجاريين الذى يناسب نظام التجاريين مع الفتوحات الجديدة ، ومذهب التحرر الكلاسيكى : والكلاسيكى الجديد ويناسب الديموقراطية المتحررة القائمة على التجارة العالمية ثم المذهب الاشتراكى الذى يناسب الاهمية النامية لمبدأ التخطيط القومى بشتى صوره . وان ظلت هذه الصور غير واضحة المعالم .

هذا التطور فى الفكر الاقتصادى يظهر بأوضح صورة فى انجلترا لان الانتقال من مذهب التجاريين الى الحرية ثم الى الاقتصاديات الاشتراكية الجديدة فى الفكر والسياسة ظاهر جدا ، أما فى البلاد الاخرى فالفكرة التحررية كانت مشوهة ومضطربة بفعل تدخل الفكر القومى ، والاعمال التجارية الجديدة ، وفى آخر العصر من أثر التخطيط الشامل لسياسة السلطات .

وثمة مشهد آخر لا نزاع فيه ، وهو حركة الجدل العلمى فى تطور الفكر والنظم الاقتصادية ، وهى أوضح ماتكون فى الفكر ، فالمذهب القادم يجد معارضة شديدة من المذهب الذى يحاول أن يحل محله فى كل آرائه الاساسية ، فقد كانت مدرسة التجاريين تلقى معارضة عنيفة من المذهب الوسيط ، ونجد آدم سمث يخصص ربع كتابه للتنديد بالآراء الخاطئة فى الاقتصاد السياسى للتجاريين ، كما أن مذهب اليوم يبدأ بنقد عنيف ، ليس هناك مايسوغ كثيرا منه ، لمذهب حرية التجارة .

ونستطيع القول اجمالا ان كل مذهب يسود فى عصر ما ، يفهم فهما أفضل فى ضوء المذهب السابق عليه ، فمادامت سيادته قائمة ، فانه يستمتع بحكم مطلق يجعل له قيمة دائمة فى كل الاجيال التالية ، وكل ماعداه يعتبر جهلا وخطأ ، أما حين ينتهى حكمه ، فان طبيعته الصحيحة تنكشف بما يفرض عليه من قيود ترتبط بالفروض التى بنى عليها والتى تعمق جذورها فى تربة تاريخية معينة ، لذلك فان كل مذهب يفهم بصورة أوضح فى المشاهد التاريخية أكثر مما يفهم فى عصره ، وليس هناك ارثوذوكسية أكثر من ارثوذوكسية رجال الاقتصاد فهم يؤكدون دائما ان المذهب السائد هو المذهب الصالح الوحيد الذى يصلح تطبيقه فى جميع العصور ، والذى يصدق مع العقل والطبيعة ، ولكنهم سرعان مايعضهم الزمن بنابه فيسلمون بغيره .

ولعل حركة الجدل العلمى تدخل فى عملية الخداع المستمرة التى تجرى فى الناحيتين التنظيمية والسيكولوجية بالاضافة الى التغيرات الدائمة فى الوضع والوسائل اذ تبلى المنظمات ، ويفقد ماوصل الينا وما جربناه بريقه وجاذبيته . بل ويصبح شيئا سخيفا ضحلا ، ولا بد من أن نجرب شيئا جديدا ، وتلعب الاشياء الجديدة دورا كبيرا فى التطور سواء فى القوانين أو الافكار ، ولعل دورها فى الافكار أكبر من دورها فى القوانين ، ويجب أن نذكر أن هناك قيما أساسية من الصعب أن نربط بينها أو ان نحفظ النسبة فيما بينها كالأمن والتقدم وكالحرية والمساواة أو كالرخاء والفراغ ، يصعب ذلك لدرجة انه فى المرحلة التالية التى يسود فيها أحد الامرين ، نتجذب نحو الامر الآخر ، والحركة المنطقية هى مسألة تأمل من جانب العقول الفلسفية والتاريخية ، وتتيح فرصة جمع ثروة من التفسير والشرح فنية وتنظيمية ونفسية واجتماعية ، ولكن الحقيقة نفسها لانزاع عليها .

وسنحصر الآن الآراء والمبادىء العاملة فى تلك المراحل الاربع من مراحل الفكر الاقتصادى ، الآراء التى عاش عليها الناس فى عصور سادت هذه الآراء فيما بينهم وخضعوا لها وعملوا بها .

المذهب الوسيط (مذهب العصور الوسطى)

أول مذهب اقتصادى حكم الناس فى غرب أوربا مدى أربعة قرون مذهب المدرسة الذى تمثله تعاليم توماس اكونياس ، ففكرته عن توزيع العدالة بالنسبة لعلاقات الافراد بعضهم ببعض ، والتى تقوم على « المساواة الجبرية » والتى توزع السلع والجزاء تبعا للرتب والمولد ، هذه الفكرة هى خير تعبير عن قوانين الاقطاع ، فلكل ولاية حقوقها وواجباتها ، والمساواة الحسابية بين الناس من مختلف الطبقات والرتب ظلم أكبر الظلم ، وفكرته عن المجتمع كجسم عضوى يجب أن يقوم على الفرد ، ويخضع لتخصيص دقيق لمختلف الوظائف والواجبات هى خير تعبير عن فكرة المجتمع الخاضع لمشيئة الحاكم فى زمنه .

ثم نشأت فكرة الاعتدال التى تنفذ الى كل البناء الاقتصادى والاجتماعى الذى لايسيطر عليه « الرجل الاقتصادى » بل يسيطر عليه الرجل الذى يريد الاحتفاظ بمستوى المعيشة التقليدى الذى عاش فيه بالولاية التى ولد بها ، لقد أدين بريق الربح لان اندفاع الناس فى طلب المزيد من المال كان هو المصدر الرئيسى للشرور الاجتماعية والخلقية ، وليست العبرة بالانتاج الاقصى ، فذلك عمل سيىء ، ويجب ان يكون للانتاج حدود تفرضها حاجات الحياة العائلية ، والنشاط الاقتصادى له حدوده الصحيحة تبعا للمستوى التقليدى للمعيشة فى كل ولاية بذاتها .

وليس العمل نشاطا اقتصاديا فحسب ، بل له كثير من القيم غير الاقتصادية ، خلقية ودينية ، وهو واجب نحو الاسرة والمجتمع ، ونحو خلاص الانسان وكيانه الادبى ، وهو نوع من العبادة كذلك ، لذلك كان كماله الفنى عظيم الاهمية .

ومادام الدافع الى الربح أصبح غير مقبول ، وكذلك الدافع الى الانتاج الاقصى . فليست هناك حاجة الى المنافسة الحرة ، بل ولا حاجة لفرض تنظيمات وقيــود على النشاط الاقتصادى ، وعلى القواعــد والتعليمات التى تؤكد العلاقات الصحيحة بين الافــراد ونوع الاداء وسلوكهم الصحيح .

وأهم القواعد تتمثل فى فكرة العــدالة فى التبادل على أســاس المساواة الحسابية وفى التعادل الموضوعى البحت للقيمة ، ومن هــذه الفكرة تنبثق قواعد السعر العــادل الذى يغطى التكاليف وجهــد الصانع أو التاجــر تبعا لمستوى المعيشة التقليدى ، وفكرة الاجــر العادل ، الذى ينبع من المنبع نفسه ، يقــرر قاعدة أن لكل عــامل أن يطلب أجرا يكفى لان يقوم بأود أسرته على حسب مستوى المعيشة التقليدى . ولا يقصــد بذلك هنا الحــد الادنى لمستوى معيشة كل الطبقات ، لان مستوى المعيشة يختلف باختــلاف الطبقة التى ينتمى اليها الفرد

وليست هــذه القواعد والتنظيمات من فرض الدولة ، ولكنها قواعد سلوك منبثقة من الهيئات المستقلة والتى لاتعتبر نفسها هيئات فنية فحسب . بل تعتبر انها هيئات اجتماعية ودينية كذلك ، ويجب أن يكون الحكم على القواعد الدقيقة للسعر العادل على مشهد من التجار والصناع والنقابات المهنية ، بما لها من وضع احتكارى ، ومن السهل استغلالها مالم يفرض لها قواعد سلوك دقيقة .

وفكرتا السعر العادل والاجر العادل ليستا قاعدتين فحسب ، بل ان لهما قيمتهما النظرية التى توضح استقرار الاســعار والاجور فى العصر الذى كانت هذه الافكار سائدة فيه كمبادىء تسترشد بها فى تحديد السعر فى النقابات المهنية والمؤسسات .

والشعور السلبى بالنســبة للربح كانت تفسره ضحالة النقــد والائتمان ، فوظيفة النقد الاولى هى خدمة التبادل ، أما النقد كمصدر

للقيمة فلا وزن له لانه سلعة استهلاكية مآلها الانفاق ، فاستخدام النقد اذن يرتبط ارتباطا لا انفصال فيه باستهلاكه .

وتتيجة ذلك أن مادة النقد واستخدامه لايمكن الاستغناء عنها كما هى الحال بالنسبة لمنزل أو قطعة من الارض اذ ان هذه الاشياء يمكن بيعها بمعزل عن استخدامها ، فعلى حين انه يمكن تأجير بيت أو قطعة أرض مع الاحتفاظ بملكية هذه السلع ، فان استخدام سلعة استهلاكية كالخمر أو الخبز لايمكن بيعها بمعزل عن مادتها ، فبيع الاستخدام بمعزل عن المادة هو بيع شيء لايوجد .

ومن السهل أن نرى اتصال نظرية عقم النقد والائتمان هذه بائتمان المستهلك الذى كان يستخدم على نطاق واسع ، ثم ثبت أنه ضار أبلغ الضرر للمقترض ، أما ائتمان المنتج فلم يكن معروفا . ثم ادخلت استثناءات من القاعدة بمجرد أن اتصلت بظاهرة ائتمان المنتج ، وحتى كونياس فانه يسمح بالحصول على فائدة فى الحالاتالتى يوظف فيها المال لاغراض انتاجية بصفة عامة ، وهذه هىالحالات التى تعكس فى وضوح المصدر الاقتصادى للنظرية العامة لعقم النقد فى الفترة السابقة على الرأسمالية .

ونظرية عدم انتاجية التجارة الخارجية مع الشعور السلبى بالنسبة للتصدير بصفة خاصة هى خير تفسير للاقتصاد المستكفىالذى يتصل أساسا بوفرة العرض ورخصه ، والذى تكون التجارة الخارجية فيه كماليات فحسب .

وتمثل المدرسة القديمة المرحلة الاخلاقية والدينية من مراحل الفكر الاقتصادى على أساس من قوانين الاخلاق المعترف بها فى العالم كله ، وتعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية .

نظام التجاريين

كان الطور التالى هو نظام التجاريين ، وهو يشمل فترةالتاريخ والفكر الاقتصادى التى تمتد بين العصور الوسطى والاقتصاد الحر (من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كله تقريبا فىبريطانيا) وهنا يظهر الارتباط الوثيق بين الآراء والحياة الاقتصادية فى صورة كاملة نشأ عنها عدد كبير من مدارس الفكر .

ففى أوربا نستطيع أن تتبين خمسة اتجاهات للفكر التجارى

١ ـ المدرسة الانجليزية الهولندية التى تميل الى أشكال أكثر تحررا فى التجارة والانتاج ، مع الاهتمام بميزان المدفوعات أكثر من الاهتمام بميزان التجارة التى تتجه الى التجار ورجال الاعمال أكثر من اتجاهها الى الملوك والامراء .

٢ ـ المدرسة الفرنسية وهى تميل الى اشتراكية الدولة فى الصناعة (كولبير تهام)

٣ ـ المدرسة الايطالية الاسبانية ، التى تركز اهتمامها حول مشاكل النقد وتخضع للفكر الكنيسى والتقاليد التى سادت فىالعصور الوسطى .

٤ ـ المدرسة الالمانية وتركز اهتمامها حول المسائل الادارية والمالية .

ونرى فى كل البلاد أوجها ثلاثة لنظرية التجاريين : ظهورها، وتطورها ، ثم اندثارها ، ولكن هذه الفترات تختلف من بلد لآخر .

تتابع بعد ذلك موجزا للصفات الأساسية لهذا التيار القوى العظيم الذى نسميه فكرة التجاريين فى ميدان الفكر .

فنرى أولا اتحادا وثيقا بين الاقتصاد والسياسة لم يحدث مثله

فى أية مراحل تاريخية سابقة ، والواقع أننا نرى سيادة السياسة على الاقتصاد وفى هذه المرحلة بالذات سمى « الاقتصاد السياسى » حين سمى موتتكريتان كتابه فى سنة ١٦١٥ الاقتصاد السياسى ، فاعتبر الاقتصاد أداة من أدوات السلطة السياسية ، ولم يكن القصد المال وانما السلطان ، ويشرح موتتكريتان اشتغاله بالاقتصاد حين كان فى دراسته يراعى فى خطواته المتتالية السير فيها تبعا لاهميتها ، فالدولة فى حاجة الى جيش ، والجيش يلزمه عتاد وذخيرة ، وان تدفع له أجور ، ومعنى ذلك أنه لابد من ضرائب تفى بذلك ، وهذا بدوره يعنى ضرورة توفير دخل مناسب للافراد ، فثروة البلاد اذن هى مجرد وسيلة لعظمة الدولة وقوتها .

وكان دعاة نظرية التجاريين مشغولين بصياغة وسائل جديدة للحصول على الثروة ومضاعفتها ، وبهذا كانوا مخططين بشكل أو بآخر تملؤهم الرغبة فى التنظيم والحماس له ، وهنا نرى الفرق بين هذا العصر والعصر السابق عليه ، فرجال هذا العصر كانوا يميلون للتفكير والتعقل ، ويؤمنون بقوة التعليل . ولم يؤمنوا بالتقاليد والنظم التقليدية ، ويفسر هذا القلق الذى ساد فى عصر احياء العلوم ، والسعى فى طريق الثراء العظيم الذى لم يكن من الممكن تحقيقه بغير المغامرة وركوب البحر للتجارة ، وبالتنظيم والتخطيط ، فكل دولة ترى ما تجمع لغيرها من ثروة ، وتجد فى العمل على محاكاتها ، وتسير الامور فى سرعة ، وكل دولة لاتريد أن تسبقها غيرها ، وفكرة الاعتدال التى نفذت الى عقول رجال المدرسة القديمة أخلت مكانها لنقيضها . وهو التحث عن الثروة .

واشترك أصحاب مذهب التجاريين مع رجال المدرسة القديمة فى فكرة تنظيم الانتاج ، ولكن رجال المدرسة القديمة ظلت تسيطر عليهم الانظمة التقليدية الضيقة النطاق ، أما أصحاب مذهب التجاريين فقد واجهوا تنظيم الدولة بقواعد وضعت لهذا الغرض ، فالدولة هى مركز القوة والرقابة الاقتصادية ومركز مصالحها واحترامها ، ويجب أن تكون

لها السيادة ، وتركز المذهب القديم حول فكرة الحكومة المحلية ، والشخصية المحلية ، أما مذهب التجاريين فقد سار شوطا بعيدا في طريق المركزية ، فهو حقا مذهب الحكم المطلق والحكومة القومية التي تطورت حديثا .

كان المذهب الوسيط سائدا في العالم كله ، أما مذهب التجاريين فكان قوميا ، ولعل انقسام الكنيسة الى كنائس قومية له دخل كبير في الاقتصاد ، ويمكن أن ينظر الى ماكيافلي على أنه الممثل الاول لاتجاه الفكر كله ، وهو الاتجاه نحو قومية صغيرة أو قومية على نطاق ضيق ذات صبغة عدوانية ، وبالجملة فان شعار رجال مذهب التجارة هو ما ذكره فولتير من انه من الواضح ان كسب أية دولة يستتبع خسارة دولة أخرى .

وكان رجال المدرسة القديمة يؤمنون بالتوافق الدولي ، والاخاء بين الناس ، ولكن دعاة مذهب التجاريين كانوا يرون الصراع بين القوميات على المصالح هو قاعدة الاقتصاد ، وكان مبدأ المدرسة القديمة عاما ومطلقا ، يقوم على الاستنتاج من قواعد عامة ، أمامذهب التجاريين فكان وضعيا وعمليا جدا ، ومع ذلك فقد كان نوعا من التعميم بالنسبة لسياسات ونظم محدودة ، وبهحقائقعامةوقليلة، وكان بناؤه النظري ضعيفا وغير كاف ، وتتمثل مزاياه في وضع أسئلة دون الاجابة عليها ، فقد عنى أصحاب المذهب من أول أمرهم بوصفالنظم القائمة أو المقترحة وتحليلها وجمع الحقائق ، وفي هذه الفترة قامت مدرسة الحساب السياسي في انجلترا التي عنيت بالاحصاء وجمع البيانات عن السكان .

وعلى العكس من رجال المدرسة القديمة الذين كانوا يرون عقم النقد ، كان رجال مذهب التجاريين يستهويهم تيار المعادن الثمينة ، والاثر المخصب العظيم للنقد ، وفي رأيهم ان النقد ليس مجرد وسيلة للتبادل ، بل كذلك هو وسيلة للانتاج الكامل والعمالة الكاملة ، وهو المصدر الرئيسيلقوة الدولة وثروتها ، وكانوا يعتبرونقلة المالالسبب

الحقيقى للفقر والبطالة والتخلف بصفة عامة ، وخير صورة لهذا التيار من تيارات الفكر هى تأملات « لو » عن النقد والائتمان ، على أن هذا التقدير للنقد يجب ألا يعتبر تحيزا ولا جهلا ، وانما هو تعبير عن حاجة حقيقية للمال ناشئة عن الانتقال من اقتصاد طبيعى الى اقتصاد نقدى . وعن احتياجات الدول الصغيرة التى كانت تنظم اداراتها وتعد جيوشها

ويمكن الحصول على المال بصفة أولية من التوسع فى التجارة الخارجية ، وكان لهذا فائدة فى العصر الجديد ، فائدة واضحة وكبيرة . اذ نتج عنه تنظيم الدول الجديدة وثراؤها مما أفسح المجال للتوسع الكامل فى القوة البحرية .. وخير تعبير لذلك عنوان كتاب وضعه توماس مان (١٦٦٤) وهو « كنوز انجلترا من تجارتها الخارجية أو ميزان التجارة الخارجية هو قاعدة ثروتنا » ، وهو يدل كذلك على ما كان يعمل من أجله رجال مذهب التجاريين ، فكان ميزان التجارة فى نظرهم القطب الذى تدور حوله رحى النظام كله ، لانه عن طريق الميزان التجارى الفعال تزيد الدولة من رصيدها المالى ومن قوتها الانتاجية ، ولهذا الرأى لونه القومى ، اذ يقوم على أساس من الايمان بأن حجم التجارة محدود ، بمعنى أن زيادة نصيب دولة منه يؤدى الى نقص فى نصيب الأخرى .

ويدافع رجال مذهب التجارة عن المنتجين والتجار ولا يدافعون عن المستهلكين ، كما فعل رجال مذهب التحرر فيما بعد ، فهم يتجاهلون مصالح المستهلكين ، ويذكرون مصالح المنتجين ، الى جانب مصالح الدولة ويعتبرون الانفاق مصدر الثروة والتقدم ، أما الادخار فلا يصيب من المديح ما أصابه على يدى دعاة مذهب التحرر ، فزيادة الانفاق يؤدى الى زيادة الدخل ، ومن ثم يجب تشجيع الاسراف والرفاهية ، ووضع البرامج للاعمال العامة والمبانى الفخمة ، وبالجملة فان هذا العصر ينطبق عليه ماقاله مانديفيل من « أن الرذيلة الخاصة قد تؤدى الى نفع عام » .

وتتركز الآراء عن السكان حول تشجيع زيادة السكان ، والواقع

ان خطر زيادة السكان لم يكن ليخطر على بال رجال مذهب التجارة فى عصر عملت فيه الحروب والفقر وانتشار الاوبئة عملها بين السكان، وكانوا يدعون ان زيادة عدد السكان تزيد من قوة الدولة وثروتها ، ويقول فون سكندورف الالمانى « ان أعظم ثروة للبلاد تتمثل فى اعداد السكان الجيدى التغذية » ويقول آخر « ان دولة لايمكن أن تضيق بسكانها » ، وكان هذا رأيا غريبا فى نظر القرن التالى .

وكانت الفكرة التى تنادى بقوة البلاد عن طريق ثروتها القومية تفسر بطريقة بلوتوكراسية ، على أن الثروة قصد بها ثروة المحتكرين وغيرهم ممن منحوا حقوقا كبيرة من الدولة ، أما فكرة رخاء الشعب ورفاهيته ، فلم تكن تخطر لأحد على بال ، وكانوا يرون أن مستوى الاجور يجب أن يظل منخفضا من أجل الميزان التجارى ، لان هـذا الوضع يساعد على المنافسة فى الأسـواق مع الدول الاخـرى ، ومن أغراض قانون المحتاجين مساعدة أصحاب المصانع على استخدام أيد عاملة بأقل أجر ممكن ، وكانت الكنائس تقدم للعمال هبات ومساعدات لتخفف من ضائقتهم بأجورهم القليلة .

فالمرحلة الثانية اذن فى المذاهب الاقتصادية هى المرحلة السياسية التى كان الاقتصاد فيها فى خدمة السياسة .

مذاهب التجارة الحرة

تقع المرحلة الثالثة من مراحل الفكر الاقتصادى فى فترة مداها قرن ونصف قرن تبدأ بكتاب آدم سمث « ثروة الشعوب » (١٧٧٦) ، وابرز دعاتها آدم سمث وريكاردو ، وفكرتها الأساسية هى الثروة للثروة نفسها كما توضحها قاعدة الوصول الى الحد الأعلى من صافى الربح .

والفكرة الطبيعية التى ترى أن الناتج الصافى وحده (من الزراعة) هو الذى يعد مصدر ثروة الشعوب ، وان سير عجلة التقدم يصل بالأمر الى فكرة مماثلة ، هى أن مصدر الثروة والتقدم هو صافى الدخل بما فى ذلك الأرباح والفوائد والايجارات ، على حين أن الأجور انما تصلح لمجرد تحديد عوامل الانتاج البشرية ، وخير مثل لذلك ماكتبه ريكاردو فى كتابه « المبادىء » اذ يقول :

« اذا فرضنا أن صافى دخل الدولة الحقيقى وايجاراتها وأرباحها ظلت كما هى ، فلا يهم كثيرا أن يكون عدد سكانها عشرة ملايين أو اثنى عشر ، فقدراتها على انشاء الاساطيل والجيوش وكل أنواع العمالة غير الانتاجية يجب أن تتناسب مع صافى دخلها لا مع جملة الدخل ، فاذا أمكن لخمسة ملايين أن ينتجوا لعشرة ملايين ، كان الدخل الصافى للدولة طعام خمسة ملايين أخرى وكساءهم ، وهل يكون لفائدة الدولة فى هذه الحال أن ينتج هذا الدخل الصافى فى سبعة ملايين ، أو بمعنى آخر أن يعمل سبعة ملايين لانتاج طعام وكساء لاثنى عشر مليونا ؟ ان طعام خمسة ملايين وكساءهم لن يوفر لنا زيادة رجل واحد فى الجيش ولا فى الاسطول ، ولن يزيد على ضرائبنا جنيها واحدا .

ووجه الاهتمام نفسه الى تجميع رأس المال عن طريق الادخار من صافى الارباح (الفوائد والايجارات) : فرأس المال هو الحاكم الذى

بحكم المجتمع ويحسن اليه ، فهو يؤدى الى عمالة وكفاية أكثر ، وهو يتطور بتقسيم العمل وتحقيق مستوى أعلى فى المعيشة ، فالطريق الى الرخاء اذن انما يسير فى أثر أقصى مايمكن من الادخار من أقصى مايمكن من الارباح ، ويقول آدم سميث فى كتابه «ثروة الشعوب» ان الصناعة فى المجتمع انما تزيد بنسبة الزيادة فى رأس المال ، وزيادة رأس المال « انما تتحقق بما يزيد فى الادخار من الدخل تدريجيا » « ان مايدخره الفرد سنويا يؤدى لا الى الاحتفاظ بعدد أكبر من الأيدى العاملة فحسب ، وانما يبنى معينا دائما يساعد على الاحتفاظ بهذه الأيدى العاملة على الدوام » .

فالنظرية الاقتصادية لهذا العصر هى نظرية الربح والادخار ورأس المال ، ومذهب الفكر التحررى هو مذهب المصلحة الشخصية المتوافقة مع مصالح المجتمع « فمفضل صاحب العمل تدعيم الصناعة المحلية على الصناعة الاجنبية انما يعمل على تأمين نفسه هو بادارة عمله بحيث يؤدى انتاجه الى أعظم قيمة له : انما يقصد كسبه الخاص ، وهو مدفوع الى ذلك . كما يدفع فى أى حالة أخرى بيد خفية لتحقيق غاية لم تكن أبدا موضع قصد منه : فاهتمامه بمصلحته الخاصة غالبا ما يرقى بمصلحة المجتمع خيرا مما لو قصد هو الى ذلك قصدا وخير تعبير عن الاهتمام بالمصلحة الشخصية ما نراه فى مذهب ملتس حين يرى أن الخدمات الاجتماعية ضارة بالمجتمع ، وهو يرى أن المصلحة الشخصية هى ارادة الله « ان الله قد وكل كل فرد لأن يبحث عن سلامته وسعادته ، ثم سلامة وسعادة من يتصل به مباشرة ، ويجدر بنا أن نلاحظ انه كلما اتسع النطاق وزادت القدرة على تقدم العون ، زادت الرغبة فى الوقت نفسه .. بهذا الامر الحكيم يسير أكثر الناس جهلا نحو السعادة العامة ، وهى غاية ما كان لهم أن يحققوها اذا كان مبدأ السلوك الدافع هو الاحسان » .

وبعد ذلك بسبعين سنة كتب ستانلى جيفونز فى جو الفكر ذاته يصف كتابه بأنه « ميكانيكا النفع والمصلحة الذاتية » وينتهى مذهب

التحرر بمحاولات المدرسة السيكلوجية والرياضية لوضع حساب تفاضل وتكامل للسرور والالم عند الفرد « ان السرور والالم هما دون شك الاهداف القصوى من حساب التفاضل فى الاقتصاد » وبمعنى آخر « ان الوصول بالسرور الى أقصى حدوده هو مشكلة الاقتصاد» فى رأى جيفونز .

ونمو الدوافع الطبيعية يؤدى الى نمو الحرية ، والايمان بأن الحرية هى الحل العملى بل والسحرى للمشاكل الاجتماعية جميعها مهما تعقدت ، وقد اكتشف الفيزيوقراطيون ومن بعدهم زعماء المدرسة الكلاسيكية وجود « نظام طبيعى » للمجتمع تحكمه « يد خفية » وعلى أساس من حقوق الحرية والمصلحة الذاتية والملكية ، أما الكبح والاجبار والرقابة فهى أشياء غير طبيعية ، بل انتهاك لتلك الحقوق الطبيعية يتعارض مع قوانين الاقتصاد الخالدة القائمة على تلك المبادىء .

ان قوانين الاقتصاد الخالدة هى قوانين السوق التى يمكن الكشف عنها بالتحليل البحت على أساس أفكار قليلة تفهم فهما جيدا ثم تطبق ، فنظرية القيمة والاسعار البحتة ، ونظرية الأجور والأرباح البحتة ، ونظرية رأس المال ، والفوائد البحتة . هى خطوط البحث فى جهاز اقتصاد السوق على الأسس الخالدة للحرية والمنفعة الذاتية والملكية .

فكل عامل من عوامل الانتاج يلقى « تعويضا طبيعيا » أو المكافأة الطبيعية التى يستحقها نتيجة ما يقدمه للانتاج ، وقوانين التوزيع ليست قوانين اجتماعية ولا تنظيمية ولا تاريخية بل قوانين طبيعية تشبه قوانين عالم الطبيعة .

« ان اليد الخفية » التى تحكم دنيا الاقتصاد هى جهاز السوق فهى التى تحفظ التوازن بين العرض والطلب ، وفى المدى البعيد توازن بين انتاج واستهلاك مختلف السلع ، لتؤمن الحجم الأمثل لمختلف السلع والاعمال ، وسعر السوق هو العامل المسيطر ، فهو الذى يحقق

التوازن فى المدى القصير اذا تساوى العرض مع الطلب ، وفى المدى الطويل حين يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة (السعر الطبيعى) وهو مايعبر عنه بأن العائدات الحديثة تميل الى التساوى ، وقد أعتقد أن المحاولة لايجاد التوازن ووضع القوانين الاقتصادية ثابت من تلقاء نفسه ، هو الواجب المطلوب من النظرية الاقتصادية ، وأن النظرية الاقتصادية تحولت الى نظرية فى التوازن تشبه فكرة الجهاز شبها تاما ، ثم أدخلت تغيرات صغيرة ، ونسبت حركات الحدود الى حركات الاسعار والعائدات على افتراض الاشباع الأمثل للمستهلكين والأرباح المثلى للمنتجين ، على حين أن التغيرات الكبرى المتصلة بمستويات الدخل قد أغفلت .

وكانت الناحية الوظيفية لا الهيكلية هى موضوع البحث ، وكان فى مقدمة الناحية الوظيفية ظاهرة واحدة هى نظرية القيمة .

وكان الاقتصاد فى ذلك العصر متركزا على نظرية القيمة ، وكانت موضوعات دراسته هى الانتاج وتوزيع القيم ومشاكل الأجور والفائدة والريع والارباح ، وعولجت على أنها مشاكل الاسعار والعمالة ورأس المال والارض والمشروعات الحرة ، ثم مشاكل النقد والائتمان وعولجت على أنها مشكلة تداول القيم ، ومشكلة الدورة الاقتصادية كمشكلة التقلبات أو الاضطراب فى هيكل القيم ودائرتها ، وقد عولجت هذه المشاكل كلها من ناحية صلتها بالسعر والسعر وحده ، لا مستويات الدخل . وهكذا كانت نظرية القيمة حجر الأساس فى بناء الاقتصاد كله .

ويمكن القول بأن رجال الاقتصاد فى ذلك العهد تبنوا عن وعى أو عن غير وعى اتجاه رجال الاعمال الذين يسعون الى الربح وايجاد الاسواق والى تجميع رأس المال والثروة عن طريق التسعير الحر ، وكان هدف رجال الاعمال جمع الثروة ، واعتبروا ذلك روح الحياة الاقتصادية ، وكان طبيعيا أن يتخذ رجال الاقتصاد من عملية الشراء عن طريق حرية الاسعار هدفا رئيسيا لدراساتهم ، ولما كان تقدير السعر

هو السلاح الأول فى معركة الربح والسوق ، فقد استهوت مشـــكلة تقدير السعر بشتى مظاهرها ألباب رجال الاقتصاد .

ولكن الأمة ككل لم تشترك فى تلك المعـــركة اد أن الأهـــداف والمقاصد والسياسة القومية لايمكن تبيينها ؟ وتحديدها فى هذهالمعركة ففى الحياة الاقتصادية كان الفرد هو الحاكم . وكانت الموارد جميعها تحت طلبه ، أما الاعمال الجماعية والقواعد التنظيمية فقد عولجت على أنها قوى غير اقتصادية أى اضطرابات فى دورة القيم .

وليس غريبا أن يعالج نشاط الاتحادات التجاريه أولوائح الدولة على انها من أشكال القوة السياسية أوالاقتصادية التى شوهت عملية التقـــدير الطبيعى للسعر ، وأغـــرب اتجاه فى هذا الشأن ما ذكـــره بومبرويركس فى دراسته «الرقابة» أو «القانون الاقتصـــادى» فلم يعترف بالتغير فى الهيكل ، وأغفل نسط القوى الاقتصادية ، أو اعتبره غير موجود أو فرض وجوده فى الناحية الاجتماعية لا فى الاقتصاد ، وقطعت الهيئات والجماعات ومراكز الاقتصاد القومى الى جزئيات على اعتبار أنها تتكون من أفراد .

وهنـــاك نواح كثيرة من التبـــاين فى هـــذا المذهب تتصـــل بسياسة تلك الفترة ومباشرتها ، وطبيعى انه لم يكن المذهب الوحيد المعمول به ، ولكنه كان المذهب السائد فى ذلك العصر ، وقد تعرض المذهب نفسه الى تغيرات جوهرية فى شكله النظرى ، وقد جاء بعد المدرسة الكلاسيكية بنظرتها الموضـــوعة للقيمة ، المدرسة النفسية الرياضية ، ثم أعقبتها المدرسة الكلاسيكية الجديدة (مارشال) التى تجمع بين المدرســـتين ، والتى تعتبر فعـــلا انتقالا بين المرحلتين الثالثة والرابعة ، وان ظل الخيط متصلا بين هذه المدارس جميعها ، أى أن الناحية التجارية فى الاقتصاد تتفق مع حاجات المجتمع التجارى .

الاشتراكية الجديدة

يمكن القول بأن المذهب السائد فى عصرنا فى البلاد الاوربية هو الاشتراكية ، وهى توجد فى صورتين : صورة شرقيـــة وهى متعصبة قوية ، وصورة ماركسية تدعو الى تنمية اجبارية نشيطة للدول المتخلفة عن طريق توسع عميق لرأس المال وضغط شديد على الموارد ، وصورة غربية تدعو الى الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية لصالح المجتمع. والاهتمام فى الصورة الشرقية موجه الى تنمية رأس المال على حساب مستويات المعيشة لسد الثغرات المفتوحة بين البلاد العالية الدخل والبلاد المنخفضة الدخل ، أما الاهتمام فى الصورة الغربية فيوجه الى العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة .

والتخفف من الاشتراكية الى اشتراكية جديدة يرتبط ارتباطا تاما بالمستوى الاقتصادى فى بلد ما ، فالبلاد المنخفضة الدخل تتعـــاطى جرعة قوية جدا من الاشتراكية ، على حين لاتتعاطى البلاد العاليـــة الدخل الا جرعة ضعيفة ، ومن ثم فان البلاد التى تقف بين النـــوعين من الدخل كبريطانيا تتجرع مزيجا متوسط من الاشتراكية ، ويمكن وصف الاشتراكية فى صورتها الغربية كما ترى مثلا فى اتجـــاهات الفكر المعاصرة فى بريطانيا ، كاشتراكية جديدة ، فى الكلمات التالية :

ان الفكرة الرئيسية فى الصورة الغربية هى التخطيط ، فيجب أن يخضع الاقتصاد القـــومى للتخطيط ، أو بمعنى آخـــر لرقابة شاملة للموارد القومية ، بحيث تستخدم كلها لصالح المجتمع .

وفكرة التخطيط لا ترتبط بظاهرة التماسك الأدبى والســـياسى المتزايد فى الدولة فى العصر الحاضر فحسب ، بل ترتبط كذلك بالتغيرات التى تعترى هيكل الاقتصـــاد القومى ، فى الوسائل الفنيـــة والدفاع

ونمط العلاقات الدولية ، ويزيد من الميل الى التخطيط سرعة التقدم الفنى ، والاحتكار والتركيز ، والتوسع المستمر فى ميدان المــوارد العلمية ، والتطور السياسى السريع ، والحاجة الى الامن الجمــاعى والعمــالة الكاملة ، كما تلعب دورا هاما فى دفع عجلة التخطيط تلك الثغرة الكبيرة بين الدخل الحقيقى للدول والتى لوحظت بين الحربين العالميتين ، والخوف من عودة هذه الثغرة فى شكل حاد ، واستخدام موارد الدولة اســتخداما كاملا هو الشــغل الشاغل لها ، ولما كان الاستخدام الكامل لهذه الموارد فى ظل تجارة حرة لا يمكن ضمانه ، أصبح هذا الموضوع من أهم أسباب تبنى فكرة التخطيط .

وأهم ما يطمع فيه رجال الاقتصاد والسياسة أن يضعوا طــرقا للتخطيط بأقل مايمكن من رقابات ، وبأقل تكاليف مسكنة للمجتمــع ككل ، فتستخدم الرقابات فقط لضمان عدم ضياع الموارد القومية ، كما يستخدم النصح العام والارشاد والاغراء على التعــاون بدلا من التحذير والمنع ، ولا تنفذ الرقابات الا حيث تتضح الثغرة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الفردية ، وبين الدخل الكبير والدخل الصــغير ، وبين المصالح القومية ومصلحة الفرد .

وقد بذل جهد كبير للتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وللتفكير فى صورة كلية تخضع فيها الاجزاء لمطالب الكل ، وأنشئت الهيئات واللجان التى تستعرض كل عمل اقتصادى فى صورة التكلفة التى يتكلفها المجتمع كله ، لا فى صورة انفاق مالى ، بل فى صـــورة انفــاق حقيقى للمجتمع ، وبمعنى آخر فى صــورة العمالة والكفاية الانتاجية والصالح العام .

وخير استخدام للموارد القومية وأكمله هو المعيار الذى تقاس به المنظمات فى الاتفــاقات ، ويدخــل نظام النقــد وتدفق الادخار والاســتثمار وميزان التجــارة وتوزيع الدخل وحــركة الاســعار والأجور والميزانية امتحانا يكشف عما اذا كان ذلك كله يساعد على تحقيق خير اســتخدام للموارد ، وتقع المســئولية فى تحقيق هــذا

الاستخدام الأمثل على كاهل السلطات العامة ، ويسمى الجهاز الذى تتولى به ذلك جهاز التخطيط ، والى أن تتحقق العمالة الكاملة يكون القياس هو ارتفاع العمالة ، ثم زيادة الكفاية الانتاجية ، وأحسن تعبير لهذا الاختبار العام انما يوجد فى فكرة الدخل القومى بصورته الحقيقية التى تشمل السلع والخدمات بما فيها الخدمات العامة ، ويخضع كل شىء للاختبار العام للتأكد من أنه يعمل على زيادة الدخل القومى فى صورة الرخاء العام والعمالة والكفاية الانتاجية .

وفى هذا النظام لا تتمتع المصلحة الذاتية الفردية بما كانت تتمتع به فى ظل الأنظمة السابقة ، وان ظلت لها وظيفتها النافعة على انها كحافز يجب أن يكفل بحافز جديد ، هو زيادة الدخل القومى الى أقصى حد ممكن . وجاء الى مقدمة الصورة شكل جديد من التنافس هو تنافس الجماعة كما يرى فى معارك الادخار أو فى الاتجاه الى الانتاج الحربى . وهو حافز لا يقل فى قوته ودفعه الى التحسين عما كان عليه من القوة لحافز المصلحة الذاتية فى المذاهب القديمة .

لذلك تنقسم الصناعات الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى وهى الصناعات الأساسية ، ويجب أن تكون مملوكة للمجتمع ككل ، لكن فى حدود أن يثبت أن الملكية القومية أفضل من الملكية الخاصة .

والمجموعة الثانية يجب أن تملك للأفراد على أن تخضع للاشراف اللازم لتحقيق الأهداف القومية الهامة .

والمجموعة الثالثة وهى الصناعات الأقل أهمية ويجب أن تترك لملكية الأفراد الحرية من كل قيد أو رقابة .

وكل مايوضع من ترتيبات فى هذا الشأن انما يقوم على ضوء المقارنة بين المزايا ، والتقسيم بين المجموعات الثلاث يجب أن يبقى تبعا لتغير الظروف ، ويجب أن يرتبط مجال التأميم بمسائل الاحتكار

واستثمار رأس المال ، والانتاجية العالية لكليهما ، وأن يخضع مجال الاشراف خضوعا كاملا للأهداف القومية .

ولكن الصناعة ، وان تكن ملكية خاصة ، فانها ليست أصولا خاصة بل هى أصول قومية ، ويجب من ثم أن تستعمل للصالح العام، ولا سيما من حيث استخدامها الكامل وانتاجيتها العالية ، وتتطلب فكرة التخطيط اعادة تشكيل حقوق الملكية ، اذ لم تعد الملكية الخاصة ذلك الحق المقدس فى نظر القانون الرومانى ، بل أصبح مرة أخرى ما كان يعتبر فى العصور الوسطى حقا للكسب والانفاق ، بدلا من حق الاستعمال والتمتع والاتلاف ، ووجدت أشكال جديدة للملكية ، ملكية تحت الرقابة العامة .

ولفكرة استخدام الدخل القومى كقياس عام آثار ثورية بالنسبة لاى منهج اقتصادى ، اذ يترتب عليه فكرة الضياع القومى الذى يدخل تحته عدة عناصر كالضياع فى عدد السكان (بالموت الطبيعى أو المرض) أو بعدم تعليمهم أو بسوء تغذيتهم ، كما يؤدى كذلك الى التمييز بين الانفاق الخالق للدخل وغيره من أنواع الانفاق ، والتوسع فى الخدمات العامة وبخاصة الخدمات الاجتماعية أو التعليمية أو خدمات البحوث أو الاستثمار العام ، وهو فى حالات كثيرة معادل للتوسع فى الدخل القومى ، ومحو الخط الفاصل بين الانفاق القومى فى صوره الصحيحة وبين الدخل القومى ، فكلاهما جانبان لشىء واحد ، فزيادة الانفاق فى صوره الحقيقية معادل لزيادة الدخل فى صوره الصحيحة ، وبالعكس ، وكل مايهم فى الامر أن يكون الانفاق من نوع صحيح أى أنه يساعد على تحقيق أقصى فائدة للمجتمع .

والعوامل المحددة فى تحقيق أقصى الدخل هى الموارد القومية وحدها من حيث حجمها ونوعها ، ورأس المال والموارد البشرية وكذلك ميزان المدفوعات ، أى الموارد التى يمكن تكملتها بطريق الاستيراد أو

الائتمان أو الاســتثمار من الخــارج ، لذلك يجب أن يعطى الاعتبار الاول الى تلك الموارد النادرة ، وازالة العــوائق من طــريق العمالة الكاملة وكفاية الانتاج ، وأهم تلك العوائق هو ما يعترض طــريق استيراد الضروريات كالطعام والمواد الخام .

وعند هذه النقطة بالذات ، تدخل الاشتراكية ميدان العــلاقات الدولية متطلبة التوسع الى أبعد من حدود الدولة .

ماذا بعد الاشتراكية

لعل أمثل العواطف الانسانية تتركز فى الاشتراكية أو حـولها ، ولكن هناك تفكيرا واعيا فى الاشتراكية قد يؤدى الى سقوطها أسرع مما سقط مذهب الحرية ، ولقد سقط مذهب الحرية بعد أن ثبت أنه لايصلح ، لانه افترض صحة مازعم ، فقد آمن بوجود الفرد ذى الروح الاقتصادية ، كما آمن بحرية المساومة بين رأس المـال والعمل ، وفى التعديل التلقائى فى القوى الاقتصادية .

كذلك فافتراضات الاشتراكية هى بدورها مزاعم ، فلا توجـد بعد الروح الاقتصادية للفرد ، فالروح الاشتراكية هى التى تدفعهـا المصلحة القومية ، والتى تكون على تمام الأهبة للتضـحية فى سبيل المجتمع بعملها وراحتها كلما طلب اليها المجتمع ذلك ، فاذا كان المطلوب الحد من الانفاق على سلع الاستهلاك استجابت على الفور ، واستغنت عن مدخراتها ، واذا كان المطلوب زيادة الانتاج ضاعفت فى عملها من جهدها ووقتها ، ولتطبيق الاشتراكية تطبيقا سهلا فانها تتطلب وجود دافع المصلحة القومية كحافز عام الى جانب الحوافز القديمة الاخرى لتحل محلها أو تقلل منها الى حد كبير ، والحوافز القديمة التى تقوم غالبا على الخوف والعوز ، وبخاصة خوف البطالة ، تختفى فى ظـل رخاء اقتصادى سائد ، ووضع معدلات دنيا للاجـور لمختلف العمال والميل للربط بين الاجور والاسعار وكذلك فرض ضرائب باهظـة ، يخلق ذلك كله جوا كريها ، ولاسيما فى البلاد ذات النفسية التقليدية ومستوى المعيشة التقليدى .

ولقد افترضت مشكلة الحوافز الاقتصادية فى الاقتصاد المخطط أبعادا لم تعرف فى الأحلام ، فرجال مذهب الحرية لم يبحثوا قط هذه

المشكلة ، بل اعتبرت غير موجودة ، فعند كل فرد مايحفزه لان « يتقن » عمله ، والا فعليه أن « يتركه » فان خارج الجدران كثيرين فى انتظار مكانه ، أما وقد توافر العمل فى الخدمات الاشتراكية والرخاء الاشتراكى فكان لابد من ظهور المشكلة وبروزها الى المقدمة .

فالتعليم بما يتيحه للعامل من كفاية انتاجية وتعاون وثيق مع الادارة ، وانشاء مجالس الانتاج المشتركة وغيرها من أنواع التعاون المشترك والتطور الى التخصص فى جزء معين من العمل ، وابتكار طرق جديدة للاشراف والرقابة ، وطرق جديدة للتنظيم عن طريق ممثلى العمال قد يؤدى الى حل لمشكلة الحوافز ، ولا جدال فى أن هذه المشكلة قد حلت ، وان الاقتصاد الاشتراكى قد قرر معارضتها معارضة انتشار التجميعات عن طريق معالجة نفسية الفرد ، ولا شك كذلك فى أن قدرا كبيرا من تغليب الصالح القومى كحافز يتطلبه قيام اشتراكية عاملة حرة .

وثمة مشكلة كبيرة أخرى لم تحل بعد ، هى وضع اتحادات العمال ودورها فى الاقتصاد الاشتراكى الجديد ، فالعمالة الكاملة تزيد من قوتها ، والواقع أنها فى ظل الاشتراكية تبلغ ذروتها من القوة والمركز ، ولكن لهذا نتائجه الكبرى ، فهل يصحب هذا الارتفاع فى القوة والمركز ادراك للمسئولية والتنظيم الذاتى ، وهل تستطيع اتحادات العمال أن تفرض سياستها على أعضائها ان كانت تلك السياسة لا ترضيهم .

ان المشكلة ليست فيما اذا كانت اتحادات العمال قادرة على وضع سياسة صحيحة ، ولكنها فيما اذا كانت الاتحادات قادرة على تطبيقها فى وجه معارضة سلبية من جانب أولئك الذين يعتمدون عليهم وعلى تأييدهم ، ان الاتحادات بطبيعتها تنظيمات قطاعية ، لحماية مصالح قطاعيه لأعضائها الذين يعتبرون الاتحاد ممثلا لهم يطالب بما يريدون ، ولا يرون فيه الا الحارس الذى يحمى مصالحهم سواء بالدفاع أو الهجوم ، ولكن ميدان الدفاع والهجوم قد انكمش جدا فى الاقتصاد

الاشتراكى ، وأصبح على اتحادات العمال أن تقبل كثيرا وكثيرا من المسئولية لحفظ النظام والأمن الصناعى .

وهنا تثور مشكلة ، هل يمكن أن تتحول المصلحة القطاعية الى مصلحة قومية ؟ أو بمعنى آخر هل تتنازل اتحادات العمال عن المطالبة بزيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل ؟ أو أية مزايا أخرى فى ظروف العمل اذا كانت هذه المطالب لاتتلاءم مع المصلحة القومية ؟

لقد دعا كثير من الباحثين الى ضرورة اصلاح التنظيم الداخلى وهيكل اتحادات العمال داخل اطار التخطيط والعمالة الكاملة ، فتصبح الاتحادات اتحادات تنظيم صناعى يهدف الى زيادة فى الانتاج والكفاية وتكون عضويتها ليست مجرد دفع الاشتراكات والاشتراك فى الاضرابات بل تعاونا فعالا فى بناء الاشتراكية الديمقراطية والسير فى ركب الاشتراكية الحرة ، والزعم بأن اتحادات العمال ينحصر واجبها فى تخفيض ساعات العمل ورفع الاجور والحد من استخدام قوى بشرية جديدة من خارج الاتحاد ، وتقليل جهد العامل ، يجب أن يحل محلها المبدأ المضاد الذى يطالب الاتحادات بأن ترى أن كل عامل يقوم بواجبه كاملا ، واعمل أقصى ما يستطيع فى تحقيق غاية مشتركة بما يتفق مع نصيبه الذى يرى من حقه أن يطالب به ، وأن تكون الاتحادات حارسا للمصلحة القومية كما هى حارس لمصلحة أعضائها .

ومن التجارب التى مر بها كثير من الدول الديمقراطية أن التخطيط فى أوقات الطوارىء يسير سهلا نسبيا ، أما التخطيط للرخاء فى السلم فيواجه مشاكل غاية فى الصعوبة ، ذلك لانه عند التخطيط للرخاء تقوم مطالب من مختلف الجموع تنشد كلها مزايا وفوائد اقتصادية يصعب التغاضى عنها فى جو الاندفاع نحو الرخاء ، وتنتهى هذه المطالب غالبا بتحطيم الخطط .

وهناك قيد آخر على التخطيط الاشتراكى الجديد ، يتمثل فى العلاقات الدولية ، فالعمالة الكاملة بأجور عادلة تعنى زيادة ملموسة

فى الميـل الى استيراد الطعام والمواد الخام وغير ذلك من الضروريات والكماليات ، وزيادة الاستيراد يجب أن يدفع ثمنها بزيادة فى التصدير ، ولكن القدرة على التصدير تتوقف على ميـل الدول الاخـرى الى الاستيراد ، وهذا يتوقف بدوره على العمالة الكاملة فى الدول الاخرى وممارستها لتجارة دولية حرة ، ولكن ماذا يحدث لو أن هذا الافتراض فشل فى تطبيقه .

ويدور جدل كبير بين الباحثين ، فيقول بعضهم ، ان الاشتراكية فى دولة ما هى مجرد حلم ، وانها لنجاحها تتطلب اطارا دوليا متين البناء ، ونحن نرى فى ضوء التجربة انهم كانوا على كثير من الحق ، فالتخطيط الاشتراكى يتطلب درجـة عالية من الترابط الدولى بالنسـبة لتوفير ضروريات الحياة ، كما يتطلب اتحادا أو شـبه اتحـاد من الدول له سياسة متناسقة فى شئون النقد والائتمان والاسـتثمار والعمـالة ، ونقصـد بالسياسة المتناسـقة السياسة التى تميـل الى الاستيراد بقـدر متناسق .

ننتقل بعـد ذلك الى ماكشفت عنه الصناعات المؤممة أخيرا من أعاجيب ، ونقصد بها العامل الانسانى فى العلاقات الصناعية ، لقد كانت الاشتراكية احتجاجا لا على الاستغلال المادى للعامل بما كان ساوره من قلق البطالة والحرمان فحسـب ، بل على اغفـال القيم الانسـانية فى الانتاج الصـناعى ، وعلى خضوع الانسـان لداعى الربح ، وكانت شخصية العـامل ورضاه وكرامتـه واحترامه وتوازنه العقـلى والروحى واقعة تحت وطأة الآلة الصناعية الصماء ، ولكن الخطوات الاولى للعمل الاشتراكى تثبت أنه ليس هناك علاج فى هذا الصـدد فى الصناعات المؤممة التى تتخذ فيها البيروقراطية الحازمة وضـعا لايشجع ، وتدل التجارب المشتركة على أن التأميم لايغير كثيرا من وضع العـامل أو حالته النفسية ، ويبدو أن الصناعات المؤممة تؤدى الى متاعب ليست قليلة .

وهناك ناحية ضعف فى الصناعات المؤممة ، هى ناحية ميلها الى المركزية والبيروقراطية التى لم يصـلح من أمرها ولم تستبدل بغيرها

بعد ، وهنا يترك للتجربة وحدها ما اذا كانت هذه الميول كامنة فى النظام ، أو انه يمكن القضاء عليها عن طريق نظم تحل محلها .

ولكن هناك مايبرر الاعتقاد المتزايد بأن العصر القادم سيكون عصر ثورات نفسية لاثورات اقتصادية ، وان كثيرا من العناية سيوجه الى الناحية النفسية من رضا الانسان وسعادته ، وحين يتوافر اشباع الحاجات الاقتصادية للاسرة . مع بقاء الناس ساخطين ، لابد من عمل شىء فى صورة انسانية لعلاج هذه الحالة ؛ هناك حاجة واضحة لصبغ الصناعة بالصبغة الانسانية لا فى الهيئات الخاصة بل فى الهيئات العامة، والى احاطة الآلة الصناعية كلها بجو من المودة والطمأنينة . والى فهم عميق لحاجات الجموع الكبيرة ورغباتها وآمالها .

وهكذا نرى أن الاشتراكية الكاملة ليست حقيقة وانما هى أمل، وسواء تستطيع الوقوف فى وجه عواصف العصر أو لاتقف ، فهو أمر لم يتم اختباره بعد ، فهناك كثير من التدبير المغرض والخداع عن نجاحها وعن امكانياتها وحقائقها مما يزيد الوضع سوءا ، فكثيرا مانخطىء فنعتبر الآمال والرغائب والآراء والمثل حقائق ، والزعم السائد انه يكفى أن تعرض على الناس النتائج واضحة لكى يقبلوا على مافيه المصلحة المشتركة ، وتنتشر الدعوة الآن الى مذهب جديد من التناسق الاشتراكى ، ولكن الاشتراكيين ينسون أن نظرية الاشتراكية انما قامت على أنها نظرية الصراع ، فالحياة هى تناسق فى سطحها العلوى ، أما فى سطحها السفلى فهى صراع ، تدور فه مناوشات كثيرة ، بل هى شبكة من الصراع ، وهذا ماجعل من العسير فهمها ومعالجتها ، لذلك فليس هناك نظام منطقى يرضيها ، وليس هناك مذهب بذاته مهما بلغ من النبل والحقيقة ـ قادرا على أن يرضى الحياة التى تسير متشعبة فى مختلف الاتجاهات فتتطور وتتغير وترتفع .

والمذاهب انما تعبر عن آمال بذاتها لعصر بذاته ، وهى الضوء الذى يستهدى به العصر فترة ما ، ولكنها لاتستطيع أن تنتظم القوى الخالقة جميعها ، لانها أكبر من أن يتسع لها مذهب واحد .

٤ — مذهب التخطيط

تسير الدراسة الاقتصادية فى اتجاهات ثلاثة أو من وجهات نظر ثلاث :

١ — وجهة نظر الفرد الذى يعمل فى سبيل الثروة .

٢ — وجهة نظر الجماعة كاتحاد أصحاب العمل الذى يعمل على كفالة الثروة والأمن لصالح الجماعة كلها .

٣ — وجهة نظر المجتمع كله ممثلا فى الدولة التى لها أهدافها الخاصة التى توجه للحصول على أعلى دخل حقيقى لها .

وتشمل وجهات النظر الثلاث هذه القطاعات الثلاثة :

١ — قطاع التنافس (نظام السوق) الذى يقوم على العمل التلقائى فى السوق ، ويشمل هذا القطاع كذلك التنافس غير الكامل بين الشركات اذا كانت تظهر فى السوق على أنها شخصيات مستقلة .

٢ — قطاع التكوينات الاحتكارية أو الانشطة الجماعية ممثلا فى شبكة هيئات الاحتكار التى تضع لنفسها خططا طويلة المدى ، بعضها ذات طبيعة مقيدة ، وبعضها للتحسين والتوسع ، ولكنها جميعا لتحقيق صالح القطاع ذاته ، ولا يشمل هذا القطاع الا القواعد والتنظيمات الجماعية ، وليس معادلا للاحتكار بصورته تلك ، وقد أوضح الفرد مارشال حين تناول نظرية الاحتكارات لماذا أغفل الانشطة الجماعية أو الجماعات ذات المصالح المشتركة واعتبارها طابقا علويا على بناء القطاع الاول ، ان الاحتكار قد يظهر فى جميع القطاعات .

٣ ـ وأخيرا قطاع التخطيط ممثلا فى الاطار العام كما توضحه الاهداف القومية والرقابة المفروضة لتحقيق هذه الاهداف .

وليس هناك خط فاصل بين القطاعات الثلاثة فانها تختفى بعضها فى بعض بدرجات متزايدة كما يقول مارشال الذى يدين له رجال الاقتصاد فيما بينهم لعرض الطريقة التى يعمل بها مبدأ « الاستمرار » والتدرج ، والقطاعات الثلاثة لاتعمل بمعزل ، الواحد عن الآخر ، بل ان كلا منها يحتضن الآخرين ، وهى ثلاث طبقات يحاول اعلاها أن يسيطر على مادونه ، وكل منها فى صراع مع الآخر ، ويزعم كل قطاع لنفسه درجة تفاوت فى الأهلية فى المراحل المختلفة من التطور التاريخى وفى مختلف البلاد .

وفى القطاع الاول تتمثل القوى الرئيسية فى التنافس الكامل أو غير الكامل ، وفى رغبة الفرد فى الحصول على الثروة ، وتدرس الظواهر الاقتصادية فى ضوء هذين الافتراضين ، فميدان التنافس هو بين الافراد والعامل الاول فيه هو الفرد .

أما فى القطاع الثانى فالقوة الرئيسية هى البحث عن الثروة والأمن من جانب الجماعة وعن طريق العمل الجماعى والمصالح القطاعية ، واتجاهها الاول هو تجميع القوى المنبثقة من القطاع الاول أو الثالث (قطاع التنافس ورغبة الفرد فى الحصول على الثروة أو قطاع الرقابات العامة) عن طريق أنشطة توجه الى تقوية أو تثبت الاوضاع المناسبة لجماعات بذاتها وحماية مصالحها الطويلة المدى ، فهو ميدان التعاون داخل الجماعة والتنافس بين الجماعات ، والعامل الاول فيه هو الجماعة .

وفى القطاع الثالث تكون القوة الدافعة هى تحقيق أعلى دخل قومى ، والغرض الاساسى فيه أن هناك سلطة لها نفوذ أو قوة رقابة تتضح فى ميدان الاقتصاد القومى كله ، فهو ميدان تضامن الدولة القومى فى العلاقات الداخلية ، وتنافسها فى العلاقات الخارجية ،

فالعامل الاهم هنا هو الدولة التى تعمل على التغلب على العوائق التى تنبعث من القطاع الاول والثانى .

وقد ركز رجال الاقتصاد الكلاسيكيون دراستهم على القطاع الاول وأقاموها على أساس من افتراض التنافس والرغبة الفردية فى الثراء .

ونظرية تنافس الجماعات على الثروة — وأهم مافيها نظرية صراع الطبقات — تتصف بالدراسة الاقتصادية فى القطاع الثانى ؛ أما رغبة الفرد فى الحصول على الثروة على حساب الجماعة فقد خفف من حدتها الرغبة الجماعية للثراء ، على الرغم من أن أقوى أعضاء الجماعة يزعمون لأنفسهم دورا قياديا فى تحديد مصالح الجماعة وتشكيل سياستها تبعا لمصالح أفرادهم الخاصة ، ومهما تكن الحال فان مايتشدون له ليس مصلحة أفراد بالذات ، بل مصلحة الجماعة كلها وفى المدى البعيد .

فمثلا ماركس الذى اغفل القطاع الاول ، ركز كل اهتمامه فى ميدان تنافس الجماعات ، واعتبر الاقتصاد كله بذلك مظهرا من مظاهر الصراع الطبقى . ورأى أن صاحب رأس المال أو العامل ظهرا فى السوق على أنهما ممثلان كل لطبقته ؛ الاول همه الاستغلال ؛ والآخر همه أن يكسر حدة هذا الاستغلال ، ومن رأيه كذلك أن التنظيمات فى المجتمع كانت بحيث ان كلا من صاحب رأس المال والعامل يزعم لنفسه هذا الدور .. فالاول هو عامل الاستغلال والثانى هو موضوعه وكلاهما عن رضا أو كره داخل فى شبكة من النظم الاجتماعية والاقتصادية اضطرته الى أن يسلك هذا السبيل .

ولم تلحظ المدرسة الكلاسيكية علاقات الطبقات كما تجسمها النظم ، أما المدرسة الماركسية فلم تر العلاقات بين الافراد ، غير أن كلا النوعين من العلاقات ضرورى لتقويم القوى الاقتصادية فى المجتمع ، وقد بذل علماء الاشتراكية جهدا كبيرا للكشف عن القواعد التنظيمية المسئولة عن التنافس بين الجماعات وعلاقات الطبقات

وفى تشيكوسلوفاكيا وبولندا فى الشرق ؛ لهـذا تشتد الحاجة الى الدراسة الجادة التى تصلح لبحث منظم للعلاقات الاقتصادية فى هذا القطاع .

ما هى الافتراضات التى تفرض هنا ؟

نفترض أولا أن الدافع الاساسى فى الاقتصاد المخطط هو الوصـول بالدخـل القومى الحقيقى الى حـده الاقصى أى أن المجتمع يفضـل الدخل الحقيقى الكبير على الدخل الصغير .

ونفترض ثانيا وجود الرقابات الاجتماعية اللازمة لتحقيق الحـد الاقصى من الدخـل القومى ؛ سواء كانت هـذه الرقابات للنصـح أو للارشاد أو للاغراء أو للاشراف المباشر أو غير المبـاشر ؛ لذلك نفترض أن الدولة قد وضعت القوانين التى تعنى بالوصـول الى الحـد الأقصى من الدخل القومى ، سـواء عن طريق المجالس الاقتصـادية الخاصة أو الهيئات المؤممة أو المرافق العامة أو مصـالح وزارة الخزانة أو أية هيئة أخرى تختص برسم الطريق الى الدخل الأقصى فى مختلف الميادين، أو فى الميادين كلها معا .

والتخطيط بالمعنى المستعمل هنا انما يقصد به أن مديرى الاعمـال الحرة ينشـدون الاسـترشاد فى شئون سياستهم العليا ، لا عـند حملة الاسهم (فهؤلاء همهم تحقيق أقصى الربح) بل عند الهيئات والمؤسسات العـامة ، وهذه بدورها تسترشد بالسـلطة العليا للتخطيط التى تختص بالوصول الى الانتاج الاقصى فى الدولة كلها .

ونلخص رأى ميل فى ذلك فنقول : ان نظرية الاقتصاد المخطط انما تختص بظواهر الدولة الاشتراكية التى تحدث من السعى فى الوصـول الى الدخـل القومى الاقصى فيمـا عدا المبادىء التى تعتبر فى وقت ما متعارضة مع الدخل القومى الاقصى ، وهى الرغبة فى جمـع الثروة من جانب الفرد ، ومن جانب مصالح جماعة ما ، ولكى يسير البحث صحيحا، يجب ان نبحث فى الآثار كلها التى تترتب من الصالح القومى على الميدانين الآخرين وعلى قطاع التنافس وقطـاع التكوينات الاحتـكارية ، ودافع

للكشف عن السلوك الجماعي للطبقات الاجتماعية التي شكلها القانون والعادات والنظم في أشكال معينة القصد منها حماية مصالحها من مصالح غيرها من الجماعات الا أن آدم سمث تحدث عن تآمر أصحاب الاعمال ضد العمال ، ونستطيع أن تتبين ذلك في كتابات رود بيرتوس وماركس وغيرهما .

أما القطاع الثالث فقد أغفل اغفالا تاما من المدرستين الكلاسيكية والاشتراكية فحلل ماركس « قوانين الانتاج الرأسمالي » ورفض أن يخضع للتحليل العلمي شيئا لم يكن يوجد ، ولم تظهر له قوانين بعد ، واعتبر كل البحوث التي تجرى عن اقتصاد مخطط عملا سابقا لأوانه وانه لايقوم على أساس علمي ، وكان على حق في ذلك ، الا أنه حين تولى أتباعه الحكم في روسيا لم يكن عندهم مايعتمدون عليه من طرق فنية أو مادية ، وكان عليهم أن يتلمسوا طريقهم في الظلام دون أن يتوافر لهم استعداد ما ، ولجأوا الى « التجربة » على أنها أصلح معلم يسترشدون به ، ونحن مع تسليمنا بأنها أصلح معلم ، نسلم كذلك بفداحة تكلفتها ، والواقع أن روسيا لم تظهر فيها النظرية الاقتصادية الا ظهورا بسيطا ولايزال قطاع التخطيط فيها غريبا عن الدراسات الاقتصادية .

وفي نفس الوقت زادت الحاجة الى التوسع في دراسة هذا القطاع فأمامنا اليوم عدد من الاقتصاديات المخططة تختلف ألوانها ، كما تختلف نظمها الهيكلية ، مابين ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، وبين ملكية الدولة لها ، وتقف بريطانيا على بر التخطيط ، باقتصاد نصف مخطط ، وان ظلت فيها السيادة للصناعة الخاصة ، وظل الاحترام الكامل لحقوق الافراد ، وعلى البر الآخر تقف روسيا السوفيتية باقتصاد كامل التخطيط ، حل فيه التعارض بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة حلا من جانب واحد باهمال حقوق الافراد ، وفيما بين هذين الطرفين تقوم عدة أنماط من التخطيط تتمثل في فرنسا في الغرب ،

الدخل القومي الاقصى فى صراحة مع رغبات الفرد ورغبات الجماعة الصغرى فى جمع الثروة ، والتى تعوق هذا الدافع .

وليس هناك جزء فى الحياة الاقتصادية لا يعمل فيه دافع المصلحة القومية عمله ، الا أن بعض الاجزاء يتصل بالدافع أكثر من البعض الآخر أما الاجزاء التى يعمل فيها الدافع بقوة كبيرة فهى ما يمكن أن نسميها العوامل الاستراتيجية فى الاقتصاد ، وهنا يعتبر الصالح القومي مباشرة لأقوى السلطات .

والاتجاه الحديث هو الحد من قطاع التنافس والتوسع فى القطاعين الآخرين على أن يكون القطاع الثانى فى خدمة خطة عن طريق وجوه الرقابة العامة ؛ ويتميز الاقتصاد المخطط قبل كل شيء بالتوسع فى الاطار الاشتراكى العام الذى يتحرك فيه القطاعان الآخران ، ولهما الحرية فى التحرك فى الاتجاهات التى تتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للخطة التى تهدف أساسا الى التوسع والتحسين ، والا فانهما يخضعان لجهاز الخطة .

ولقد درس القطاعان الاولان دراسة وافية ، وتعرضا لاختبارات كثيرة ؛وخضع قطاع السوق الحرة لدراسات استمرت مائةوسبعين سنة ؛ فى عصر الاحتكار من أيام ماركس ؛ وفى السنوات الاخيرة بصفة خاصة أما القطاع الثالث فلا يعرف عنه الا القليل ؛ اذ انه لم يكن موضع دراسةالا فى الأيام الاخيرة ؛ وبالتحديد فى السنوات العشر الاخيرة .

وتحول الاهتمام الاول من جانب رجال الاقتصاد الى هذا القطاع الثالث أى الى دراسة الترتيبات التى وضعت لتحقيق الأهداف القومية ؛ والحد الأقصى للدخل بصفة أولى ؛ لان الاهداف الأخرى انما تعتمد فى تحقيقها على الحد الاقصى كائنة ما كانت .

ولا أقول ان قوانين النظم الاقتصادية ؛ كما وضعها رجال الاقتصاد الكلاسيكيون ؛ أصبحت غير ذات موضوع أو بعبارة أخرى باطلة فى اقتصادنا الحاضر . ولكننى أقول ان صلاحيتها أصبحت مقصورة على قطاع واحد من الاقتصاد القومى ؛ وأصبح هذا القطاع متداعيا الآن ؛ ونقول القول نفسه عن قوانين الاقتصاد الاحتكارى .

الذى تحـــكم فيه نظم التنافس بين الجمـــاعات والصراع بين الطبقات، وقوى القطاع الثالث التى سارت الى المقدمة مكملة للقوى الاخرى ، وهى تعمل فى مجال يتسع فى سرعة زائدة ، لذلك ففى المعين الاقتصادى للقوى تبرز القوى الاخيرة بمؤشر مرتفع .

ولنفرض على سـبيل التوضيح أن نسـبة القطاع التنافسى فى الاقتصاد البريطانى فى منتصف القرن التاسع عشر كان ٩٠ فى المائة من جملة الاقتصاد أى أن ٩٠٪ من جملة الدخل تحصل فى ظل ظروف التنافس ، والعشرة فى المائة الباقية فى ظل ظروف احتكارية ، على حين أنه لم يكن هناك جهاز تخطيط لرسم خطة الوصـــول بالدخل الى حـده الأقصى ، فمؤشر القطاع الاول هنا يكون قد هبط الآن هبوطا كبيرا، أما القطاعان الآخران فقد زادا زيادة كبيرة ولا سيما القطاع الثالث .

ويجب أن يتنبه القارىء الى أن القطاعات ليست بميادين مقفلة ، وانما هى ميادين غامضـــة تعمل فيها القوى التى وضـــعناها ، فان فى الحياة الواقعية تعمل قوى التنافس وقوى الاحتـــكار وقوى الرقابة الاشتراكية دائما على أن يصحح بعضها البعض ، عن طريق التصارع تارة وعن طريق التعاون تارة ؟ وعن طريق حياد أحـــد القطاعات تارة أخرى ، وكل ظاهـــرة اقتصادية حقيقية هى نتيجة لهـــذه المجموعات الثلاث من القوى .

تغير الهيكل واستقراره

من الصعب أن نقارن بين الهياكل الاقتصادية فى أثناء سير كل منها، وأن نصدر حكما عن كفايتها النسبية ومصطلح الهيكل الاقتصادى فى النظام الاقتصادى تعبير بالغ التعقيد ، فهو يربط عناصر التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، والوسائل الفنية الصناعية وقواعد السلوك الاقتصادى ، ويمكن القول بصفة عامة ان التنظيم الاجتماعى والاقتصادى فى العصور الوسطى يتمثل فى النقابات والاتحادات العمالية التى كانت تسير على هدى الآراء التقليدية عن توزيع العدالة : عدالة السعر وعدالة الأجر ، وكان التنظيم فى عصر التجاريين يتمثل فى الصناعات بمعناها الاصيل ، وفى الشركات الاحتكارية وقوانين الدولة مسترشدة بفكرة التوازن التجارى المناسب. أما فى عصر الحرية فتتمثل فى المشروعات الخاصة فى الاقتصاد الحر الذى أصبح احتكاريا بالغا فى الاحتكارية بعد ذلك على أى حال ؛ أما فى الاقتصاد المخطط فيتمثل فى أشكال جديدة من الملكية تتركز إدارتها فى مجالس التخطيط مسترشدة بفكرة الدخل القومى الاقصى وتوزيعه توزيعا عادلا .

وكانت الوسائل الفنية فى كل هذه المراحل مختلفة فكانت طاحونة الهواء ثم طاحونة الماء هما الأداة الفنية لطحن القمح فى العصور الوسطى ، ثم حدث تقدم فى تقسيم العمل فى أوائل عصر الصناعات تحت اشراف نظام التجاريين وكانت الثورة الصناعية الأولى هى نقطة البدء فى الاقتصاد الحر كما كانت الثورة الصناعية الثانية فى عصرنا الحاضر بمالها الضخم فى تطبيق البحث العلمى ووسائله الفنية الجديدة . فى الاشراف المركزى نقطة البدء فى الاقتصاد المخطط ، وكانت قواعد السلوك الاقتصادى فى مجتمع القرون الوسطى هى الرغبة التقليدية فى الوفاء بحاجات مستويات المعيشة التقليدية فى مختلف الولايات ، وفى

عصر التجاريين كانت هذه القواعد تتمثل فى محاولة الحصول على أكبر قوة عن طريق الثروة القومية ، أما الاقتصاد الحر فكانت تحكمه الرغبة فى أرباح دفترية بحتة ، وفى الاقتصاد المخطط يظهر دافع جـديد الى جانب الدوافع القديمة لم تتبين صورته بعد ، هو زيادة الدخل القومى الى أقصى حد ممكن

والتحول من نظام الى نظام ليس أمرا سـهلا ، فلا يمكن القول بأن نظاما تغير الى نظام آخر فى بلد ما فى فترة بذاتها ، فقـد حـدثت التغييرات الهيكلية من تجمع فروق صغيرة متعددة فى النمط الهيكلى حتى أصبح بعد فترة ما صورة جديدة جدا ، وأظهر مانرى هذه الفروق فى الفكر الاقتصادى ذاته ، فالفكر هو رائد التغيير وخير تعبير عنه .

ولكن هل نستطيع القـول اذا بان الهيكل الجديد أفضـل من القديم من حيث صور كفايته ؟ ان الاجـابة تكون بالايجـاب حيث يتوافر التقدم الفنى الذى يعتبر العامل المحـرك الاول نحو التغيير ، وان كانت العوامل الاخرى وبخاصة التنظيم الاجتماعى والاقتصادى تلعب دورها كذلك ، وكل مايمكن قوله من الناحية التاريخية أنه اذا كانت دولة ذات هيكل اقتصادى قائم على اسس العصور الوسـطى تنافس أو تحـارب دولة ذات هيـكل من عصر التجارة ، فان الأولى لاتصمد للثانية ، وفى حروب القرن الثامن عشر أمثلة كثيرة لسـيادة بروسـيا ذات هيكل التجاريين على جـاراتها ، كما انتصرت الثورة الفرنسية على دول نظام التجاريين ، وكما انتصر الاقتصاد الحـر فى انجلترا على اقتصاد التجاريين فى الدول الاخرى .

وفى الحكم على كفاية الأنظمة المختلفـة يجب أن نقـارن بين نظرياتها فى أكفأ أنماطها فى طور التكوين ، أما فى واقع الحياة فالخيار فى الحقيقة لايقوم بين نظامين بل بين أنظمة عتيقة بالية ونظام جديد فى طور تكوينـه ؟ فنظام النقـابات المهنية فى انجلترا أو فرنسـا فى القـرن الخامس عشر بكل ماتوافر له من خبرة احتكارية وحقوق واسـعة لم تكن له الكفاية التى بلغت قوتها فى القرن الثالث عشر أو حول ذلك ،

ونظام التجاريين فى أحسن أطوار تكوينه واكثرها حيوية أصبح قديما باليا فى غرب أوروبا فى القرن الثامن عشر ، وصار عقبة فى طريق التقدم والتطور ، وكان الاقتصاد الحــر فى فترة ما بين الحربين العالميتين على الرغم مما كان فيه من بطالة كبيرة وقدر هائل من العتاد غير المستعمل ومن الخبرة الاحتكارية عند رأس المال والعمــل على السواء ، وعلى الرغم من النظم المقيدة للانتاج ، كان يكشف بدرجة كبيرة عن ضياع الموارد القومية فى القرن التاسع عشر .

وتواجه دول العالم مشكلة رئيسية هى : هل الاقتصاد المخطط اكفأ من الاقتصاد الحر فى صورته الحاضرة ؟ وهذه نقطة حاســمة فى المنهج التاريخى لمشكلة بقــاء الدولة ، ولاشــك أن المجتمع كالجسم تعمل فيه أجهزة التطور أو مبدأ الاختيار ، ولكن بطريقته الخاصة .

ويمكن الحصــــول على نمط اجتماعى من اســـتعراض العــلاقة (١) بين الفرد والمجتمع و (٢) بين مختلف المجتمعات فى جميع الشعوب و (٣) بين المجتمع وظروف البيئة ، على حين أن الاختيار القومى يحدث أولا فى التصارع على البقاء فى مجتمع الدول ككل ، ويعمل جهــاز التطور فى المجتمعات لا عن طريق قوة الانتاج ولكن عن طــريق قوى الانسان الخلاقة الى جانب التصارع على البقاء فى اطار الحياة الدولية، وحسن الاختيار أو سوء الاختيار للنمط الاجتماعى فى الحياة الدولية مجتمعة هو الذى يحدد الاختيار الطبيعى للتنظيمات الاقتصادية .

فاذا سلمنا بما يقال من أن الاقتصاد المخطط أكثر كفاية وانتاج من الاقتصاد الاحتكارى الحر الموجودالآن من ناحيتى الدفاع والرخاء (الدخل القومى) أصدرنا حكم الاعدام على النظام الآخــر ، اذ أن الأمة التى تؤيد هذا النظام الآخــر تكون قد أســاءت الاختيار بين استعراض القوى الدولية .

وامتياز الوسائل الفنية فى التخطيط على الاقتصاد الاحتكارى

الحر لاشك فى صحته من ناحية ، فهو يحقق الاستخدام الكامل للموارد القومية بما فيها القوى البشرية . وهذا التحقق يعنى زيادة الدخل القومى ، ولكن مسألة ماإذا كان التخطيط يمكن أن يحقق انتاجية صناعية أعلى ، كان الجواب عليهـا بالنفى حتى وقت قريب ، ولكننا رأينا فى التخطيط للحرب فى الولايات المتحدة، وفى انجلترا ، وفى التخطيط المسلم فى بعض البلاد الاوروبية أمثلة كثيرة لارتفاع الكفاية ارتفاعا ملحوظا ، ونستطيع أن نثبت بالتحليل أن التخطيط لايعنى بالضرورة الهبوط بالكفاية ، وقيمة الأصالة والعمل الحر عظيمة دون شك ، ولكن يمكن زيادته بالربط بينه وبين الاصالة العامة والعمل الحر العام وبين الوسائل الفنية للاستثمار الضخم والمشتريات الضخمة وبتجميع المعرفة الفنية والربط بين الصناعات وتنسيق جهودها وبالقيادة والارشاد والنصيحة من جانب السلطات العامة .

وخطأ بالطبع ان نعتقد أن الوسائل الفنية فى التخطيط هى كل مايهم فى هذا الامر وأنه لكى نفيد من هذه الوسائل الفنية فائدة ذات قيمة يكفى أن نجد الطريق الصحيح للتنمية والتقدم ، فاذا اتيح لدولة أن تختار بين تخطيط زيادة المواد الخام ، أو بين زيادة مقدراتها من المخترعات والاستكشافات الفنية أو بين زيادة الحماية للاستقرار الداخلى والامن القومى أو بين زيادة تكوين رأس المال أو بين ارتفاع نسبة التعليم والخبرة والمهارة ، أو بين اتفاقات تجارية مجزية ، أو بين وجود أسواق عالمية كبيرة أمام تجارتها ، فان تحديد الاختيار سيكون مستحيلا ، وستجد نفسها فى نهاية الامر وقد وقع اختيارها على المواد الخام ورأس المال والوسائل الفنية والسوق .

وتبقى الحقيقة فى ذاتها ، وهى أن الوسائل الفنية للتخطيط تشتد الحاجة اليها كلما كثرت متاعب الاقتصاد القومى، وأنه لابد من بذل جهد جبار للتغلب على هذه المتاعب وتعديل الأوضاع تعديلا واعيا ، أما هذه الوسائل فتقل الحاجة اليها فى البلاد ذات الصناعة

الكبيرة عن حاجة البلاد ذات الدخل المنخفض ، فالوسائل الفنية للتخطيط التي تخدم الطبقات القليلة الدخل التي تغل يدها ظروف الاقتصاد الحر فى الاقتصاد الداخلى ، تخدم كذلك البلاد القليلة الدخل ، والتى يغل يدها نظام الاقتصاد الحر بين الدول ، والوسائل الفنية هى فى الواقع استكمال للوسائل الفنية الصناعية الحديثة ، وهى داخلة فى الثورة الصناعية الثانية ، كما كان نظام الاقتصاد الحر داخلا فى نطاق الثورة الصناعية الأولى .

العناصر العضوية والمعنوية

فى الاقتصاد القومى

يبرز عصر التخطيط فى الدور الذى يلعبه عنصر الخلق أوتشكيل الاقتصاد القومى تشكيلا جديدا هادفا ، غير أنه من الخطأ أن ننظر الى الاقتصاد القومى على أنه مجرد شىء « مصنوع » كبناء أو آلة ، اذ أن الاقتصاد القومى كائن حى كالانسان نفسه لانه يتكــون من كائنات حية ، وليس هناك تباين بين ابراز الجزء الهادف فى الاقتصـــاد القومى الذى يدخله عليه التخطيط ، وبين الجزء العضوى المفروض على نسيج الحياة الاجتماعية . ويجب ألا يغرب عن بالنا قط جانبا الحياة الاجتماعية المقابلان لجانبى شخصية الانسان . وصدق بيرجســون حين قال : « ان معنى الانسان يتمثل فى قدرته على الابتكار المــادى والمعنوى ، فهو من الناحية المادية صانع الأشياء ، وهو من الناحية المعنوية صانع نفسه ، فتعريفنا للانسان هو أنه صانع نفسه » .

والانسان مخلوق ، ولكنه يصنع نفسه كذلك ، ويصدق القول نفسه على المجتمع الذى هو الى حد كبير من نتاج صنع نفسه ، وهو كذلك نتاج خلق عضوى ، والاقتصاد القومى شىء أكثر من عدد من القواعد والأنشطة ربط بعضها مع بعض ، وأحيطت بحدود من العادات ، ولكن الاقتصاد مـاســمى بحق « الحياة الاقتصـــادية » اذ أن عمله وتقدمه انما يرجع الى جهودنا وعرقنا ويشغل جزءا من حياتنا ، كما أن تقدمه هو جزء من تقدمنا ونتيجة للتطور فى أوساطنا .

والمجتمــع البشرى وحدة عضــوية ، لأنه يتــكون من رجال ونساء وأطفال بكل خواصهم البيولوجية ، وهو يعرض رســما حيا وان كان الرسم يتغير بتغير فترات التاريخ ، وهو يشكل الفــرد الذى

يولد فى المجتمع أو يقبل فيه طبقا لنمط معين ، والمجتمع رابطة وظيفية لأجزاؤه معدلة حسب حاجته ، والتشابك بين أجزائه ليس تشابكا ميكانيكيا ، ولكنه تشابك عضوى بمعنى التداخل الوعى المتبادل ، ولأنه التغيير فى قطاع يصحبه تغيرات فى الوقت نفسه فى قطاعات أخرى، وهذه التغيرات يدعم بعضها بعضا ؛ ولها صفة وظيفية كبيرة ؛ فهى عملية مرتبطة ذات ظواهر متوازية .

وحين ندرس التغير فى الهيكل النقدى والمالى أو التجارة الخارجية أو فى هيكل الأسعار والأجور أو فى التنظيم الصناعى ، نجد أن التغيرات ليست نتيجة سبب واحد ، بل نتيجة نمو عضوى أو فناء عضوى أو تطور عضوى .

ونرى فى الاقتصاد القومى خواص الحكم الذاتى والتوالد التلقائى ،، وتوازنا حيا يميل الى تعويض أى نقص فى تدفق الطاقة البشرية ، على العكس من الآلات التى تعكس توازنا ثابتا يكرر نفسه ، وهو دائما يوائم فيما بينه وبين البيئة والأرض والماء والموارد الطبيعية والحياة الدولية كذلك ، وهو يبين النمو والتطور عند دخوله فى اختبار الخلود والتقدم الذى يجرى عليه فى تجربة الطبيعة الكبرى .

وتقوى التطورات الحديثة العناصر العضوية فى المجتمع الانسانى بشكل ما ، فالتكامل فى الاقتصاد القومى يتزايد باستمرار ، والسبب فى ذلك راجع الى عوامل عدة ، بعضها فنى ، وبعضها سياسى ، وبعضها معنوى فى طبيعته .

فالزيادة الضخمة فى وسائل المواصلات وأسلاك الكهرباء ومحطاتها ، والبنوك والتأمين والخدمات ، تحفز كلها الى عملية التكامل ؛ يأتى بعد ذلك النمو الضخم فى الوحدات الوظيفية للانتاج ؛ وفى المصانع والمعامل فيلتحق بالعمل فيها مئات الألوف من البشر ، يجعلون من كل منها كيانا أكبر ، وثمة عامل آخر من عوامل التكامل

هو ذلك التطور الكبير فى الرقابة الاجتماعية ، والرقابة على عقول الناس بالاذاعة والكتب والجرائد والسينما والخدمات الجديدة .

ويجب أن ندخل فى حسابنا كذلك التطورات النفسية والسياسية ، فالحروب والطوارىء تزيد من تقارب الناس بعضهم من بعض ، ويزيد فى نفس التطور ظهور الرجل الاجتماعى والسياسى الذى يستبدل سعادته عن طريق تملك الاشياء بسعادته عن طريق المساهمة فى الحياة القومية .

ولكن المجتمع الانسانى لايقتصر على العناصر الميكانيكية والعضوية ، بل يضم عنصرا معنويا كذلك ، حتى قيل عنه ، انه جسم معنوى ، قواعده قيم اجتماعية وأدبية وجمالية وعلمية ذات أهمية كبيرة فى تشكيل النمط الاجتماعى والاقتصادى وفى تشغيل الاختيار الطبيعى فى المجتمعات البشرية ، فكما أن المجتمع من ناحيته نتيجة للخلق ، فهو كذلك نتيجة عوامل معنوية ، وهذه العوامل المعنوية تعمل فى عصر التخطيط بقوة متزايدة .

ان تعريف المجتمع الانسانى بأنه جسم عضوى أو آلة أو جسم معنوى انما تعبر كلها عن بعض مظاهره ، وهى تعاريف يكمل بعضها بعضها دون تعارض ، ويجب أن نذكر هذه المظاهر الثلاثة عند معالجتنا للمشاكل الاجتماعية .

وأى خطة يضعها المخطط لابد أن تؤول الى الفشل اذا هى تعارضت مع القوى العضوية والمعنوية فى الأمة ، والشأن نفسه فى أى تنظيم نظرى مهما بلغت كفايته .

العوامل الجغرافية فى الاقتصاد القومى

تعتبر العوامل الجغرافية بيانات اقتصادية لاتتغير ، لأنها من وحى السماء ، ولم نفكر قط فى السيطرة عليها أو ادخالها فى الحساب عند اعداد كشف الأرباح والخسائر فى النشاط الاقتصادى ، ولكن النهج العام للاقتصاد القومى الذى تفرضه الوسائل الفنية للتخطيط القومى ينبهنا الى أن النشاط الاقتصادى يجب ألا يقاس بما يحقق من مزايا فحسب ، بل بما يخلف من آثار على العوامل الجغرافية كذلك ، وجغرافية الدولة تشبه وطن الفرد ، فوطن الفرد يؤثر فى حياته وعمله ، وفى الوقت نفسه فان طرق عمله وحياته تؤثر فى وطنه وتغير من نمطه .

وتلعب الرقابة المكانية للاستثمار دورا هاما فى التخطيط ، اذ أن التخطيط الطويل المدى انما ينظر اليه أولا على أنه تنظيم فى المكان ، وفى توزيع مساحة على مناطق للاستثمار ، وللتخطيط قاعدة جغرافية قوية ، والوعى المكانى ، ولاسيما الوعى الاقليمى من أبرز مظاهر عصرنا الحاضر ، وكلما « انكمش » المكان كلما دخلنا فى بوتقة الاقتصاد العالمى ، غير أنه كلما اندمجنا فى تلك الوحدة الضخمة كلما تاقت نفوسنا الى الاحتفاظ بفرديتنا وشخصيتنا المحلية ، وهناك تعارض ظاهر ، ولكنه غير حقيقى بين النظرتين : النظرة المحلية ، وهناك الدولية ، والحقيقة أنهما تكمل احداهما الاخرى ، وهما لازمتان لاحداث التطور الكامل محليا وعالميا ، وكلاهما رقيب ضرورى على الآخر .

ويتمثل الوعى الاقليمى فى الايمان بأن الجماعة التى تعيش فى

اقليم بذاته فانها تتبع هذا الاقليم وهى لذلك تستطيع أن ترقى فيه وان ترقى به ، وأن نشاط الانسان يجب أن يرتبط بالمظاهر الخاصة بيئته ؛ وان كل اقليم بما يضم من ظروف جوية وتربة ونبات وسكان وصناعات وأعمال ، له شخصيته التى ينفرد بها والتى يجب أن ترعى وتنمى ، وقد ساعد على ظهور الوعى الاقليمى وقوته نقص التوازن والبؤس فى بعض المناطق نتيجة التركيز الصناعى وشدة الزحام ، وهذا الشعور الاقليمى الجديد يساعد على نشر فكرة التخطيط التى تبشر باعادة بناء الاقليم بناء قويا جديدا .

وبيئتنا الجغرافية دائمة التغير ، وان كان التغير فى بطء ، ولكنه تغير الى أفضل ، وتغيرها يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه بحيث يحقق النمط الذى نريده من بيئة تناسب أن يعيش فيها الانسان ويعمل .

وهناك خمسة فروع للجغرافيا تتكون منها طبيعتنا الجغرافية ، وكلها تتأثر الى حد ما بمدى نشاطنا .

(١) الجغرافيا الطبيعية ، وهى تبدو فى ظاهرها بمعزل عن الانسان ، ولكنها ، جزئيا ، تتاح التنمية الاقتصادية فى ناحية من نواحيها ، ويكفى أن نذكر قليلا من التغيرات التى تحدث كازالة النبات أو اجهاد التربة أو أعمال الرى الكبرى للتغلب على العيوب المناخية ، أو التغير فى توزيع نوع التربة وتركيبها بالزراعة أو التغير فى منابع البترول أو المناجم بالتعدين والصناعة .

(٢) والجغرافيا البيولوجية (توزيع النبات والحيوان) ، وهذا النوع يتأثر بنشاطنا الاقتصادى بدرجة أكبر ، اذ أن التغير فى هذا المجال يتوقف على زراعة النبات وتربية الحيوان وفلاحة البساتين وصيد الأسماك والحيوان .

(٣) والجغرافيا البشرية (عدد السكان وتوزيعهم وأجناسهم من

ذكر أو أنثى وأعمارهم ومهاراتهم والمستوى الصحى والتعليمى لكل دولة) ، وهذا الفرع ناشيء عن عدد من العوامل منها نشاطنا الاقتصادى والسياسى والثقافى ، ومنها الحروب والهجرة وتوزيع الدخل ، وقد عرفنا كيف تؤثر فى الجغرافية البشرية من نواح عدة ، ونشـــاطنا الاقتصادى انما نحكم عليه أولا بمدى تأثيره فى السكان .

(٤) والجغرافيا السياسية ، وهى فرع يشمل الحدود والكيان والاقسام الادارية فى الدولة ، ونسيج اقتصادنا القومى يتأثر الى حد كبير باحتياجات الدفاع وبحجم الاقتصـــاد ؛ ومن النـــاحية الآخرى فللنشاط الاقتصادى أثر مباشر على الجغرافيـــة الســياسية ، وعلى النفوذ السياسى فى سير الاقتصاد القومى ، ويجب أن نذكر هذا الأثر وأن ندخله فى حسابنا عند بيان الارباح والخســائر فى اقتصـــادنا القومى .

(٥) والجغرافيا الاقتصادية فرع تحدده شبكة الطرق والسكك الحديدية والقنوات والمطارات والموانى ؛ ونمط توطين الصــــناعات ؛ ونمط حجم المصانع والمعامل والمزارع ، واقامة المدن والقرى ، وهى قبل كل شيء نتيجة الاستثمار والعمالة .

وهذه الفروع كلها تمثل البيئـــة الجغرافية التى تعيش فيهـــا الدولة ، ويمكن أن تسمى بالوطن القومى ، وهى تكشف عن شبكة من العوامل المتداخلة بعضها فى بعض ، وهى الأرض التى يخطط عليها الاقتصاد القومى للدولة ، وقد عولج الاقتصـــاد القومى هنا بمعزل عنها ، ودون أن ندخل فى حسابنا أثرها على الوطن القومى ، فنشاط الزراعة وقطع الغابات حدث دون تفكير فى أثر ذلك على الجغرافية الطبيعية أو الحيوية أو البشرية أو السياسية ، وأقيمت الصــناعات فى مكان بذاته دون تفكير فى الاحتفـــاظ بالتوازن الاقليمى ، ودون دراسة لاحتياجات الدفاع ؛ ويمكن أن يقال هـــذا القول نفسه عن نمط

حجم المصانع والمعامل التى أخذت شكلها تقليدا للمصانع الكبرى ؛ دون تقدير لأثر ذلك على صالح الدولة ككل ، أو على الجغرافية البشرية ، ولم تكن هناك علاقة بين توزيع الدخل وبين الصحة ومستويات التغذية .

والنهج الجغرافى الشامل للاقتصاد القومى يميل الى تقويم النشاط البشرى لا من ناحية مزاياه فحسب ، بل من حيث أثره الكامل على الجغرافية القومية كلها : أى على جمالها وتناسقها وتكاملها ؛ ورفاهيتها ، وتوافر الأمن لسكانها جميعا .

الحركات الدائرية

فكرة الحركات الدائرية فى الاقتصاد القومى فكرة قديمة نفذت اليه أولا من ميدان علم الحياة ، ونالت الفكرة تقديرا كبيرا فى الفكر الفيزيوقراطى وبخاصـة فى دورة صافى الانتاج كما تمثله الصورة الاقتصادية ، فهى تبين كيف أن صافى انتاج الفلاحين يعمل دورة كاملة فى عملية التوزيع بين الطبقات الثلاث لتعود الى الفلاحين أنفسهم كحركة الدم من القلب واليه ؟ وقد رحب الفيزيوقراطيون بالفكرة على أنها أعظم كشوف لأن عصرهم لا يماثله الا فكرة استعمال النقود واختراع الطباعة .

وفى الفكر الفيزيوقراطى تصوير آخر لهذه الحركات الدائرية جاءت فى كتابات ديبون دى نسور (١٧٣٩ ــ ١٨١٧) فهو يقول « لا شىء » يبقى وحده بل يجب أن يتماسك كل شىء بغيره فى ميدان الثورة والسكان والثقافة (١) .

واقترح سيسموندى حركة دائرية أخرى بين الدخل السنوى والانفاق السنوى ، لاقتناعه بأن الدخل القومى فى سنة مايحدد الانفاق القومى فى السنة التالية ، فالدخل السنوى ينفق ويجب أن يكون الانفاق دائما من الحجم بحيث يمتص دخل السنة كلها ، فالدخل يتدفق فى الانفاق ، والانفاق يصب فى الدخل .

ورأى ماركس الحركات الدائرية فى عملية تداول السلع ، ومعادلته س (سلعة) ــ ن (نقد) ــ س (سلعة) ، أو ن (نقد) ــ س (سلعة) ــ ن (نقد) هى دوائر ــ وقد تصور أن المعادلة

---

(١) من الثروة تنبثق الثقافة ، والثقافة تزيد من الثروة ، وهذه الزيادة فى الثروة تزيد من عدد السكان ، وزيادة السكان تحفظ قيمة الثروة ذاتها (١٧٧١)

الأخيرة حلزونية اذ أن النقد يستبدل بالسلع للحصول على مزيد من النقد ؛ ومنه يثار سؤال ذو قيمة أساسية هو : من أين تأتى زيادة النقد ؟ ومعادلته عن التولد البسيط الذى يتوالد فيه رأس المال من جملة الدخل ويستهلك الباقى كمثل آخر للدائرة الكاملة بين رأس المال والدخل ؟

وثمة مثال آخر للحركة الدائرية يتمثل فى قوة العمل والدخل وقوة العمل ، فقوة العمل تولد الدخل الذى يتحول بطريق الاستهلاك الى قوة عمل أخرى .

وهكذا نرى أن كل عملية من عمليات الدخل والانفاق ، والانتاج والاستهلاك ورأس المال والدخل والعمل والدخل ، والسلع والنقد ، والاستثمار والادخار ، عملية دائرية تستغرق فترة متفاوتة ، وتتزاوج مع الاخرى . وتتداخل فيها ، والعملية الاقتصادية بالغة التعقيد بسبب هذه الحركات الدائرية التى يدخل بعضها فى بعض والتى هى دائمة التغير والتحول .

وبعضها يستمر فترة طويلة ، والبعض الآخر يتم فى الوقت نفسه ، فدورة الدخل والانفاق هى من ناحيتها الفردية تتابع ، ومن ناحيتها الاجتماعية عملية تتم فى وقت واحد ، فالدورة من احدى ناحيتيها دخل ومن الناحية الاخرى انفاق . ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى يعتبر الدخل مساويا للانفاق ، والانفاق مساويا للدخل ، ولا نقول ان الدخل القومى يحدد الانفاق أو ان الانفاق يحدد الدخل لأنهما متساويان ، ولكننا نقول : ان انفاق جماعة من الناس ينشأ عنه دخل لجماعة آخرين .

والحركة الدائرية للانتاج والاستهلاك فى مظهرها الفردى تتابع ، ولكنها فى مظهرها الاجتماعى تتم فى وقت واحد ، والأمر نفسه بالنسبة للخدمات ، فالسلع تنتج وتستهلك فى وقت واحد ، والخدمات الصحية أو التعليمية أو الترفيهية تستهلك فى اللحظة التى تنتج فيها ،

وهى تصب فى الدخل والانفاق فى اللحظة ذاتها ، ويمكن أن نحسب الانفاق على الخدمات الصحية جزءا من الدخل القومى فى الفترة ذاتها .

وتنقسم الحركات الدائرية درجتين : دوائر وتموجات ، مع تغير قوتها وقيمتها ، أو أشكال مقفلة ، وهنا يقع الفرق بين العمليات الثابتة والعمليات المتحركة ، فالعملية الثابتة دائرة أو شكل مقفل ، على حين أن تقلبات دورة العمل أو الحركات الموسمية مثلا تمثل تموجات ذات قوة متغيرة على طـرقات متباينة ، فالحياة الاقتصـادية سلسلة من الحركات تقوم بهـا فى وقت واحـد كل الاجزاء التى يتكون منهـا الاقتصاد القومى .

وتشجع نظرية الدخل القومى على دراسة الحـركات الدائرية لأنها نظرية عملية اســتخدام الثروة والعمل فى صــورة دائرية أو حلزونية ، فالدخل القومى الذى يأتى من رأس المال والعمل يتحول مرة أخرى الى رأس مال وعمل ، ويســتخدم جزء من رأس المال القومى ، وهو قيمته السنوية ويحل محله الاستهلاك ، وتمكن زيادته بزيادة السكان وكفايتهم ، وهـذه بدورها تزيد بزيادة الانفاق على خدمات التعليم والتدريب والصحة ، واستخدام جزء من رأس المال القومى فى أغراض زيادة الكفاية والرخاء لا يعنى انقاص الثروة ، بل يعنى تحويل العوامل المادية الى عوامل بشرية للانتاج .

ولا تزال الحركات الدائرية تذخر دراستها بالكنوز ، وكثير من نواحى الغموض التى تغشى الحياة الاقتصـادية يمكن ازالتها اذا تقدمت الدراسة فى هذا الميدان .

التمييز النوعى

التمييز بين السلع والخدمات أو بين الصناعات على أساس ، من صفاتها الطبيعية أو الفنية أو الترفيهية ، لم يكن مما يسلم به رجال الاقتصاد الحر على اعتبار أن هذا يفتح المجال للحكم الفنى والأخلاقى وهو أمر خارج عن دائرة الاقتصاد ، فالزيادة فى انتاج أو استهلاك السلع التى تضر بالكفاية أو بالعملة ومن ثم بالدخل القومى قد عولجت بالطريقة نفسها التى تعالج بها السلع التى ترتفع بهذه العوامل جميعا ، مادامت تؤدى الى جمع المال والربح • فالزيادة فى انتاج (واستهلاك) عقار مفيد يكلف مثلا ثلاثمائة ألف دولار قد يزيد الدخل القومى بانقاذ حياة الكثيرين أو تحسين صحتهم وكفايتهم ، على حين أن زيادة الانتاج (والاستهلاك) فى عقاقير أو مشروبات روحية ضارة قد تؤدى الى خسارة فى الدخل القومى بما تسببه من حوادث أو نقص فى العمل أو الكفاية ؛ ومع ذلك فالزيادتان كلتاهما عولجتا بالطريقة نفسها من جانب رجال الاقتصاد ، وردوا على كل اعتراض بقولهم : « اننا فى مجال الاقتصاد ليس من شأننا أن نبحث فى النواحى الخلقية » ولكى يؤكدوا شعورهم بالحياد غيروا كلمة « المنفعة » بكلمة « التفضيل » على أساس اختيار الفرد •

واهتم رجال الاقتصاد الحر من بادىء الأمر بحجم الكميات ورتبوها حسب مظهرها المالى كالاستثمار والادخار والاستهلاك والانتاج والصادرات والواردات والعمالة والعائد الجدى فى المرافق والأرباح ، ولم يهتموا بالتغيرات التى تطرأ على تركيب هذه الكميات من ناحية صفاتها الفنية والترفيهية •

أما فى عصر التخطيط فستقوم هذه الصفات بدور أهم من

دورها السابق ؛ وبموجبها ستوضع الرقابة العامة ؛ والاختيار بين شاط ونشاط آخر كان يقوم على أساس منفعته الحدية أو الربح فيه وسيصححه الاختيار العام الذى سيقيم وزنا كبيرا لأثره على الكفاية والمصلحة العامة والعمالة ، ومن المسلم به أن مبدأ الاختيار سيقوم بدور أكبر فى البلاد القليلة الدخل ؛ وذلك بوضع خطط شديدةفى حالات النقص أكبر منه فى البلاد المرتفعة الدخل الكاملة التجهيز .

وقد يكون للاستثمار بنفس الحجم فى الكماليات أو مصانع الذخيرة أو المواصلات والنقل أو الكهرباء أو الغاز ، نفس الكفاية الحدية لرأس المال ؛ وتؤدى الى العائد نفسه فى الربح ؛ على حين أنه يؤدى الى نتائج مختلفة فى الدخل القومى نتيجة صفات فنية محدودة ، ثم ان أثر هذه على العمالة والصالح العام والكفاية سواء فى المدى القصير أوالطويل قد يختلف نتيجة الصناعات المختلفةالداخلة فيه . وهو اعتبار ليس له صلة بالكفاية الحدية لرأس المال .

وآثار زيادة الواردات على الدخل القومى الحقيقى ستتوقف على الصفات الطبيعية للسلع المستوردة أكثر مما تتوقف على أى عامل آخر ، وستختلف تلك الآثار تبعا لما يستورد من سلع كمالية كانت أو ضرورية أو آلات أو خامات .

وعند دراسة آثار تخريب الحروب على اقتصاد قومى ما ، لايكفى أن يقال ان ١٠ ــ ٢٠٪ من رأس المال القومى قد دمر ومن ثم ستصبح البلاد أفقر وقدرتها الانتاجية أقل ، فهناك فرق جوهرى بين أن يكون الدمار قد حل بالمساكن أو حل بالمصانع والمعامل ، ففى الحالة الثانية وحدها تضار الطاقة الانتاجية ، كذلك يجب أن ندرس الدمار الذى حل بكل صناعة ، لأن دمار بعض الصناعات قد يزيد من الأضرار بالطاقة الانتاجية أكثر من غيرها بسبب آثارها الفنية ، ويختلف الوضع اذا كان الضرر مركزا فى صناعة واحدة عنه اذا شمل الضرر عدة صناعات .

ونفترض نظرية عنق الزجاجة لنفسها أهمية كبيرة فى الاقتصاد المخطط ؛ فالنقص الى حد صغير فى الأدوات والآلات والطاقة قد يضر الاقتصاد القومى ضررا يتعدى كل قيمة نقدية كما حدث ذلك فى الوقود فى حالة الطوارىء فى بريطانيا سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ .

وسيفيد رجال الاقتصاد المخططون أكثر من سابقيهم من الوحدات الطبيعية والمكاييل والمقاييس والموازين وساعات العمل ومستويات الكفاية ومعدل الحوادث ودورة العمل ، وسيحاولون جهد طاقتهم أن يرفعوا حجاب النقد عن الأشياء ، وأن يكملوا الوحدات النقدية بعد تصحيحها بالوحدات الطبيعية ، وسيعملون على تجنب الكميات المبهمة المحرومة من صفاتها الفنية والطبيعية (كسلع الاستهلاك أو الانتاج أو الاستثمار) وسيرتبون السلع تبعا للوظائف التى تؤديها للاقتصاد القومى كالمواد الخام أو السلع أو الآلات أو مواد النقل أو الضروريات أو الكماليات ، أو فى صور مجردة كالطعام أو الشراب أو الكساد أو الوقود أو الاسكان أو الأثاث أو الطرق أو السكك الحديدية أو المستشفيات أو المدارس او السلع الترفيهية ، الى غير ذلك .

ودراسة موضوعات كاقتصاديات الطعام أو الاسكان أو المنسوجات أو النقل أو الكهرباء أو التعدين أو الحديد والصلب او غيرها التى ترتبط بناحية الفن والعمالة والصالح العام فيها بالناحية المالية ستلقى اتقانا أكثر مما سبق لها ، وسيعمل رجل الاقتصاد مع رجل الفن فى تعاون وثيق ، يستشير أحدهما الآخر ، ويرجع كل منهما الى الآخر فى كل مايعن لهما .

وسيعرف رجل الاقتصاد المخطط أكثر من ذى قبل أن توجيه تدفق النقد ليس بديلا للتخطيط الطبيعى ، ولا لادارة الموارد الطبيعية وتوجيهها بالطرق الفنية ؛ فالتخطيط الطبيعى لا يقل ان لم يزد فى أهميته عن التخطيط فى الصور المالية ، وتظهر العوامل الحاسمة

ظهورا كبيرا فى المستويات الفنية والطبيعية من النشاط الاقتصادى ، وتخصيص اعتمادات المال أو القروض والتأكد من أربحية استثمارات معينة اجراءات لاتكفى لاحداث الاستثمار مقدما ، وتدريب العمال المهـــره ؛ وطلب الآلات النادرة التى يتطلب انتاجها وقتا طويلا ؛ وتوفير تسهيلات النقل أو ازالة العقبات الفنيـــة ، يعتبر أقوى أثر فى احداث الاستثمار المطلوب من الاجراءات المالية .

وكان رجال الاقتصاد يفضلون الاجراءات المالية ، فاذا كان همهم تحسين الزراعـــة ؛ حاولوا أن يخففوا من عبء الضرائب ؛ وأن يقـللوا معـــدل الفائدة ، ويؤمنوا الأســـعار المجزية ، ويفتحـــوا الأســـواق الكثيرة ، على حين أن المخططين فى الاقتصاد فى هذا الوضع نفســـه سيهتمون ــ بمعزل عن الاجراءات المالية ــ بمسائل المستوى الطبيعى والفنى ، وســـيتناولون المشـــكلات التعليمية ومشـــكلات البحوث والاستخدام الكافى للأرض وتحسين نظام ملكيتها ، وبالاســـتخدام الصحيح للمخصبات وبالقضاء على الحشرات والفطريات ، وبالعقاقير البيطرية ؛ وبتحسين العدة والآلات ؛ وبزراعة ســـلالات محســـنة من النباتات والحيوان ، وتعـــديل المحصول لمواءمة حاجة اســـتهلاك الســـكان ؛ وبازالة القيود الطبيعية أو البيولوجيـــة أو التخفيف منهـــا كالقيود التى تفرضـــها التربة أو المنـــاخ ، وبأعمـــال الرى والصرف وبتحسين وسائل النقل والمرافق الصحية وصحة الفلاحين ، فالناحية الفنية والطبيعية للزراعة لم تجد من رجل الاقتصاد الحر عناية ما ، أما بالنسبة لرجل التخطيط فستكون أهم ما يعنى به .

نظرية التكلفة الاجتماعية

تبين نظرية التكلفة الاجتماعية الفرق بين الاقتصاديين قديمهم وحديثهم ، وهى تتخذ أساسا لنظرية الاقتصاد الجديد ، فرجل الاقتصاد الحديث يفكر فى صور التكلفة الاجتماعية عند اختياره لمختلف الاستثمارات ، ويحاول أن يتبين من خلال القيم المتداخلة المعقدة للتكلفة المالية (التكلفة الخاصة : حجم القيمة الحقيقية التى تقع على عاتق المجتمع كله ، فحساب التكلفة الاجتماعية من ثم كحساب مصنع ما ، عليه أن يقدم الأدوات اللازمة لحل مشكلة الاختيار الاجتماعى .

ومايزال علم التكلفة الاجتماعية فى مهده ، وان خطا كثير من العلماء كمارشال وكينز فيه خطوات تذكر ، ولكن لم تستحدث بعد الوسائل الفنية لقياس التكلفة الاجتماعية .

ونستطيع أن نعرف التكلفة الاجتماعية لشىء ما بأنها مصاريف انتاجه التى يتحملها المجتمع كله ، دون نظر الى الذى يتحملها بالذات فى المجتمع . ولكى نجيب عن سؤال ما هى التكلفة الاجتماعية . يجب أن نذكر ماتكون عليه هذه التكاليف لو أن المجتمع كان مصنعا مايتصرف فى موارده فى حرية وبغير قيود ، فلو أن فردا فى المجتمع أنتج سلعة بسعر أرخص ، دون أن تقف فى سبيله الاحتكارات أو حقوق الغير أو الجهل ، لقلت التكلفة الاجتماعية الى هذا الحد .

وخير طريق لمشكلة حساب التكلفة الاجتماعية هو مبدأ تكلفة الفرصة ، وتكلفة الفرصة لسلعة أو خدمة يمكن تعريفها بأنها مقدار السلع الذى يجب أن يهمل بسبب عدم استخدامه على خير وجه ، فالتكلفة الاجتماعية للاسلحة هى سلع الاستهلاك ، ورأس المال

الأجنبى واستهلاك جهاز رأس المال الذى يجب أن يغفل لانتاج الأسلحة ؛ والتكلفة الاجتماعية لتوفير الفحم للمصانع الحربية هى البرد الذى يصطليه المستهلك ، وضياع الكفاية العمالية المترتبة عليه ونقص الانتاج فى صناعات السلع الاستهلاكية نتيجة النقص فى الفحم .

وعلى ذلك ، فمادام المجتمع لايخسر شيئا بالانفاق ، لاتكون هناك تكلفة اجتماعية ، وعلينا اذن أن نميز الانفاق الذى يتولد عنه دخل ، وأنواع الانفاق الأخرى ، ولايتضمن الانفاق المولد للدخل أى تكلفة اجتماعية ، وانفاق الاستثمار أو الاستهلاك الذى تتحمله خزانة الدولة لتوظيف موارد معطلة كانت تبقى معطلة بغير هذا الانفاق هو انفاق ذو صفة مالية ولكنه لايستتبع تكاليف اجتماعية اذا استثنينا تكاليف استخدام الجهاز .

وعلينا كذلك أن نميز بين الانفاق لاستخدام سلع وخدمات حقيقية وبين الانفاق للتعويض عن ايجارات وحقوق تمثل دفعا منقولة ، فاذا دفعنا ثمن سلع وخدمات فمعنى ذلك أنها لا تستخدم لأغراض أخرى (أى أنه فى العمالة الكاملة يجب أن نغفل أى ناتج آخر) ومن الناحية الأخرى اذا دفعنا قيمة ايجارات وحقوقا واحتكارات ، فان الأمر لايتعدى أننا نوزع دفعا منقولة ، ولانغفل شيئا ما ، والتكلفة الاجتماعية لتخفيف اختناق الطرق أو ازالة الأحياء القذرة لاتشمل تعويضا عن قيم الأرض معادلا للايجارات الرأسمالية اذ أن هذه تنتقل من مكان الى آخر ، ومع ذلك يجب أن نحسب الجزء من الايجارات الذى لن ينقل الى مكان آخر ، وتكلفة موقع لتقام عليه حديقة عامة ليست مساوية لايجار بيت برأس المال نفسه ، لأن ايجار البيت سينتقل الى مكان آخر فى المدينة أو ضواحيها ؛ ولكنها مساوية لقيمة السلع التى كان يمكن أنتاجها بالتبادل على الأرض لو أنها استخدمت استخداما جيدا لصالح المجتمع كله ، بعد استقطاع تكاليف الانتاج كايجار الأرض مثلا ،

وعند دراسة تكاليف الانتاج كايجار الارض مثلا ؛ ودراسة تكاليف استخدام جهاز رأس المال . علينا أن نحسب تكلفة المستخدم أى الفرق بين تكاليف استخدام الجهاز وبين تكاليف صيانته واستهلاكه .

فاذا كان لابد من استخدام عامل انتاج محدد ؛ أى عامل خاص لا يمكن أن يستخدم فى غير ذلك فى ميدان الاقتصاد القومى ؛ فالتكلفة الاجتماعية من استخدامه تصبح صفراء ؛ لأنه اذا لم يستخدم فى هذا الانتاج الخاص يكون معطلا عديم الفائدة ؛ وبتطبيق المبدأ نفسه على العمل نجد أن تكلفته الاجتماعية فى حالة البطالة الشاملة ليست شيئا ؛ لأن العمل لو استخدم فى هذه الخدمة بالذات فبديل ذلك ضياعه .

والانفاق على العمالة الكاملة انفاق مالى ؛ ولكنه لا يتضمن تكلفة اجتماعية . بل على العكس هو انفاق منتج ندخل ؛ أى أن المجتمع الذى يتبع سياسة العمالة الكاملة يفيد أكثر من المجتمع الذى لا يتبعها ؛ والانفاق على الترفيه الذى يرفع من مستويات استهلاك الفقراء ما دام فى المجتمع موارد معطلة هو انفاق مالى ؛ لأنه لا يتضمن تكلفة اجتماعية ؛ وهذاالنوع من الانفاق فى الحقيقة انفاق منتج للدخل ؛ لأن بعض الناس ستتحسن ظروفهم دون أن يسيىء ذلك لظروف الآخرين عما كانت عليه من قبل.

من الواضح اذن أن علينا أن نميز تمييزا واضحا بين حالة العمالة الكاملة وحالة العمالة الجزئية ؛ حالة العمالة التى تتيح فرصة النضال ضد الفقر بغير تكلفة اجتماعية ؛ وبعد الوصول الى العمالة الكاملة ؛ علينا أن نحسب التكلفة الاجتماعية لمحاربة الفقر فى صورة سلع وخدمات يجب أن يغفلها المجتمع الذى يستخدم الموارد لاجراءات الترفيه .

ويجب أن يعالج أى انفاق لتحسين الصحة والكفاية ورفع مستويات مهارة السكان على أنه استثمار اجتماعى يعبر عنه ارتفاع الدخل القومى ، والوجه الآخر من الاستثمار فى الآلات هو الاستثمار فى الناس ، وغالبا مايكون الاستثمار فى الناس مؤديا الى عائدات أعظم وأمتن فى الدخل القومى من الاستثمار فى الآلات ، فان

الاستثمار فى الآلات يقوم على أساس توقع الربح ، فاذا كان الرجل فقيرا وليست له موارد يستثمرها فى نفسه ، فالجانب الذى يهمه الأمر هو المجتمع ككل الذى قد يتوقع دخلا قوميا حقيقيا من استثماره •

ونلخص كلامنا بأنه ليست هناك تكاليف اجتماعية من محاربة الفقر ، اذا كانت نتيجة ما يتخذ من اجراء تحسين حال بعض الناس على ألا يضار غيرهم فى المجتمع ، وايجاد هذه الاجراءات هو أعظم جائزة يحصل عليها الباحث الاجتماعى ، لأنها تعنى زيادة فى الدخل القومى الحقيقى •

المنهج التنظيمي

يعنى التخطيط عناية كبيرة بالناحية التنظيمية من الظاهرة الاقتصادية ، لأن القواعد المنظمة هي ترتيبات اجتماعية هادفة سواء قامت على أسس من القانون أو الخبرة أو التنظيم أو السياسة ، والتخطيط معناه اتباع أهداف معينة ، وايجاد النظم التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف ، وبهذا يكون الاقتصاد هادفا ، ومن ثم أكثر تنظيما ، وتوضع الترتيبات الاجتماعية لمعظم قطاعات الاقتصاد القومي ، فيخضع النقد والبنوك والادخار والاستثمار والتجارة الخارجية والداخلية والارباح والايجارات والتكاليف تخضع كلها لتنظيمات اجتماعية ، ولكل منها وضع تنظيمي .

والوضع التنظيمي كان دائما موجودا ، وان أهملته المدرسة الكلاسيكية ، أما في عصر التخطيط فبالوضع التنظيمي أظهر ، لأنه عرضة لتغيير مفاجيء في فترات متقاربة .

ورجل التخطيط يعنى بالتنظيم والسلوك ، فهو يدرس سلوك الجماعات ليستطيع مراقبتها بأدنى جهد ، فان أية زيادة في الرقابة عن الحد الأدنى المطلوب هي ضياع للموارد ، ونجاحه في الرقابة الفعالة انما يقاس بالاقتصاد فيها ؟ وهذا يتطلب دراية تامة بسلوك الجماعات في وضعها التنظيمي والنفسي .

ورجل التخطيط يدرس القواعد التنظيمية ليكمل ما بها من نقص ، حتى يجعلها تخدم الأهداف التي يخطط من أجلها ، وأعم قياس هو الوصول بالدخل الى حده الأقصى ، وهذا هو أعم الأغراض من التنظيم الاقتصادي ، فالمال أو التجارة الخارجية او الأجور أو الاستثمار

يجب أن يتوافر لكل منها ذلك الوضع التنظيمي الذى يســـاعد المجتمع على أن يستخدم قوى الانتاج فيه استخداما كاملا نافعا .

وحين ذكر ماركس أن فى المعركة الخالدة بين قوى الانتاج وقواعد التنظيم تنتصر قوى الانتاج دائما على حين تزول العوائق التنظيميـــة فى طريق استخدام الموارد استخداما كاملا نافعا ؛ انما كان يعبر عن تفـــاؤله بالعملية التطويرية وبايمانه بالتقدم المستمر ؛ ويمكن لرجل التخطيط الذى يعمل على سد احتياجات اقتصاد مخطط أن يجد مسوغا لهذا التفـــاؤل ؛ لأن التوجيه الأساسى هو ازالة كافة العوائق التنظيمية ؛ ومن ثم اطـــلاق قوى الانتاج فى المجتمع . والعمل الأول أمام رجل التخطيط هو عمـــل الترتيب الذى ننهى به الصراع بين قوى الانتاج والقواعد التنظيمية بأسرع ما يمكن .

وفى دراسته للقواعد التنظيمية يواجه أولا : ـ مشـــكلة تداخـــل النظم ؛ وهى مشكلة لم تتعرض لها المدرسة الكلاسيكية كثيرا ؛ فرجـــل الاقتصاد الكلاسيكى كان يعتبر القواعد والتنظيمات متغيرات مســـتقلة ؛ فمسألة المفـــاضلة بين قاعدة الذهب وورق النقد ؛ أو بين التجارة فيما بين طرفين أو أكثر ؛ أو حرية الأجور والمســـاومة الجماعية عليهـــا ؛ مسألة صنعت بطريقة مبهمة بمعزل عن وضـعها التنظيمى كأنها قاعـــدة تنظيمية يمكن فصلها عن باقى القواعد التى ترتبط بها .

ولكن الواقع ان قاعدة تنظيمية بذاتهـــا ليست قاعـــدة مفردة فى مجموعة غير منتظمة ؛ بل هى جـــزء مرتبط ارتباطا وثيقا بنمط الهيـــكل كله خاضـــع له فى وظائفه ؛ ولا معنى لان نسأل أيهما أفضـــل قاعدة الذهب أو ورق النقـــد ما دامت قاعـــدة الذهب لا تـــكون فعالة الا بالارتباط بالتنظيمات الأخرى ؛ كالتجارة الحـرة والمشروعات الحرة ؛ فاذا لم توجد هذه التنظيمات تصبح قاعـــدة الذهب لا عمـــل لها ؛ وفى ظل تجارة احتكارية أو تجارة جماعية لا تعمـل قاعدة الذهب ؛ ولا معنى كذلك لان نسأل هـل حرية الاجـــور ؛ أو الاجـور المتفق عليهـا مع

الاتحادات افضل ، من المساومة والخضوع للحكم العام اذ أن قاعدة حرية الأجور ارتبطت بقــواعد أخــرى أى بدوافع وأنماط سلوكية بذاتها تتصل كلها بالماضى .

وتداخل العلاقات والارتباط بين القواعد التنظيمية ميدان كبير للبحث سيتحمل عبئا ضخما فى عصرنا الحيــوى ، فلا نعرف بعــد ما الارتباط فى المدى الطويل بين العمالة الكاملة ونظم الأجور ، أوبين نظام التجارة وتنظيمات النقد ، أو بين نظام أجور مقيــد والملــكية الخاصة .

ويجب أن نبحث عما هــو الأصــل وما الشكل أو ما الضرورى واللازم وما الثــانوى والغــرض من الظــواهر فى أى تنظيم ، ماهو الضرورى لأداء وظيفة هذا التنظيم ، وما هو العرضى الذى يمكن تغييره أو حذفه ، وقد نرى أحيانا أن ما نعتبره عرضيا يشغل مركــز الصدارة ، وأن الغاءه يعرض للخطر مستقبل التنظيم كله .

وأخيرا يجب أن ندرس الاتجاهات الزمنية للتنظيمات حتى نرى فى أى اتجاه تسير ، وبعد أن يتضح اتجاه التغير فى التنظيم ، نرسم الاتجاه الذى سير فيه مســـتقبلا ؟ ومن ثم نرى أن الناحية التنظيميــة التى طال اغفال الاقتصاديين لها ، أصبحت شــيئا هاما فى دراســتنا وقامت علاقة وثيقة بين الاقتصاد والأجتماع ، وبين الاقتصــاد وعلم النفس الاجتماعى .

اقتصاد التوازن واقتصاد الهدف

هناك رأيان عن الاقتصاد المخطط ، أحدهما ما يمكن أن نسميه اقتصاد توازن ، والآخر ما نسميه اقتصاد هدف . ويتجه اقتصاد التوازن الى تثبيت العمالة عند مستوى عال ، مع تجنب الارتفاع أو الهبوط البالغين ، وليس له من أهداف أخرى الا انتظام العمالة ، ويراقب مكتب المخابرات الاقتصادى دورة العمل مراقبة دقيقة حتى اذا أحس أية اشارة ضعف تبادرسلطات التخطيط الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتلافى التعطل .

وتسبق سلطات التخطيط بوضع خطة توازن بها النقص فى الطلب الفعال اما بأعمال استثمار بالغة الضخامة ، واما باطلاق سراح الطلب على الاستهلاك بدرجة كبيرة جدا ، وعلى السلطات العامة أن تعمل على تحقيق التوازن بين قيمة الدخل القومى بأسعار ثابتة ، وبين جملة الطلب الفعال بشكل يجعل السوق قادرة على أن تمتص كل ما ينتجه العمال ، والاقتصاد القومى يلقى من سلطات التخطيط رقابة أكثر مما يلقى تنظيما ، فان السلطات لا تتدخل الا فى حالة موقعه من الرواج أو الكساد .

واقتصاد التوازن يخضع لتخطيط ضد دورة العمل ، ويتحمس رجال الاقتصاد لهذا الحل ويعتبرونه حلا مثاليا لانه يجمع بين فضائل مذهب التحرر وفضائل مذهب التخطيط ، ولكننا نعترف بأننا لا نشارك هؤلاء الاقتصاديين فى عقيدتهم بل فى تضليلهم ، وذلك لأسباب اقتصادية ونفسية واجتماعية ، فان تحقيق عمالة كاملة أسهل كثيرا من الاحتفاظ بها ، فالاحتفاظ بها عمل ضخم يتطلب عدة رقابات كبيرة دائمة ، وغير ذلك فان الحاجة الى التخطيط تتجاوز هدف

العمالة الكاملة ، فهي تنشأ من نمط الحياة الحديثة كلها ، والتخطيط يتطلب تعاونا قلبيا صادقا من الشعب كله ، وليس هناك ما يستحق حماس المخابرات الاقتصادية نحو هدف ثابت لا يتغير .

ومن العيوب الكبيرة لهذا التخطيط الثابت ، والمتحصلة بمراقبة وضع العمالة ، تلك الفترة الضائعة بين تقدير الاستثمار والعمالة، وقد قدرت تلك الفترة فى ألمانيا قبل الحرب بين تسعة شهور وثمانية عشر شهرا ، من وقت تخصيص الاعتمادات الى وقت انفاقها ، وقدر تنبرجن هده الفتره فى أمريكا فى وقت الكساد بين ثمانية شهور وستة عشر شهرا بين انفاق الاستثمار و قصى عمالة تنشأ عنه ، وتصل الفترة الضائعة من تخصيص اعتمادات الاستثمار وعمالة القمة الناتجة عنها فى بعض الحالات الى ثلاث سنوات ، وهكدا نرى مقدار الصعوبة فى تخطيط عمالة كاملة ثابتة ، حتى ولو وضعت قرارات الاستثمار فى نفس الوقت الذى تهبط فيه العمالة .

واقتصاد الهدف نوع آخر من الاقتصاد المخطط ، فهو اقتصاد يتجه الى تحقيق أهداف معلومة فى الاستثمارات القومية ، وليس الهدف هو العمالة الكاملة اذ ان العمالة الكاملة تظهر هنا كناتج فرعى للهدف القومى ؛ سواء كان الهدف القومى اعدادا للحرب أو تعميرا أو نهوضا بمناطق فقيرة أو برنامجا ضخما للاسكان أو توسعا فى النقل والملاحة أو فى الزراعة أو فى تجارة الصادر أو التصنيع فى البلاد المتخلفة ، ويجرى تخطيط الأهداف فى الاستثمارات القومية مقدما وبحجم يسمح باستيعاب كل قوة العمالة ، ومقدار الرقابات المطلوبة مرتبط بالاهداف وخاضع لها ، أى أنها توضع بالقدر اللازم لتنفيذ برنامج الاستثمار ، فاذا لم تتحقق الاهداف دون اجهاد بالغ ، أى تجاوز العمالة الكاملة ، خفضت الأهداف ، وتتغير الأهداف مع الزمن (خطة السنوات الثلاث أو الأربع أو الخمس) ومع وضع الاقتصاد القومى ، اذ أن حاجات السكان وضروراتهم مرتبطة أولا بالموقف الدولى .

واقتصاد الهدف يتيح أساسا للاقتصاد المخطط الذى يجب أن يتركز فى الأهداف القومية ؛ أقوى بكثير من الأساس الذى يتيحه اقتصاد التوازن ؛ والأهداف القومية تستثير الحماس وروح الخدمة والتضحية فى المجتمع أكثر مما يستثيره أقتصاد التوازن ؛ فأقتصاد التوازن اقتصاد ثابت ؛ أما اقتصاد الهدف فهو أقتصاد حى يتحرك نحو أهداف معلومة؛ واقتصاد التوازن هو اقتصاد تأمين ، أما اقتصاد الهدف فهو اقتصاد تنمية ، واقتصاد التوازن أداة تنقذ المواطن من الظلم وخوف التعطل، أما اقتصاد الهدف فانه يسلكه فى خدمة قومية لاهداف تتجاوز حد اهتمامه .

ويتوقف مقدار الرقابات فى أقتصاد الهدف على مدى الأهداف القومية ، فاذا لم تكن الأهداف زائدة عن الحد بل كانت متواضعة ومعقولة ، كانت الرقابات كذلك .

بلوغ العمالة الكاملة والاحتفاظ بها

ان مشكلة الطريقة التى تتحقق بها العمالة الكاملة قد نوقشت على نظام واسع ، وهناك اتفاق كبير عليها بين رجال الاقتصاد ، وهناك طرق كثيرة لتحقيق العمالة الكاملة بفرض سياسات مالية أو رقابات على الاستثمار أو الادخار الخاص ، وأهم ما اتفق عليه هو مبدأ الطلب الفعال ، فيجب أن يبقى تدفق الانفاق ثابتا وعاليا وأن يكون الزيادة فى الانفاق فى المجتمع على السلع والخدمات المنتجة محليا بحيث تكفى لامتصاص الموارد المعطلة .

ويجب تفادى التقلبات فى الاستثمار الخاص أو اتفاق الاستهلاك بطريق الرقابة أو الاغراء وبالموازنة بين الانفاق العام على الاستثمار والاستهلاك ، فزيادة الانفاق العام هى أمضى سلاح فى ذخيرة العمالة، وهو ما يسير عليه المبدأ الذى تتبعه انجلترا وأمريكا بالنسبة للعمالة .

وهناك افتراضات خفية أو واضحة فى هذا المبدأ : منها أن الانفاق الزائد لن يستخدم فى رفع الاسعار والأجور ، فان حدث كان الأمر صعبا وتطلب انفاقا أكثر .

وثمة افتراض آخر ، وهو ان رأس مال الدولة كاف لاستخدام جميع الأيدى العاملة فيها ، فان لم يكن الأمر كذلك ، فالطاقة العملية الكاملة قد لاتساير العمالة الكاملة ، وتحقيق العمالة الكاملة فى دولة ليست مجهزة صناعيا تجهيزا كاملا ، أمر أكثر صعوبة ، لأنها تتضمن معدلا أعلى من الاستثمار ، ويصحبه عادة ارتفاع فى التكاليف الجدية للأنتاج ؛ ففى دولة كبولندا قبل الحرب بكثرة سكانها فى القرى تبلغ ربع سكان الريف لا تكفى زيادة الانفاق لتحقيق العمالة الكاملة ،

والعمالة الكاملة لم يكن من الممكن تحقيقها فى تلك البلاد بزيادة الانفاق سواء على الاستثمار أو الاستهلاك ولكن بالانفاق على الاستثمار على حساب مستويات الاستهلاك ، وحتى الانفاق على الاستثمار يجب أن تتوافر له حماية الامكانيات الطبيعية والفنية للأستثمار ؛ فاذا لم يكن عند الدولة تجهيز رأسمالى لتنفيذ الاستثمارات الطبيعية على نطاق يكفى لاستخدام جميع السكان فلن يحقق الاستثمار عمالة كاملة الا اذا نفذت مشروعات لافائدة تذكر منها .

واقتراح ثالث هو أن نمط الانفاق الزائد سينطبق على نمط الطاقة المعطلة فى الصناعات وأنه لن تحدث حالة زيادة اشباع فى العمالة فى بعض الصناعات الا بعد الوصول الى العمالة الكاملة العامة . وعلينا من ثم أن نحسب الميل الى ارتفاع قطاعى فى الاسعار والأجور الذى يؤدى بسبب ارتباطه العضوى بالقطاعات الأخرى الى ارتفاع عام فى الأسعار والأجور ، والعمالة الكاملة فى قطاع ما فى ظروف تعطيل عام ليست ظاهرة نادرة ، وهذه الظاهرة تجرى تصحيحا هاما لنظرية الانفاق كحل وحيد للعمالة الكاملة ، ان النقص فى الطلب الفعال يجب سده فى كل صناعة على حدة ، وهذا يعنى أنه يجب علينا أن ندخل فى حسابنا انتقال الطلب ومشكلات البطالة التكنولوجية .

وافتراض رابع هو أنه اذا كان الانفاق الزائد يستخدم فى واردات زائدة فمن الممكن تغطية هذه الواردات بصادرات زائدة ، فان لم يحدث ذلك انهار برنامج العمالة الكاملة أمام عوائق (أعناق الزجاجة) التجارة الخارجية المقيدة ، وتكون البلاد ذات المعاملات الكبرى فى الصادرات ، أو الدول المدنية فى وضع صعب بالنسبة لسياسة العمالة الكاملة منه فى البلاد الأخرى .

وافتراض خامس هو أن الانفاق الزائد لا يستعمل بدرجة كبيرة لسداد الديون أو للادخار وانما يستعمل للاستهلاك الفعلى والاستثمار ، فلو سددت الديون أو ادخرت المدخرات على نطاق كبير ، يجب أن نعالج هذا بالانفاق الزائد على نطاق أكبر .

وهكذا نرى أن تحقيق العمالة الكاملة مشروط بهذه المجموعة من الافتراضات ، وان الرقابات العامة مطلوبة للتثبت من أن الحقيقة مطابقة للفروض ، والعمالة الكاملة تمثل واجبا يختلف حجمه باختلاف الدولة تبعا لمقدار البطالة (الصريحة أو المقنعة) وتبعا لمدى أختلال المساواة فى توزيع الدخل من ناحية ، ومن الناحية الأخرى تبعا لقدرة تجهيز رأس المال على استيعاب جيش المتعطلين كله ، ولم تحقق العمالة الكاملة قط فى السنوات الثلاثين الأخيرة فى البلاد الصناعية الكبرى كألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا ، لا فى السلم ولا فى الحرب ، حتى فى زمن الحرب تكون العمالة الكاملة ظاهرية ؛ لأن ملايين من البشر يعملون فى القوات المسلحة والدفاع المدنى .

ولكن عملية تحقيق العمالة الكاملة أسهل كثيرا من الاحتفاظ بها واستمرارها بعد أن تتحقق ، فتحقيقها تتولد عنه قوى قد تقضى عليها ، وأقوى هذه القوى هو ارتفاع الأجور والأسعار ، اذ يكون العمال فى وضع يحملهم على المساومة فى مصلحتهم فيطلبون زيادة فى أجورهم ؛ وأصحاب الأعمال يجدون أمامهم سوقا رائجة تسمح لهم بفرض أسعار أعلى ، وهناك أيضا ضغط على أسواق التجارة الخارجية يؤدى الى زيادة الاضطراب فى الميزان التجارى ، ويجب حماية حجم الواردات المتزايد الذى يلزم بالاستمرار العمالة لكاملة عن طريق زيادة الصادرات ، وتتأثر مستويات الكفاية الانتاجية تأثرا عكسيا من العمالة الكاملة ولا سيما فى الصناعات التى تكون الأعمال فيها غير مرضية ، وهكذا يثقل العبء على الاقتصاد كله ، فلا يكون متوازنا قط ، ويميل الاقتصاد كله الى التضخم ، والعمل فى ظروف اجهاد وتوتر بالغين ، وتتخذ أوضاع جديدة لمعالجة آثار التضخم .

وهكذا نرى أنه على حين أن العمالة الكاملة يمكن تحقيقها بأوضاع قليلة نسبيا ، فاستمرارها والاحتفاظ بها عمل أكبر كثيرا من بلوغها ، الأمر الذى يتطلب قدرا أكبر من الرقابة ، وبخاصة على

الاسعار والأجور والتخطيط بصفة عامة ، زد على ذلك أنه كلما طال استمرار العمالة الكاملة ، زاد مقدار التخطيط اللازم لهذا الاستمرار .

فتحقيق العمالة الكاملة شيء ، واستمرارها أو دوامها شيء آخر يختلف عنه تمام الاختلاف ، وقد قامت مدرسة كينز بجهد كبير فى حل مشكلة تحقيق العمالة الكاملة ، ولكنها لم تعمل الا القليل فى حل مشكلة دوامها واستمرارها .

رجال الاقتصاد يواجهون المستقبل

الجيب والرأس والقلب

يفكر بعض رجال الاقتصاد بجيوبهم ، فهم يدافعون بوعى عن مصالح بذاتها يعلمون علم اليقين أن هذه المصالح لا تستحق الدفاع ، وهؤلاء قلة قليلة يدفعها الخوف أو الطمع أو الزهو أومطالب العيش ، ولكن كلامهم ينسى بمجرد أن يجف حبره ، وفى كل فترة نجد هذه القلة غير الأمينة التى تجد لذة فى أن تسير فى ركاب الطبقة الحاكمة ، وأقصد بذلك أولئك الذين يعملون بغير وازع من ضمائرهم ، ولا يقولون من الحقيقة الا أقلها ، وان كان الكتاب جميعا يعرفون أنه قلما تتاح فرصة يقولون فيها الحقيقة كلها كلما رأوها ، فعلى الكتاب أن يدفعوا الضريبة الكبرى لتلك القوة الطاغية من النفاق الاجتماعى الذى يسود كل مجتمع ، وأن يراعوا أوضاع الحياة فيه ويحترموا العادات والمصالح القوية حتى لا تجرفهم وتسحقهم .

والتمييز بين هذا النوع من الكتاب وغيرهم هو تمييز فى الدرجة لا فى المادة ، ولكن التمييز فى الدرجة كاف لأن يمحو أسماءهم من سجل العلوم الاقتصادية فى صورتها الكاملة .

وثمة اقتصاديون يفكرون برءوسهم فحسب ، ويستخدمون قولهم لحل المشكلات الاقتصادية بطريقة أكاديمية ، أى بطريقة منطقية مثالية سليمة ، ولكنها لا تستند الى أساس من خبرتهم الشخصية ، وهؤلاء تستهويهم المشكلات المبهمة ، فيغوصون فى أعمق تيارات المثالية والتفاصيل والمنازعات الفقهية فى الآراء والأفكار التى لا معنى لها ولا مغزى من الناحية العملية ، وهؤلاء هم العباقرة الذين يجيدون تسجيل الحقائق وتبويبها وفرزها ، كما يجيدون التحليل المنطقى ، ومنهم

رجال الاقتصاد البحت ، وقد أضاف هؤلاء الكثير الى تقدم العلوم بصفاء فكرهم وتماسكه وقوته ، فهم الذين وضعوا النظم فى عناية ودقة تخطيط حتى لأبسط التفاصيل ، ومع ذلك فان هؤلاء المنظمين ليسوا من الصفحات اللامعة المضيئة فى تاريخ المذاهب الاقتصادية ، فلم يتركوا انطباعا كبيرا على صفحات التاريخ الاقتصادى أو الفكر الاقتصادى ، ومن بين هؤلاء رود بيرتوس الذى كانت اشتراكيته من نوع فكرى منطقى ، والذى لم يتحرك قلبه لمتاعب الجموع وآمالهم، والى هذا النوع ينتسب رجال المدرسة الحدية أو النفسية الذين قاموا بتحاليل لامعة ؟ ولكنهم لم يفرقوا بين البرامج الأقتصادية والسياسة الاقتصادية ، وقد صدق نيتشة حين قال : « انني لا أؤمن بهؤلاء المنظمين وأتحاشاهم ، فالتزام نظام بذاته يدل على عدم الأمانة» وليس هناك ما هو أثمن من الأمانة بالنسبة للكاتب .

ومن الباحثين الاقتصاديين من لا يفكر الا بقلبه ، وهؤلاء هم أدعياء العلم ذوو التفكير المغرض . اذ ليس لهم الا القليل من معنى الحقيقة ، فهم مشغولون ببناء قصور فى الهواء ، يطلقون العنان لخيالهم ، ويحلقون فى سماء الوهم ، دون سيطرة على خيالهم من عقل أو ذكاء ، ومن هؤلاء دعاة المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) ولا يعتبر هؤلاء من نجوم الاقتصاد فى شىء على الرغم من أن بعضهم يترك أحيانا انطباعا فى التاريخ أقوى مما يتركه النوع الاول من الاقتصاديين النفعيين .

وأخيرا نأتى الى الباحثين من الدرجة العالية ، الى النجوم المضيئة فى سماء المذاهب والمبادىء ؟ وهؤلاء يفكرون بعقولهم ؟ وأن كان تفكيرهم تصحبه دقات قلوبهم ، لأن لآرائهم جذورا فى قلوبهم ، ولكنها تزهر وتثمر نتيجة استخدام عقولهم والتأمل العميق والبحث الدقيق ، وآراء هؤلاء الباحثين شخصية دائما بمعنى أنها تقوم على تجاربهم التى تكشف عن جانب مما علمته الحياة لهم ، وآراؤهم ليست نتاج تفكير مجرد فحسب ، بل نتاج تأمل وتجميع يتضمن الحب

والالهــام ، وهى خلاصــة تجارب لا مجــرد تفكير فيهــا ، وبمعنى أعم ان عقولهم تغذت بدم قلوبهم ، وأصبحت آراؤهم جزءا من كيانهم كدرع العنكبوت وبيته فهو جزء من كيانه ينسجه من عصارة جسمه، ومن هــؤلاء توماس أكويناس ، وكوينــاى وآدم ســميث وملتس وريكاردو وماركس ، والفرق بين ماركس ورود بيرتوس أو بين آدم سميث وكاتيلون هو خلاصة ما يميز بين هذا النوع من الباحثــين وغيره من الأنواع .

وهنا نجد الاجابة على سؤال كررته الأجيال الحاضرة ، لمــاذا نرى الباحثين الاقتصاديين فى عصرنا الحاضر لا يصدرون عن أصالة وابتكار ؟ فهم ناقلون دائما ؟ واجابة الســؤال هى أنهم يستبعدون قلوبهم من دراسة الانســان ؟ ان الاقتصــاد كان وسيظل دراسة الانســـان ؟ ودراسة الانسان ذات أهمية حيوية ، وامكانيات ضخمة ، وينتظرها مستقبل زاهر ، ولن تنجح دراسة الانسان ما لم يشترك فيها القلب ، وهناك من يقول : انه يجب ألا يسمح للقلب بالتــدخل فى دراســة الانسان ، لان ذلك سيموه الحقائق ويغطى على المشكلات والنتــائج الحيوية ، وهذا غير صحيح ، بل هو العكس تماما ، فالقلب يتيح تأملا عميقا فى الحقيقــة لا يتيحه العقــل ؟ وأولئك الذين لهم قلوب كبيــرة غالبا ما يكون فكرهم صافيا ، واحساسهم بالحقيقة احساسا صادقا ، واستعدادهم للتحليل والاختبار قويا ، ودور القلب هو دور الضوء الذى يهدى والمرشد الذى يقود فى المجاهل الكثيفة التى لاتستطيع أقوى العقول أن تسير فيها بغير هدى ، ان أجل مايهب الله الباحث أن يكون له قلب دافىء كالنار ، وعقل بارد كالثلج ، فانهمــا ســلاحان ضروريان يجب أن يتســلح بهما كل باحث ومفكر ، ولا يشذ رجل الاقتصاد عن هذه القاعدة .

لذلك فاننى أنصح لزملائى من رجال الاقتصاد ــ ان كان لى أن أقدم النصح ــ ألا يخجلوا من دقات قلوبهم ، فان من واجبهم أن يستخدموها ، فان انسجم العقل والقلب فى لحن واحد ، فهنا وهنا فقط ، يحلقون فى سماء الفكر الى الطبقات التى لا يحلق فيها غير النسور .

هل نستطيع أن نعكس الاتجاه

ينقسم رجال الاقتصاد الى ثلاث طبقات : طبقة تنظر الى الحاضر وترى الأشياء كما هي ، وهؤلاء لا يعتقدون الا بالواقع الحاضر ، وما عداه فى نظرهم خيال ، ويرون أن «العالم البحت» يحتفظ بانطلاقه بأن يلاحظ ويدرس ما هو موجود ، أما دراسة المستقبل فهى مجرد تنبؤ ؛ والعالم الصحيح لا يقبل هذا الوضع ويتركه للأدعياء والدجالين ، وهؤلاء يقولون « ان هذا وذاك لا يمكن أن يحدث والا أدى الى دمار كل شيء » وهم ما أسميهم بالمحافظين ، واليهم ينتسب من يطلق عليهم « النظريون المجردون » .

والطبقة الثانية دائمة النظر الى الماضى ، تستهويهم الأنظمة والقوانين والعادات القديمة ، يؤمنون بأنها «طبيعية» فريدة فى نوعها، «عضوية» ، «مرسلة من عند الله» . وهم يرون أن القواعد التى سارت قرونا عدة لابد أن تفضل القواعد الموضوعة حديثا ، لانها قامت على خبرة طويلة العمر ، ويرون كذلك أن الحقيقة لا تنصب الا على الماضى ، وكلما عدنا اليه مسرعين كان أفضل ؛ والى هذه الطبقة ينتسب فريق كبير من المؤرخين فى الاقتصاد يمكن أن نسميهم « الرجعيين » بمدلول الكلمة .

والطبقة الثالثة تنظر الى المستقبل على أنه حقيقة الحقائق ، والحقيقة عندهم هى ماستكون لا ما هى كائنة ، أما مادة الموضوع فهى ليست فى نظرهم الا حركة ، فعلينا أن ندرس قوانين الحركة فى تنظيماتنا وكياننا ، وما دامت الحقيقة حركة ، فدراسة أهداف هذه الحركة وغاياتها ليست تنبؤا ، وانما قطعة من البحث العلمى ، وان كانت تلبس أحيانا ثوب التنبؤ ، والى هذه الطبقة ينتسب أعظم رجال

الاقتصاد ، وهم المصلحون الذين فتحوا الطريق الى التقدم ، وعجلوا بحدوثه بفضل جهودهم .

وقولنا ان التقدم فى المستقبل يمكن التنبؤ به علميا عن طريق نظام البحث والتحقيق الذى يفتح بابه لكن من يكرس نفسه لدراسة الموضوع ، أقصد به أننى أعتقد أنه مادام للحركات هدف ، فلن تتوقف الحركات عن السير الى أن تصل الى أهدافها ، وأن توقفها عن الوصول الى هذه الاهداف لايكون الا بعوامل خارجية قاهرة .

ولنحاول أن نرى ما يقوله رجل الاقتصاد عن المستقبل ، نستطيع أن تتنبأ مثلا بأن المستقبل سيكشف عن آلات أكثر وأحسن ، وملاحظة الاتجاه فى السنين المائتين الأخيرة ستدعوه الى أن يقرر أن كل سنة أو كل عشر سنوات منها أدخلت على الصناعة آلات أكثر وأحسن ، وأن ليس هناك ما يدعو الى الظن بأن الاتجاه سيتوقف فى سنة ١٩٦٠ أو سنة ١٩٦٩ الا اذا قامت قوة جديدة غير متوقعة . والتنبؤ بزيادة استخدام الآلات تنبؤ سليم ، وثمة مثال آخر هو أن ملاحظة الاتجاه فى المائة الأخيرة من السنين تكشف عن أن كل عشر سنوات تكشف عن زيادة فى مساهمة الحكومة والهيئات العامة فى الدخل القومى ، وهذا الاتجاه ظاهر فى كل دولة ، قد يعتريه توقف فترة تطول الى عشر سنوات أو تقصر الى سنتين ، ولكن الاتجاه نفسه يظهر قويا على أنه ميل واضح . ومن ثم نستطيع التنبؤ بأن هذا الاتجاه لن ينعكس الا اذا دخلت الميدان قوة جديدة قاهرة غير منظورة .

ثم ماذا عن التخطيط ؟ ، لقد رأينا خلال الخمسين سنة الأخيرة أن ميدان تدخل الحكومات يتسع ، وأن الرقابة تشتد وتشتد ، وحرية الاقتصاد يضيق عليها الخناق ، والمسئولية فى ذلك الاتجاه تقع على عاتق أسباب تتعلق بالفن والاجتماع والسياسة والأمن ، وهو اتجاه عميق ودائم ، واذا رجعنا الى الوراء وجدنا أن كثيرا من الرقابات

كانت توضع من يوم ليوم ، وقد تناولت هذه المشكلة فى مكان آخر ، فلاداعى لمعاودة الكلام فيها ، فهل يمكن أن نتوقع أن تسير هذه العملية سيرا عكسيا الا اذا دخلت الميدان قوة جديدة قاهرة لا يمكن التنبؤ بها •

وماذا عن النقد ؟ اذا رجعنا الى سير نظام النقد فى الثلاثة آلاف سنة رأينا اتجاها دائما نحو عدم مادية النقد • فقد استخدمت السلع البسيطة كنقد : سلع بذاتها ، ثم عملة قانونية من النحاس أو النيكل أو الفضة أو الذهب ، ثم معيار من الذهب يتداول فى صورة أوراق نقدية ، يمكن تحويلها نوعا ، ويمكن تحويلها ذهبا ، ثم معيار ذهبى للتجارة ، ثم معيار ذهبى يستخدم كأوراق النقد أو التحاويل (الشيكات) ، والاتجاه لا يخطىء طريقه ، ولا يمكن أن تتوقع لطريقه انعكاسا الا أمام قوة قاهرة غير منظورة •

ومثال آخر هو تقصير ساعات العمل الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التوسع المستمر فى استعمال الآلات ، فهل تتوقع أن ينعكس الاتجاه بعد أن قطع شوطا طوله أكثر من مائة عام ؟ يقول البعض : « اننا لو أردنا أن نعكس الاتجاه لفعلنا » وهذا صحيح ولكن الرد عليهم هو أننا لانريد ولن نريد أن نعكسه ؛ فرغبتنا وارادتنا جزء من هذا الجهاز ، وحين نكتم رغبتنا وارادتنا فانما نعبر عن رغبات تلك الجموع التى تعتبر جزءا منها •

ان ارادتنا ورغبتنا هى أهم العوامل فى تحريك أى اتجاه اجتماعى واقتصادى ، ولكنها تكون جزءا متكاملا فى التحريك ، فبالنسبة للتوسع فى استخدام الآلات مثلا فى الحياة والعمل الفنى نجد لجموع الناس رغبات واردات محددة ملتصقة بنمط حياتهم كله ، وليس هناك بديل لارادتهم ورغباتهم ، واذا أمكن أن نضيف اليها ارادة ورغبة جديدتين فلا بد أننا نكون قد أصبحنا قوة تاريخية من الطراز الأول ؛ فهل أضاف ماركس أو انجلز أو لاسال رغبة واردة جديدتين الى الجموع الكبيرة فى أوروبا ؟ أم أنهم عبروا عن رغبات كانت موجودة ؟ تولوا هم

تنظيمها واعطاءها شكلا جديدا وحياة جديدة ؟ الحقيقة أن هؤلاء الناس ساروا فى طريق هذه الاتجاهات ، وسايروا رغبات تلك الجموع وارادتهم ثم يعكسوا اتجاه التقدم ، بل عجلوا به ؟ ولو أنهم حاولوا أن يعكسوا الاتجاه لفشلوا وخسروا أنفسهم ، على الرغم من قوة شخصياتهم وعظمة تعبيرهم .

وماركس الذى يعتبر قوة تاريخية من الدرجة الاولى فى شرق أوربا ، يعتبر قوة بسيطة فى غرب أوربا ، وقوة لامعنى لها فى الولايات المتحدة ، ولم يكن ماركس هو الذى أقام الثورة ، ولكن الثورة هى التى خلقت ماركس ، والناس تتحقق لهم العظمة لو تغلغلوا فى نسيج الحياة كلها ، ودفع بهم التيار الى الامام ، وهم يعملون جهدهم على التعاون مع الحركات بكل مافيهم من قوة .

ان عظماء الرجال يتميزون لا بأنهم يخبطون رءوسهم فى الحائط ، بل بأنهم يوجهون رغبات الناس وارادتهم ، ويعجلون أو يهدئون أو ينيرون الاتجاه الاصيل نحو التقدم ، ويختارون من بين البدائل المتاحة أنسب مايناسب مثلهم وبرامجهم ، فى الوقت الذى لايزالون فيه عالقين بتيار الحوادث ، فلو أنه سبح ضد التيار لما استطاع الحركة ، أما اذا سبح مع التيار سهلت حركته ، ولكن أمامه بديل هو أن يسبح فى حركة قطرية أقل سرعة ، ولكنها سرعة مناسبة على أى حال ، ان تيار الحوادث هو القوى التاريخية تحركه وتشكله يد خفية .

ومن أنبل واجبات رجل الاقتصاد أن يدرس تيارات الحياة ، لا لنظر الى الحياة كبركة راكدة كما يفعل الكثيرون ، بل ليقدم للشعوب البدائل ، وليدل الناس على أكثرها تماسكا مع الحياة الطيبة للمجتمع كما يراه ، ولكن معظم رجال الاقتصاد فى الوقت الحاضر يخبطون رءوسهم فى الحائط ، والنتيجة أن رءوسهم تؤلمهم وأن جهودهم لاتنتج ثمرا الا أن تحتقرهم الجموع والشعوب .

ماذا نتعلم من تاريخ الفكر الاقتصادى

نتعلم أولا التواضع ، فالحقائق الاقتصادية لاتتسم قط بالخيال ولا بالحكمة وكثيرا مانرى التميز البغيض والتعصب الاعمى حتى فى أكبر العقول ، بل حتى فى تلك النجوم الساطعة فى سماء علم الاقتصاد ، كما نرى هذا التميز والتعصب قائما فينا اليوم ، والناس يعيشون دائما فى ضباب كثيف تختلقه حرارة مصالحهم الصغيرة وعواطفهم ورغباتهم حتى ليصعب عليهم أن يقتحموا بأبصارهم خطوات من الطريق أمامهم .

ولقد سجلنا الكثير من الاخطاء والمآخذ على العقول الكبيرة ، وكيف فشلت فى تشخيص الحالة والتنبؤ ، وما أكثر مانخطىء اليوم ، نحن الذين نجد أنفسنا فى حرارة المعركة (الايديولوجية) الكبرى التى استعر آوارها من قرون عدة ، ومن المحتمل أن يخطىء المتخصصون جميعا فى تشخيصاتهم وفى تنبؤاتهم كذلك لان الحياة عقدة من العوامل المختلفة ، على حين أن المتخصصين لايعرفون الا تقديم نوع من العوامل بذاته .

ان كثيرا مما اعتقد علماء الاقتصاد أنه خالد ليس الا شيئا موقوتا والافكار كالنبات ، فهو ينمو ثم يذبل ويتخذ معظمه كمادة تخصيب لنبات آخر ، ومعنى ذلك أنه من الخطأ التمسك بفرض آرائنا على الناس ، فالحقيقة ترتبط بعدد معين من الافتراضات ، ومن ثم بمجرى معين من حوادث الحياة وظروفها ، والمذاهب كلها ليس بها الا حبة من الحقيقة ، تصبح فى ظروف خاصة من ظروف الحياة الحقيقة القائمة ، فالمذاهب اذن صالحة جميعها الى حد ما ، وهذه الصلاحية الى حد ما هى الحقيقة المشتركة ، بل الحقيقة الاهم فى حياتنا ، فكل شىء صحيح

الى حد ما ، ومن هـذا الحد يصبح كل الشيء باطلا لاصحة فيـه ، فمذهب العصور الوسطى الذى شمل تطبيقه الناس جميعا ، وماعرف عن اعتداله الذى يعبر عنه السعر العادل والاجر العادل ، هو دونشك صحيح « الى حد ما » ، ومذهب التجاريين بما يركزه من عناية على المصلحة القومية والدفاع وعلى ميزان المدفوعات وميزان التجارة هو صحيح الى حـد ما ، ومذهب الحـرية الذى يعنى بفوائد التنافس الفردى والحوافز : هو مذهب صحيحالى حد ما ، ومذهبالاشتراكية بما يدعو اليه من تخطيط تعاونى هادف لخير المجتمع صحيح كذلك الى حد ما ، وان كان فى الوقت الحاضر أصح من أى مذهب آخر .

والديمقراطية تعلى من شأن الحرية ، ولكنها غالبا ماتنسى أفراح البشر التى تجعل الحيـاة تحلو لهم على رغم مافيها من مصـاعب ومن أخطار الحروب ، فنشوة العيش مع الناس فى اخـاء ومـودة ، ونشوة التضحية والفداء من أجلهم ، لذائذ لاتعترف بها الديمقراطيات التى ركزت اهتمامها على الحرية المشروطة ، وقـد عملت الاشتراكية الجديدة على تصحيح هذا النظام من الحرية المشروطة .

والسلوك الصحيح لشئون الانسان أمر صعب فليست عنـدنا مبادىء ثابتة قوية تتمسك بها ؛ ولكن علينا أن نستعمل ادراكنـا فى تطبيق هذه المبادىء كلها بالنسب الصحيحة ، وأى مبـدأ مهما بلغت قوته قد يخطىء اذا تتبعناه الى نهايته المريرة ، وهنا يظهر الاثر المفيد للاحتمال والصبر ، فان مانعتبره خطأ اليوم قد يعتبر صوابا غـدا ؛ وقد يكون صوابا فعلا فى ظروف متغيرة ، والحياة روحها التغيير .

اننا نرى فى تطور الآراء الاقتصادية انماطا من التغيير لهـا معناها الخاص ، فنرى تنوعا ، ولكنه تنوع فى الوحدة ، وهنـاك أنماط من الفكر صلحت لعصر بذاته كان يمكن أن تكون لها مدارس خاصة ، لكن برغم هذه الوحدة نجد تباينا كبيرا فى الذكاء والمواهب والميول

ومظاهر الحياة المختلفة ، فمن الخطأ أن نعبر عن الوحدة بالتجانس ، فالوحدة خيط رفيع قوى تنسجه مشاكل الزمن ومستويات الثقافة نسيجا يدخل فيه كل المذاهب الموجودة فى عصر ما .

وهناك شيء آخر تتعلمه من التاريخ ، هو أن الآراء الاقتصادية ليست ميدانا منعزلا عن جهود الانسان ، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط الحياة كلها ، والاقتصاد كذلك ليس مركز النظام الشمسى كله بالنسبة للفكر الانسانى ، وانما هو كوكب صغير يدور حول نجم أعلى منه رتبة بكثير .

فالآراء الاقتصادية فى المدرسة القديمة ، والآراء الاقتصادية فى عصر التجارة أو فى عصر الحرية أو الاشتراكية ، لم تكن نتيجة جهد مستقل لدراسة قام بها العلماء فى مكتباتهم أو مكاتبهم ، ولكنها داخلة فى نسيج الحياة كلها ، ومستخلصة من القيم الاجتماعية والادبية السائدة فى عصرها ، كما ساندت تكوين المجتمع الاقتصادى والسياسى والادبى ، كانت كل شيء فى دورة القيم ، كانت تتغذى على هذه القيم ، وكانت تغذيها كذلك ، كانت تعطى وتأخذ فى وقت واحد معا ، وماكان لمذهب من المذاهب أن يعيش ويخلد لو أنه انتزع من نسيج زمنه ، كالسمكة لاتستطيع العيش خارج الماء فلكل مذهب كما أن لكل قاعدة بيئة خاصة تنبت فيها جذورها وتمتد ، ولكننا لم نفهم بعد دور هذه البيئة الخاصة فى النمو والتطور والفناء بالنسبة للآراء ، ان عقولنا تعمل داخل اطار معين ، تتحرك داخل مدى معين من الآراء ، يسمح لها بالتحرك فيه نمط الحياة ، وهنا نجد الاجابة على السبب فى أن أفكارا بذاتها تنمو فجأة فى أماكن بعيدة فى الوقت الذى يتطلب نمط الحياة ظهورها ، ان الامر يبدو وكأننا جميعا خلايا صغيرة فى ذلك العقل المارد الجبار ، عقل الانسانية المتمدينة .

ولكن مادام الاقتصاد فرعا فى شجرة كبيرة ، فانه يستحيل علينا لاسباب اقتصادية بحتة أن نتعمق فى الكشف عن جذور المشكلة ، ويبقى التحليل الاقتصادى على السطح بالنسبة لاية مشكلة كبيرة من

مشاكل الحياة ، ولايستطيع أن يقــدم لنا حلولها لأن الجذور عميقة ترتكز على سطح قد يكون دينيا أو أدبيا أو اجتماعيا أو ســياسيًا ، وعلينا أن نشارك فى الحيــاة على نتائج صحيحة لا على النتائج التى يقــدمها لنا التحليل الاقتصادى وحــده ، ولا على الجــدل العلمى الأكاديمى البحت .

ان الأحداث ــ التى تقدمها المذاهب الاقتصادية كثيرا مايغشاها ويغطى عليها خطوط جانبية ، فلاتتبينها الا بعد زمن طويل ، والواقع أنه من الصعب أن ننفذ الى مادة كل حدث عظيم وأن نبلغ منــه لب الحقيقة ، وكثيرا ما نضل عن حقائق الحياة ، وكثيرا مانكون بعيدين عن الأحداث الهامة فى وقتنا . وهناكأحداث ولية تفسر نفسها بنفسها، كما أن هناك أحداثا من الدرجة الثانية أو الثالثة لانجد تفسيرها الا فى أحداث اخرى ترتبط بها ، فالأحداث الأولى يمكن أن نسميها أحداثا مركزية ، أما الاخرى فنسميها أحداثا تابعة لانها تدور فى فلك أحداث أخرى كما تدور الكواكب حول الشمس .

ان التطور من العشيرة الى القبيلة ، ومن القبيلة الى المدينة الى الولاية الى الدولة الى الامبراطورية الى القارة ، وربما الى التنظيم فى الكوكب كله ، كان خط التطور الرئيسى ولايزال كذلك ، فارتبط مذهب العصور الوسطى بالولاية ؟ وارتبط مذهب التجــــاريين بالأمة والحرية بالامبراطورية . وقد نكون الآن فى طــريقنا الى استحداث مذهب جديد يرتبط باحتياجات تنظيم قارى أو تنظيم يرتبط بالكرة الأرضية جميعها ، واننى أومن بأن المذهب الذى يفى باحتياجاتتنظيم الكون جميعه سيكتب له الخلود ، فالتنظيم العالمى شىء أولى ،لاماهيه من اقتصاد واجتماع فحسب ، وليست هذه الفلسفة الاجتماعية أو الاقتصــادية أو تلك هى الشىء الاول فى الأهمية بل احتياجات التنظيم العالمى ، فهذه القوى المدمرة الضخمة التى يكشف عنها عصرنا تجعل التنظيم الدولى والاخــاء بين الناس أمرا ضروريا ملحا ، ولم يعــد التعايش السلمى مجرد حديث مغرض بين حفنــة من الأصدقاء ، بل

أصبح حديث العصر « ان نعيش أو لانعيش » فاما أن ينجح الناس فى تثبيت أركان الانسانية على أقوى الاسس ، واما أن يهلكوا ، ولم يعد جدلا فقهيا أن يتحدث الناس عن انهيار المدنية وفنائها ، فقد أصبح هذا الفناء تهديدا حقيقيا لكل مايحاول الانسان أن يدفع عنه ، أما كيف يكون هذا التنظيم العالمى وكيف يحدث ، فما من أحد يستطيع الكلام عنه ، ولكنه سيأتى على أية حال ، ولابد أن ينتصر المذهب الذى يدعو الى التفاهم بين الدول والى الاخاء بين الناس ، وعلى ذلك يجب على كل مذهب أن يعدل نفسه ، لا من أجل نفسه فحسب بل من أجل أثره على الحادث الجلل ، سواء كان يساعد أو يعوق قيام اطار دولى مستقر سليم هو مايلزم لبقاء الانسان .

والأحداث الاقتصادية والاجتماعية هامة جدا ، ولكنها فى نظر جيلنا الحاضر ثانوية فى أهميتها ، وستعود لها أهميتها حين يصبح التنظيم الدولى حقيقة واقعة ، وحتى يحين الوقت ، ستظل توابع لحدث أكبر يتطلب أن « نتحد أو نهلك » . ولسنا نعرف ان كان هذا التنظيم العالمى سيحدث بغير حرب و سيتبع حربا مدمرة لاتبقى ولاتذر ، ولكن الذى لاشك فيه أن القوى التاريخية الكبرى تسير فى طريق معلوم وفى اتجاه واحد ، لتحقق حماية الجنس البشرى من الأتون المدمر الذى فتحته قوى العلوم ، فهذه القوى المدمرة لم يكشف عنها عبثا ، بل ان عليها واجبا يجب أن تؤديه ، هو أن تضطر الناس جميعا الى أن يعيشوا فى فلك نظام عالمى يدور حول مركز ثابت هو حفظ السلام والأمن .

يقول هوبر « فى الوقت الذى يعيش فيه الناس دون أن يكون أمامهم قوة مشتركة يرهبونها ، فانهم يكونون فى حالة نسميها الحرب، حربا بين انسان وانسان » فلو استبدلنا كلمة الناس بكلمة الدول لاستطعنا أن نصور الوضع فى عصرنا الحاضر .

وقد انكشف لأعيننا أفق جديد عظيم ، فستنهار الصروح التى قامت على الظلم وتزول ، وستقوم أو تفنى دول وامبراطوريات

لتحقيق مايعمل له عصرنا الحاضر من واجبجبار ، ان علينا أن تتفهم رسالة عصرنا ، فبهذا وحده نستطيع أن تتجنب مرارة الخيبة ، ونوفر طاقتنا المضيعة ، وبهذا وحده نستطيع أن نشيد اطارا جديدا ثابتا لحضارتنا وثقافتنا .

هذه المذاهب ، وهذه الحركات ، وهذه الدول ، وهذه الاحزاب وهؤلاء الناس الذين يفكرون في الاخاء الدولي والبشرى ، ستنتصر آراؤهم ، أما أولئك الذين يعارضون هذا الهدف فسيهلكون ويفنون، الا اذا قدر لنا أن نواجه نهاية حضارتنا ، وأن نغوص في فيافي الظلام .

من الغريب أن المذاهب الاقتصادية الحديثة الثلاثة أو الأربعة قد سلمت بمبدأ التعاون الدولى ، ولكن أحدا منها لم يحدث هذا التعاون فى الواقع بعد . وقد يكون مقدرا علينا أن نشهد حركات جديدة تهدف الى الوفاء بحاجات عصرنا الملحة ، ولاشك أن رجل الاقتصاد قادر على أن يقوم بدور نافع فى خدمة هذه الحاجات لان تدربه فى الماضى والحاضر قد طبعه بطابع المثل العليا لمذهب العالمية ، وهو ما كان يؤاخذه عليه زعماء الصناعة والسياسة من قبل .

تم بحمد الله وتوفيقه

هيئة قناة السويس

لماذا قام مشروع ناصر لتعميم وتوسيع قنـاة السويس

لم تكن الشركة المؤممة تتوخى فى المشروعات التى كانت تعدها لتحسين القناة غير مصلحتها الخاصة ، فكان المسئولون عن ادارتهـا يقصرون مشروعاتهم على الفترة الباقيـــة من مدة الامتيـــار الممنوح لشركتهم دون آن يعملوا حسابا لتطور الملاحه العالميـه أو الازدياد فى عدد السفن التى تعبر القناة أو ضخامة حمولتها .

وقد ذكرت مجله الايكونومست البريطانيه صراحه ان المشروعات التى كانت قد أعدتها الشركه المنحله لم تكن تكفى بأى حال ضغط العبور فى سنة ١٩٦٥ ، اى بعد تسع سنوات من تأميمها . وقبل انتهاء عقد امتيازها بثلاث سنوات .

ولما كانت حركة الملاحه فى القنـــاه تشتد عاما بعد عام . كان لزاما على الجمهورية العربيـة المتحدة أن تحتاط لهذه الزيـادة وان تعمــل كل ما فى وسعها لمواجهة كل احتمال يترتب عليها أو ينشأ عنها . فأعد مشروع ناصر لتعميق القناة وتوسيعها .

ويجرى العمل حاليا على تنفيذ هذا المشروع الذى ســـيكون له أثره المحسوس فى تمكين أكبر عدد من السفن من المرور بالقناة فى سرعة ويسر ، لاسيما انه سيصل بالقناة الى العمق الذى سيسمح لها باستقبال البواخر التى يبلغ غاطسها ٣٧ قدما فى حين أن أضخم البواخر المسموح بمرورها فى الوقت الحاضر لا يتجـــاوز غاطسها ٣٥ قدما .



١٥٧ ـ شارع عبيد ـ روض الفرج
تليفون ٤٠٥٨٨ ـ ٤٠٨١٤ ـ ٤٠٧٥٣ ـ ٤١٠١٢ ـ ٤٥٣٤٦

مجموعة

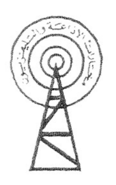
اخترنا لك

تصدر

أسبوعية باللغات العالمية

يشترك في تحريرها وإعدادها

لجنة " اخترنا لك "



المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد ــ روض الفرج

تليفون ٤٠٥٨٨ ــ ٤٠٧٥٣ ــ ٤٠٨١٤ ــ ٤١٠١٢